وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور –خنشلة–
Abbas Laghrour University Khenchela
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics Management and Commercial Sciences

قسم: العلوم الاقتصادية

تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية كأحد متطلبات الصيرفة الإلكترونية

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطالبتين:

- **شواي ريمة**
- **حكار نوال**

إشـــراف الأستاذ(ة):

باديس نبيلة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
كريم زرمان	أستاذ التعليم العالي	خنشلة	رئيسا
نبيلة باديس	أستاذ محاضر أ	خنشلة	مشرفا ومقررا
رفيق بودربالة	أستاذ محاضر أ	خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
Sidi

شكر وعرفان

بداية نحمد الله تعالى حمد الشاكرين الذاكرين، على تيسيره لأمورنا و توفيقه لنا.

نتوجه بخالص الشكر الجزيل و الامتنان و الإعتراف بالجميل للأستاذة المشرفة:

باديس نبيلة

لقبولها الإشراف على هذا العمل، و على ما قدمته لنا من إرشادات و توجيهات قيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى نهايته، و شكر خاص لكافة عمال الطاقم الاداري بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة عباس لغرور.

دون أن ننسى تقديم جزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد و لو بكلمة تشجيعية .

إهداء

إلى من كان دعائهما وتعبهما سر نجاحي بعون الله وتوفيقه
"والداي أطال الله عمرهما"

إلى سندي وشريك حياتي " زوجي العزيز"

إلى ثمار مستقبلي وقرة عيني بناتي " ريهام" " رنيم" " روان"

إلى من تطلعوا لنجاحي بأمل إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم

إلى كل عائلتي

إلى كل أساتذة جامعة عباس لغرور خنشلة خاصة أساتذة كلية الاقتصاد

الى الذين أحببتهم وأحبوني زملائي زميلاتي

ريمـة

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة "رحمه الله"

إلى أعز ما أملك أمي الغالية " أطال الله عمرها"

إلى سندي وشريك حياتي " زوجي العزيز"

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها الى إخواني وأخواتي

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي

إلى كل أساتذة جامعة عباس لغرور خنشلة

نـوال

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز أثر نظم الدفع الإلكتروني على تحديث وسائل الدفع في البنوك الجزائرية لإرساء قواعد الصيرفة الإلكترونية في إطار الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتحديث وعصرنة منظومتها البنكية، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم تطور نشاط نظم الدفع الإلكتروني وعدد البطاقات البنكية المصدرة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى مارس 2024، من حيث عدد معاملاتها وقيمتها الإجمالية عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن البطاقات البنكية في الجزائر تلقى تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وقد أرجعنا ذلك إلى أثر الأزمة الصحية (كوفيد 19) التي كانت منعطفا في إستعمال وسائل الدفع الالكتروني، ومحفزا لتغير سلوك الجمهور إذ أضحوا يفضلون إستخدام البطاقات البنكية من بعدها، هذه المعطيات تنبئ باستعمال مكثف للبطاقات البنكية مستقبلا، إلا أن هذا التطور لا يرقى إلى مستوى الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: نظم الدفع الإلكترونية، وسائل الدفع الإلكترونية، البطاقات البنكية، الصيرفة الإلكترونية.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of electronic payment systems on modernizing payment methods in Algerian banks to establish electronic banking rules within the framework of the efforts exerted by the Algerian authorities to modernize their banking system. In this study, we have relied on the descriptive analytical approach to evaluate the development of the activity of electronic payment systems and the number of bankcards issued during the period from 2016 to March 2024, in terms of the number of their transactions and their total value through electronic banking channels. This study concluded that bankcards in Algeria have received a noticeable development in recent years, and we attributed this to the impact of the health crisis (Covid 19), which was a turning point in the use of electronic payment methods, and a catalyst for changing the behavior of the public, as they began to prefer using bankcards after that. These data predict an extensive use of bankcards in the future, but this development does not yet rise to the level of developed countries.

Keywords: electronic payment systems, electronic payment methods, bankcards, electronic banking.

قائمة المختصرات

المختصرات	الدلالة بالغة الأجنبية	الدلالة بالغة العربية
ARTS	Algeria Real Time-Settlement	النظام الجزائري للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة
ATCI	Algérie télé-Compensation Interbancaire	النظام الجزائري للمقاصة الإلكترونية عن بعد
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication	شبكة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك
RTGS	Real Time gross System	نظام التسوية اللحظية للمدفوعات الكبيرة
EFT	Electronic Funds Transfer	نظام التحويل الإلكتروني للأموال
GAB	Guichet Automatique de Banque	الشباك الآلي البنكي
DAB	Distributeur Automatique de Billets	الموزع الآلي للنقود
SATIM	Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك
CIB	Carte Interbancaire	بطاقة الدفع ما بين البنوك
RIB	Relevé d'identité Bancaire	كشف الهوية البنكية
GIE	Groupement d'Intérêt Economique Monétique	تجمع النقد الآلي
RMI	Réseau Monétique Interbancaire	الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك
ATM	Automated Teller machines	أجهزة الصراف الآلي
TPE	Terminal de paiement Electronique	الوحدات الطرفية عند نقاط البيع

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	I
قائمة المختصرات	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
مـقـدمـة	أ–و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإلكترونية	
تمهيد	07
المبحث الأول: مدخل نظري للصيرفة الإلكترونية	08
المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية	08
المطلب الثاني: أهمية الصيرفة الإلكترونية	12
المطلب الثالث: قنوات الصيرفة الإلكترونية	13
المبحث الثاني: تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك	14
المطلب الأول: متطلبات تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك	15
المطلب الثاني: عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية	16
المطلب الثالث: معيقات تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك	17
المبحث الثالث: ماهية البنوك الإلكترونية	18
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإلكترونية	18
المطلب الثاني: أنماط البنوك الإلكترونية	22
المطلب الثالث: مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية	23
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: الإطار النظري لوسائل الدفع	
تمهيد	26
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع التقليدية	27
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية	27

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية	28
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع	32
المبحث الثاني: عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية	35
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية	35
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية	38
المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية	51
المبحث الثالث: آليات تحديث نظم الدفع الإلكتروني	53
المطلب الأول: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS	53
المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية	55
المطلب الثالث: نظام SWIFT والتحويلات المالية الإلكترونية	56
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: تحديث نظم الدفع في الجزائر	
تمهيد	61
المبحث الأول: الجهود المبذولة لتطوير نظم الدفع في الجزائر	62
المطلب الأول: دوافع ومتطلبات تطوير نظم الدفع في الجزائر	62
المطلب الثاني: خطة عمل مشروع تطوير نظم الدفع في الجزائر	63
المبحث الثاني: ظهور وتطور نظم الدفع الآلية في الجزائر	68
المطلب الأول: نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة في الجزائر	69
المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية عن بعد في الجزائر ATCI	71
المبحث الثالث: تقييم واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر	75
المطلب الأول: دراسة تطور البطاقات البنكية والدفع عبر الأنترنت في الجزائر	75
المطلب الثاني: دراسة تطور أجهزة الصراف الآلي ATM ونهائيات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر	82
خلاصة الفصل	87
خاتمة	88
قائمة المراجع	92

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-3)	نشاط نظام ARTS خلال الفترة 2016-2022	70
(2-3)	نشاط نظام ATCI خلال الفترة 2016-2022	73
(3-3)	نشاط نظام المقاصة الإلكترونية حسب طبيعة النشاط خلال الفترة 2016-2022	73
(4-3)	تطور نشاط الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016 -مارس 2024	79

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	بطاقة فيزا كارد	40
(2-2)	بطاقة ماستركارد	41
(3-2)	تقسيمات البطاقات البنكية	43
(4-2)	نموذج عن الشيك	47
(5-3)	حجم التحويلات المعالجة من خلال نظام ARTS سنة 2022	71
(6-3)	البطاقة البنكية CIB الكلاسيكية –الذهبية	76
(7-3)	البطاقة البريدية EDAHABIA	76
(8-3)	بطاقة الفيزا الكلاسيكية والذهبية	77
(9-3)	تطور حجم البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2016-مارس2024	78
(10-3)	تطور نشاط الدفع عبر الانترنت حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2016-مارس2024	80
(11-3)	تطور العدد الإجمالي للمعاملات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016-مارس2024	81
(12-3)	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي بين البنوك في الجزائر خلال الفترة 2016-مارس2024	82
(13-3)	تطور عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة 2016-مارس2024	83
(14-3)	تطور المبلغ الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة 2016-مارس2024	84
(15-3)	تطور عدد نهائيات نقاط البيع TPE خلال الفترة 2016-مارس2024	85
(16-3)	تطور عدد معاملات الدفع الإلكتروني عبر نهائيات TPE خلال الفترة 2016-مارس2024	85
(17-3)	تطور المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات TPE خلال الفترة 2016-مارس2024	86

مقدمة

تمهيد:

يستطيع المراقب والمتفحص للحياة المعاصرة أن يلاحظ بالعين المجردة التسارع الهائل في معدل تغيرها ليس فقط على مستوى المجتمع الواحد وإنما كذلك على مستوى مجمل المجتمع الدولي، ونخص بالذكر التطور في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية الذي أصبح من ضروريات المؤسسات العصرية والذي رمى بظلاله على كافة جوانب الحياة ليؤكد على ميلاد مجتمع جديد قائم على التكنولوجيا الرقمية.

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات والأكثر تأثرا باستخدام الانترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث شهدت الصيرفة المالية تحولا كبيرا بعد ما تطورت الخدمات المصرفية من خدمات تقليدية إلى أخرى إلكترونية تتميز بزيادة الكفاءة والفعالية وسرعة ودقة الأداء، ما يعزز الثقة في النظام البنكي ككل، لتلبية احتياجات الزبائن ومتطلباتهم المتغيرة.

ونظرا لأهمية الصيرفة الإلكترونية لم يكن أمام المصارف سوى العمل على استحداث وسائل دفع حديثة تكون بديلا للنقود ووسائل الدفع التقليدية تجمع بين الصفات التي تطلبها هذه البيئة التجارية الجديدة.

ووفقا لهذا الطرح أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بجهازها المصرفي البنكي إلى مستوى تلك التطورات في إطار إصلاحات مصرفية ومالية لعصرنة جهازها المصرفي، وفي هذا الصدد باشرت السلطات باقتراح العديد من الأفكار والمشاريع لتحديث نظم دفعها وإدخال وسائل الدفع الإلكتروني على أساس مبادئ ومقاييس دولية في مجال تطوير الهيكلة البنكية وتجهيزات الاتصال بين البنوك باعتماد الصيرفة الإلكترونية.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق وانطلاقا من ذلك يمكننا بلورة معالم إشكالية الدراسة وصياغتها بالتساؤل الآتي:

- ✓ **كيف يساهم تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية في إرساء متطلبات الصيرفة الإلكترونية؟**

ولغرض الإجابة على هذا التساؤل تم طرح التساؤلات التالية:

- ✓ هل تعتبر الصيرفة الإلكترونية مفعلا لتطوير النظام البنكي؟
- ✓ماهي نظم الدفع الحديثة التي تبنتها الجزائر لعصرنة نظامها البنكي؟

- ✓كيف يمكن تقييم تجربة الجزائر في تحديث وسائل الدفع؟
- ✓إلى أي مستوى وصل استخدام نظم ووسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات المصرفية في الجزائر؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة وبناء جملة من الفرضيات التالية:

- ✓تعد الصيرفة الإلكترونية وسيلة لتطوير الجهاز البنكي؛
- ✓قامت الجزائر بتبني نظم حديثة للتسوية؛
- ✓حقق مشروع تحديث وسائل الدفع في الجزائر أهدافه المرجوة؛
- ✓مازال استخدام نظم ووسائل الدفع الالكتروني في المعاملات المصرفية في الجزائر ضعيفا.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

ثمة عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار موضوع هذه الدراسة من أبرزها:

- ✓تماشي الموضوع مع التخصص اقتصاد نقدي ومالي، إذ نتطرق إلى كل ما هو جديد في البنوك من تقنيات حديثة؛
- ✓الرغبة في التعرف على واقع البنوك الجزائرية في ممارسة العمل المصرفي الالكتروني؛
- ✓تطورات الخاصة التي عرفتها وسائل الدفع في السنوات الأخيرة؛
- ✓حداثة موضوع نظم الدفع فضلا عن احتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية؛
- ✓معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية للتغيرات الحاصلة، وما هو استعداد أنظمتها حيال ذلك؛
- ✓محاولة الكشف عن أهمية نظام الدفع الإلكتروني للمواطنين الجزائريين؛
- ✓ابراز الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتحديث وعصرنة منظومتها البنكية.

رابعا: أهمية الدراسة

يمكن توضيح أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية على النحو الموالي:

❖ **الأهمية العلمية**

يعتبر موضوع الصيرفة الإلكترونية من أكثر المواضيع المتجددة والتي أثارت وبقوة اهتمام الباحثين ولقيت قبولا بدراستها، حيث تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع كونه يوضح

عصرنة وسائل الدفع في البنوك، كما أن هذه الدراسة تقدم إضافات علمية حديثة بخصوص الربط بين وسائل الدفع الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية.

❖ **الأهمية العملية**

يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي يحتلها النظام المصرفي في اقتصاديات أي دولة، كما هو الحال في الجزائر وباعتبار أن العالم يشهد تحولات اقتصادية تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذا ما يفرض على المصارف الجزائرية اقتناء هذه التقنيات لعصرنة نظامها المصرفي ليضمن ذلك الوقوف في صف المنافسة، بدءا من التحكم في البنية التحتية ، شبكات ربط ووصولا إلى إقامة نظام دفع إلكتروني فعال يسمح بذلك لتحديث وسائل الدفع لتحسين وترقية الخدمات وعصرنة القطاع البنكي، التي أصبحت أمرا لابد منه رغم حداثتها إلا أنها وصلت لمرحلة يمكن استنتاج عوامل نجاحها ومعوقاتها ووجود حلول فعالة لتطويرها باستقطاب فئات أكبر من الجمهور المتخوف منها.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض جملة من الأهداف نذكر أهمها ما يلي:

- ✓ محاولة التعرف على أهم نظم الدفع الحديثة المعتمدة في المصارف الجزائرية وكيفية أدائها لتسهيل تسوية المعاملات باختلاف حجم المبالغ المسواة؛
- ✓ تبيان مسايرة البنوك الجزائرية وبنك الجزائر لتحديث وعصرنة نظام الدفع لديها أو استخدمها لوسائل الدفع الإلكتروني؛
- ✓ توضيح واقع تطور البنوك الجزائرية في مجال استخدام البطاقات البنكية ومختلف تقنيات السحب والدفع لتدعيم الصيرفة الإلكترونية؛
- ✓ تسليط الضوء على مدى تحقيق الجزائر للأهداف المرجوة لتعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني خاصة البطاقة البنكية والدفع عبر الانترنت من وراء اعتماد الصيرفة الإلكترونية في مختلف عملياتها.

سادسا: منهج الدراسة

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كحتمية تمليها علينا طبيعة الموضوع، حيث تم استعراض الجوانب النظرية لكل من الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع بشتى أنواعها وأهم نظم الدفع الإلكتروني عن طريق جمع

وتلخيص الحقائق المستنبطة من مراجع متخصصة ذات علاقة مباشرة بالموضوع، كما تم الاستعانة بتقارير وإحصائيات لمواقع إلكترونية لمنظمات وهيئات خاصة (بنك الجزائر وتجمع النقد الآلي) من أجل الوقوف على الأعداد التي تعكس أثر نظم الدفع الإلكتروني وتشخيص مدى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

سابعا: حدود الدراسة

تم إجراء الدراسة وفقا لحدود زمنية ممتدة من 2016 إلى غاية مارس 2024 معتمدين في ذلك على تقارير وإحصائيات مستخرجة من بنك الجزائر وتجمع النقد الآلي.

فيما يخص الحدود المكانية فإن جميع المعطيات والإحصائيات التي ارتكزنا عليها في هذه الدراسة تعكس وتشخص حالة الجزائر.

ثامنا: الدراسات السابقة

اعتمدنا في دراستنا على عدة دراسات سابقة نذكر منها:

1. دراسة بصيري محفوظ الموسومة بعنوان **نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة،** هذه الدراسة مقال منشور في مجلة دراسات والأبحاث المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البويرة، الجزائر، مجلد 11، العدد 4، أكتوبر 2019، حاول من خلال هذه الدراسة إبراز دور نظام الدفع الإلكتروني في تطوير وسائل الدفع الجديدة من خلال دراسة تطور نشاط كل من نظام التسوية الإجمالي الفوري ونظام المقاصة الإلكترونية خلال الفترة 2006-2007 حيث توصل إلى أن نظام الدفع في الجزائر مازال في مراحله الأولى وأن وسائل الدفع مازالت تقليدية في أغلبها.

2. دراسة بركان أمينة، (2015) الموسومة بعنوان **الصيرفة الإلكترونية كنتيجة حتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي –حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مقدمة لجامعة الجزائر3 ، سنة2015، والتي هدفت إلى مناقشة مدى تأهيل عمال البنوك على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية وأثر استخدام ذلك على ربحية المؤسسة، وذلك بالاعتماد على إحصائيات واستبيان تضمن 35 وكالة مصرفية توزعت بين عين الدفلى، تيبازة والبليدة، خلصت الدراسة إلى أن تجربة الجزائر مع الخدمات المصرفية الإلكترونية تجربة فتية ، ذلك راجع لعدم انتشار الجانب التشريعي المنظم لهذه العمليات، وأن اقبال المواطنين للتعامل مع هذا النوع من الخدمات بطيء، كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها النهوض بالعمل المصرفي.

3. دراسة وهيبة عبد الرحيم بعنوان **وسائل الدفع التقليدية في الجزائر –الوضعية والآفاق –** دراسة كمقال منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 9، 2011، تحت إشكالية كيف يمكن للنظام المصرفي الجزائري إعادة الاعتبار لوسائل الدفع التقليدية، توصلت إلى نتائج من أهمها أن الجزائر قد اتبعت الخطوات الصحيحة نحو تطوير وتحديث وسائل الدفع بالرغم من ذلك لابد من القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث أخذا بعين الاعتبار تجارب دول مجاورة ودول متقدمة.

لتأتي دراستنا بعنوان تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية كأحد متطلبات الصيرفة الإلكترونية –دراسة حالة الجزائر–تكملة لما قدمته الدراسات السابقة حيث هدفت دراستنا لتبيان وتقييم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتحديث نظامها البنكي في إطار مشروع تحديث نظام الدفع، من خلال دراسة تطور نشاط نظم الدفع الإلكتروني كمسار لتطوير وسائل الدفع وتقييم استخدام البطاقات البنكية وقنوات الصيرفة الإلكترونية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى مارس 2024.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة تم تقسيمها على ثلاث فصول، فإضافة إلى مقدمة وخاتمة، تناول الفصلين الأولين الجانب النظري للدراسة، بينما يتعلق الفصل الثالث بالجانب التطبيقي لها، وذلك على النحو التالي:

❖ **مقدمة:** يعتبر أهم جزء في العمل البحثي كونه يمثل الجانب المنهجي الذي تبنى عليه باقي أجزاء البحث من فصول وخاتمة. وهو يتضمن العديد من العناصر المهمة وخاصة إشكالية الدراسة، فرضياتها، نموذج وهيكل الدراسة وكذلك الدراسات السابقة وأهميتها بالنسبة للدراسة الحالية.

❖ **الفصل الأول:** جاء بعنوان " **الإطار المفاهيمي للصيرفة الإلكترونية**" وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول المدخل النظري للصيرفة الإلكترونية، أما المبحث الثاني فكان عن تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك، وخصص المبحث الثالث لماهية البنوك الإلكترونية.

❖ **الفصل الثاني:** جاء بعنوان " **الإطار النظري لوسائل الدفع**" وقد قسم كذلك إلى ثلاثة مباحث، حيث كان المبحث الأول حول ماهية الوسائل التقليدية، والمبحث الثاني خصص

لعموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية، وكذا خصصنا المبحث الثالث لآليات تحديث نظم الدفع الإلكتروني.

❖ **الفصل الثالث:** جاء بعنوان "**تحديث نظم الدفع في الجزائر** " ويعكس الدراسة التطبيقية لموضوع البحث، وقد تم تقسيمه هو الآخر على ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول الجهود المبذولة لتحديث نظم الدفع الإلكتروني في الجزائر، كما يتناول المبحث الثاني ظهور وتطور نظم الدفع الإلكتروني في الجزائر، بينما خصص المبحث الثالث لتقييم وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

عاشرا: صعوبات البحث

لا تخلو الأعمال من الصعوبات والعوائق خاصة في ميدان البحث العلمي، ومن أهم هذه الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة انجاز البحث ما يلي:

- ✓ كثرة المراجع والمعلومات المتعلقة بمتغيرات البحث مما صعب عملية غربلة واقتناء المعلومات المناسبة في الدراسة النظرية؛
- ✓ طبيعة موضوع البحث والتي تتسم بالتوسع رغم محاولة ضبط عناصره في ظل الإشكالية المطروحة؛
- ✓ قلة المعلومات المتعلقة بنظم الدفع الإلكتروني؛
- ✓ عدم توافر التقارير السنوية لبنك الجزائر والبيانات الإحصائية لسنة 2023 فيما يتعلق بنظم الدفع الالكتروني ARTS وATCI في الجزائر بغرض اتمام سنوات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للصيرفة الإلكترونية

تمهيد

إثر إدخال التكنولوجيا في العمل المصرفي وخاصة بعد استخدام شبكة الانترنت وربط أجهزة الحاسوب مع بعضها البعض، الذي ساعد على صياغة مفاهيم جديدة حول نظام مصرفي يعتمد في تأدية خدماته على ركائز ووسائط إلكترونية توفر الجودة والسرعة في تقديم منتجات وإيصالها للعملاء في أي مكان وزمان. وكنتيجة لتزايد العمل المصرفي الإلكتروني ومع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، لذلك شهدنا ولادة بنوك إلكترونية ساهمت وبشكل فعال في ترسيخ مفهوم الصيرفة الإلكترونية.

ومن خلال ما سبق تناولنا في هذا الفصل:

المبحث الأول: مدخل نظري للصيرفة الإلكترونية؛

المبحث الثاني: تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك؛

المبحث الثالث: ماهية المصارف الإلكترونية.

المبحث الأول: مدخل نظري للصيرفة الإلكترونية

مع ملائمة التطور التكنولوجي الحاصل في المجال البنكي، وما وصلت إليه الصيرفة البنكية في ظل إدماجها للتقنيات الحديثة، إلا أنها أخذت اسم الصيرفة الإلكترونية والتي تعني اقتصارها على العمل الإلكتروني البحت وهو ما سنتطرق إلى دراسته في هذا المبحث وسيكون كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإلكترونية

سنتناول في ثنايا هذا المطلب نشأة ودوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية كما تطرقنا إلى تعريف الصيرفة الإلكترونية، خصائصها وأطرافها.

1. نشأة ودوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية:

1.1. نشأة الصيرفة الإلكترونية:

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني في بداية الثمانينات، حيث برز مفهوم Monetic الذي يعني تزاوج النقد بالإلكترونية، إلا أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بداية القرن العشرين في فرنسا، في شكل بطاقات إلكترونية تستخدم في الهاتف العمومي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد.

وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة BANK AMERICARD لتتحول إلى شبكة فيزا العالمية، وشهدت استعمال الصراف الآلي، وتمثل هذه المرحلة بداية الصيرفة الإلكترونية.

وفي فترة الثمانينات تم نقل الخدمات المصرفية إلى بيوت الزبائن أو ما يسمى بالبنك المنزلي أما فترة التسعينات فقد شهدت أهم التطورات في مجال الصيرفة الإلكترونية بعد الانفجار الهائل في التكنولوجيا، خاصة ثورة الانترنت والهواتف النقالة التي انتشرت بشكل واسع وكبير، كما شهدت ميلاد أول بنك إلكتروني سنة 1995 وهو "نت بنك" في أمريكا، وتم تطوير نظام الصفقات الإلكترونية الآمنة وانتشرت أنظمة تسوية الشيكات الإلكترونية عبر الانترنت.[1]

وفي فترة الألفية حتى وقتنا الحاضر تم دمج الخدمة الإلكترونية مع شبكة الأنترنيت وذلك بربط أجهزة الصراف الآلي والهواتف النقالة معها، وظهور ما يعرف بالبنوك الجوالة، انتشرت

[1] دردوري الحسن، بلقاسمي سمية، **واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الدراسات الإقتصادية، العدد 03، 2017، ص 112.

البطاقات الذكية والشيكات الإلكترونية، وأصبحت جل الخدمات تقدم عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة.

2.1. دوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية:

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية كان نتيجة تفاعل عدة عناصر منها:[1]

- ✓ ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة اعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات؛
- ✓ التجارة الإلكترونية التي تتم باستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة الانترنت والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي اعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها مما جعل التطوير الواعي لاستراتيجيات وأساليب عمل البنوك ضرورة خدمية وليس ترفا أو هدرا للأموال؛
- ✓ وجود منافسة شديدة بين البنوك بعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الاقتصاديات الوطنية بل اكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية؛
- ✓ تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومنافستها للبنوك، حيث أصبح العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة الخدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك؛
- ✓ وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطلبون خدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية مستفيدين من المنافسة المتزايدة بين المؤسسات؛
- ✓ دخول العديد من المؤسسات التجارية والاقتصادية سوق الأعمال المصرفية ومن أهم الأمثلة في ذلك قيام بعض المحلات الكبيرة بتقديم خدمة العملات في صورة كوبون يستخدم عند التسوق فيها وبالتالي تقل الحاجة للتعامل مع البنوك.

---

[1] وسيم محمد الحداد، شقيري نوري موسى، محمد إبراهيم نور، صالح طاهر الزرقان، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،2012، ص ص 56-57.

وبالتالي نستنتج أن تغير الظروف والأحوال (العوامل السابقة) يتبعه تغير الأدوات والوسائل التي تستخدم للتعامل معها، إذ لا يجوز استخدام وسائل تقليدية للتعامل مع ظروف ومستجدات لم تكن قائمة مثلما هو الحال فيما شهده العمل المصرفي خاصة والمالي عامة من تحولات وتغيرات لعل أهمها الصيرفة الإلكترونية.

2. تعريف الصيرفة الإلكترونية:

هناك عدة تعاريف للصيرفة الإلكترونية من بينها التعاريف الآتية:

هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالأعمال المصرفية التقليدية أو الجديدة، وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذا أمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه في أي مكان وفي أي زمان.[1]

يقصد بالصيرفة الإلكترونية تقديم المصارف للخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها المصارف وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال العملاء بها.[2]

كذلك عرفت أنها تلك العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف، الحاسب، الصراف الآلي، الانترنت، التلفزيون الرقمي، وغيرها من الوسائل وذلك من قبل البنوك والمؤسسات المالية[3].

مما سبق نخلص إلى أن الصيرفة الإلكترونية هو ذلك النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة البنكية من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة دون أي قيود زمنية أو مكانية.

---

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر– 03– ، 2014/2013، ص350.

[3] زبير عياش، سمية عبابسة، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطور البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد46 ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر،2016، ص341.

3. أطراف الصيرفة الإلكترونية:

ترتبط الصيرفة الإلكترونية بالأطراف الأساسية التي تؤثر في التوسع في العمل المصرفي وتتمثل في:[1]

1.3. عملاء البنوك التجارية : يعتبر عملاء البنوك التجارية الطرف الأهم في الصيرفة الإلكترونية من خلال تعاملهم بأدوات الصيرفة الإلكترونية، فالعمل المصرفي الإلكتروني يجب أن يوجه لأغراض التسويق المباشر واستقطاب عملاء جدد إذ عليه أن يوجد البنية الأساسية اللازمة لتمكين العميل من أن يعبر إلكترونياً للمصرف عن اهتماماته وأولوياته المالية، والتي على أساسها يمكن للمصرف العمل عليها وإخراج منتجات وخدمات مفصلة خصيصا لهذا العميل، كما يمكن إعطاءه عروضا خاصة للخدمات التي أعطاها العميل أولويات معينة، وهذه المعطيات الهامة عن العميل سوف تمكن المصرف من بيع خدماته ومنتجاته بشكل آلي لهذا العميل، وهي بلا شك ستجد كلها أو بعضها الاهتمام من قبله، على الأقل سوف يستفيد العميل من الخدمات الملائمة الأفضل وكذلك باستطاعته الدخول بسرعة إلى حساباته والتعرف على حركاته الدورية، ما يوفر عليه الوقت في التعرف على موجوداته وتطورها من حين لآخر، كذلك توفر عروض الخدمات الخاصة للعميل في اتخاذ قرارات مالية هامة.

2.3. البنوك التجارية: تمثل البنوك التجارية الطرف الثاني من أطراف التوسع في الصيرفة الإلكترونية وهي المسؤولة عن توفير أدوات الصيرفة الإلكترونية، إن عملية إعادة الهندسة وتوافر طاقة تشغيلية إلكترونية للمعلومات يجب أن يصاحبها تركيز المصرف على تطوير قنوات توزيع متطورة تجعل العميل يحصل على خدماته على مدار الساعة وحول العالم سواء من منزله أو من مكتبه، كما تقلل الحاجة إلى بعض فروع المصرف بحيث تكون أقدر على خدمة العدد اللامتناهي للعملاء، كما تخفض الكلفة العامة لعمليات المصرف.

3.3. البنوك المركزية: وهي الطرف الثالث من بين أطراف الصيرفة الإلكترونية باعتبارها السلطة النقدية والرقابية التي تشرف على البنوك فيما يتعلق بالصيرفة الإلكترونية. إذ يعد البنك المركزي الجهة المشرفة والرقابية على أنشطة البنوك العاملة في الدول، ومن هنا فإنه يقوم بتنظيم هذه الأنشطة والإشراف عليها بما فيها أنشطة الصيرفة الإلكترونية ويتم ذلك من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية والرقابية على البنوك، ومثل هذه

[1] جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008 ، ص58 .

القوانين والتشريعات تمثل ركيزة أساسية لتطوير البنوك والأنشطة المصرفية المعتمدة على الاستخدامات التكنولوجية والإلكترونية، ويتوجب على السلطات الاستشرافية أن تتبنى مقاربات متوازنة عندما تشرع في إدخال أنظمة وسياسات استشرافية جديدة على العمليات المصرفية الإلكترونية، بحيث يضمن عمل البنوك بصورة سليمة وتحرص في الوقت نفسه على عدم وضع العراقيل أمام الابتكار وعدم الإضرار بالوضعية التنافسية للبنوك في مقابل المؤسسات غير المصرفية.

المطلب الثاني: أهمية الصيرفة الإلكترونية

يعود استخدام البنوك لتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر الانترنت عليها بفوائد كثيرة من أهمها[1]:

- ✓ تخفيف النفقات التي يتحملها البنك لإجراء المعاملات البنكية المختلفة دون الحاجة للانتقال للبنك وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة فيمارس البنك وظائفه عبر موقعه على الأنترنيت؛
- ✓ تسويق خدماته البنكية وبعض المعاملات المالية تساعده على امتلاك ميزة تنافسية.
- ✓ إن الصيرفة الإلكترونية تؤدي لتيسير التعامل بين المصارف وجعله متواصلا على مدار الوقت؛
- ✓ إختصار المسافات الجغرافية ورفع الحواجز التقليدية؛
- ✓ قيام علاقات مباشرة بين البائع والمشتري؛
- ✓ توفير مزيد من فرص العمل والاستثمار؛
- ✓ استخدام الانترنت في البنوك كنافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها بتوقع البعض خلال السنوات القادمة أن تكون شبكة الانترنت عاملا رئيسيا في نجاح المؤسسات الاقتصادية والمصرفية التي ستهتم بهذه الخدمة أما المؤسسات التي ستبقى بعيدة عن هذا المجال فإنها ستفقد القدرة التنافسية نتيجة عجزها في الحصول على التقنيات الحديثة؛
- ✓ كما تستخدم مستعرضات لشبكة بروتوكول التطبيقات الآمنة مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية أكثر أمانا؛

[1] رأفت عبد العزيز غنيم، **دور جامعة الدول العربية في تنمية وتسيير التجارة الإلكترونية**، دار الكتب للنشر، مصر،2012، ص16.

- ✓ يسرع عمليات الدفع حيث تجري عمليات التعامل المالية، ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي، دون الحاجة إلى أي وساطة مما يؤدي إلى تسريع العمليات المصرفية على عكس ما إذا كانت تؤدى بالطرق التقليدية.[1]

المطلب الثالث: قنوات الصيرفة الإلكترونية

نوجز أهم قنوات الصيرفة الإلكترونية فيما يلي:[2]

1. الهاتف الجوال:

تعتمد هذه الخدمة على إقامة قناة اتصال مباشرة بين المصرف والعميل وهو النظام الذي يتيح استخدام الانترنت من خلال الهاتف الجوال حيث يستطيع المصرف عرض خدمات مصرفية ومعلوماتية لعملائه مثل إيداع الأموال وربطها في ودائع والاستفسار عن رصيد الحساب أو تحويل مبالغ من النقود ومن حسابات العميل إلى حساب آخر وغيره من العمليات المصرفية.

2. الشبكات الوطنية للتحويل الآلي للمدفوعات:

لقد طورت العديد من الدول نظم المقاصة لخدمة نظم المدفوعات الإلكترونية، بعدما كانت التحويلات النقدية المحلية تتم من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، والتي كان يجري تنفيذها في الماضي بواسطة الشيكات أو الحوالات المصرفية، ثم تجمع هذه السندات شيكات، حوالات من طرف كل مصرف ويتم التبادل بين مندوبي هذه المصارف في غرفة المقاصة (المقاصة التقليدية) وتتم في ثلاثة أيام، وقد تطور نظام التحويل الإلكتروني للأموال الذي يكفل تحقيق البساطة والفعالية ويوفر الجهد والوقت والأمان وتتيح ممارسة النشاط المصرفي 24 ساعة يوميا و كل أيام الأسبوع.

3. الهاتف المصرفي:

نشأ الهاتف المصرفي مع تطور خدمات البنوك للرد على استفسارات الزبائن باستمرار ويختلف نظام الهاتف المصرفي من بنك لآخر في أساليب وعدد وأنواع الخدمات التي يوفرها هذا النظام.

وفي العادة أغلب الزبائن يفضلون عادة استعمال هذه الوسيلة في العمليات البنكية البسيطة مثل تحويل مبلغ من الحساب لسداد بعض الالتزامات، أما عمليات الحصول على القروض أو فتح

---

[1] بركان أمينة، **مرجع سابق**، ص ص 91-92.

[2] **مرجع سابق**، ص ص 103-104.

حساب فيفضلون أن يتم إجراءها وجها لوجه مع موظفها المصرفي نظرا لتعقيداتها، وللرد على استفساراتهم بخصوص بعض الأمور المعقدة فيه.

4. الانترنت المصرفي:

إن الانترنت المصرفي هو خدمة من خدمات الصيرفة الإلكترونية عبر شبكات الانترنت، من خلال الكمبيوتر الشخصي أو أي وسيط إلكتروني آخر، يمكن أن يقدم من خلالها خدمات مصرفية عبر إمكانيات الانترنت، بحيث يمنح العميل إمكانية الدخول عن بعد (افتراضا) لأي نوع من أنواع الخدمات المصرفية باستثناء عمليات النقد من أي مكان في العالم وفي أي وقت.

ومن المنظور الاقتصادي، إن تكنولوجيا المعلومات وتطور وسائط الاتصالات أدى إلى عدة أمور منها: السرعة، تطوير تقنية العمليات وفعاليتها، تخفيض كلفة تنفيذ العمليات الداخلية في المصرف والعمليات مع الزبائن.

5. التلفزيون الرقمي:

هي القناة التي تتبلور من خلال الربط بين أجهزة التلفزيون بالمنزل أو مقر العمل وبين حواسيب البنوك عبر الأقمار الصناعية، حيث بمجرد قيام الزبون بالمنزل أو بالعمل بإدخال الرقم السري الخاص به يمكن الدخول إلى حاسوب البنك ومن ثم تفاعله مع البنك وإمكانية حصوله على مختلف المعلومات والاستفسارات.

ويعد هذا التلفزيون من أحدث القنوات التي يتم ابتكارها والتي تمكن المصارف من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خصوصا في المنزل مع ربات البيوت، لاسيما في حالة عدم توفر جهاز حاسب ووجدت هذه التقنية رواجا خصوصا في بريطانيا، السويد وفرنسا.[1]

المبحث الثاني: تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك

يعتبر تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك تطوراً حديثاً في مجال الخدمات المالية، حيث تسمح للعملاء بإجراء عملياتهم المصرفية بسهولة وراحة عبر الانترنت والهواتف الذكية دون الحاجة إلى الذهاب إلى فروع البنك، تعتمد تقنيات تشفير المعلومات والحماية لضمان سرية وأمان المعاملات، مما يوفر للعملاء تجربة مالية آمنة وفعالة.

[1] وائل الدبيسي، **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي الواقع والآثار القانونية**، طبعة الثانية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2010، ص ص153-154.

المطلب الأول: متطلبات تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك

من الممكن تحديد متطلبات البنوك الإلكترونية بالآتي:[1]

1. البنية التحتية التقنية:

إن أول متطلبات البنوك الإلكترونية البنية التحتية التقنية التي لا يمكن أن تكون معزولة عن بنية الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويرجع ذلك إلى أن البنوك الإلكترونية تعمل في بيئة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والمتطلب الرئيسي لضمان أعمال إلكترونية ناجحة وضمان دخول آمن وسليم لعصر المعلومات يتمثل بالاتصالات ويقدر كفاءة البنية التحتية، وسلامة سياسات السوق الاتصالي.

كما أن فعالية وسلامة بنية الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري ، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات والعنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات، من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية ، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي ، بل استراتيجيات تتواءم مع المتطلبات وسلامة البرنامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية، وأهم استراتيجيات البناء التحتي في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة؛
- ✓ السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع؛
- ✓ تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة، وفي مقدمتها معايير وأمن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين؛
- ✓ توفير الإطار القانوني الواضح الذي يحدد الالتزامات على أطراف العلاقة؛
- ✓ تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري؛
- ✓ توفير البنية التحتية العامة يبقى غير كاف دون مشاريع بناء بنية تحتية خاصة بالمنشآت المصرفية، وهو اتجاه تعمل عليه البنوك بجدية.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2010، ص ص 273-274.

2. التطوير والاستمرارية:

إن الجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التمييز ونلاحظ أن البنوك الجزائرية والعربية لا تتجه إلى الزيادة في اقتحام الجديد لأنها تنتظر أداء الآخرين دائما وربما يكون الخوف على أموال المساهمين سببا من أسباب عدم تطورها.

3. الرقابة:

لقد أقامت غالبية البنوك الإلكترونية الرائدة في هذا المجال جهات مشورة ومراقبة في التخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني.

4. التفاعل مع المتغيرات والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

حيث التفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط، أو مع البنية التقنية فقط، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي تلك الأفكار التي تظهر نتيجة التفكير الإبداعي وليس نتيجة التفكير النمطي.

5. الكفاءة الأدائية المثقفة مع عصر التقنية:

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.[1]

المطلب الثاني: عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية

إن إقامة نظام للصيرفة الإلكترونية يقتضي الالتزام بجملة من العوامل والتي هي بمثابة قواعد للعمل الإلكتروني والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة، وترتبط بالانترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة؛
- ✓ وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية، بداية من وضع استراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية؛
- ✓ وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل؛
- ✓ إعداد خطة لتدريب الموارد البشرية؛
- ✓ العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة.

[1] حبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، بدون طبعة دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 195.

المطلب الثالث: معوقات تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك

هناك معوقات عديدة نوجزها فيما يلي:[1]

1. معوقات البنية التحتية:

- ✓ ضعف تأهيل موظفي المصرف المشرفين على تقنية الانترنت المصرفي؛
- ✓ ضعف الاستعداد التقني للمصرف عند تطبيق الانترنت المصرفي؛
- ✓ صعوبة الحصول على خدمة الانترنت؛
- ✓ انخفاض دور شركات الاتصالات عند تقديم خدمات الانترنت للمصارف.

2. المعوقات القانونية:

- ✓ تعمد النظام الإلكتروني إخفاء قوانينه وأنظمته وشروطه عن التعامل؛
- ✓ أنظمة وقوانين وشروط التعامل عن طريق الانترنت يكتنفها الغموض؛
- ✓ ضعف تفعيل القواعد التشريعية والقانونية التي تنظم خدمة الانترنت المصرفي؛
- ✓ انعدام وجود أدلة إثبات قابلة للتحقيق عند حدوث خلاف بين العملاء والبنك.

3. معوقات الأمن والحماية:

- ✓ الخوف من تسرب أرقام الحسابات والأرقام السرية؛
- ✓ الخوف من وصول قراصنة الشبكة إلى موقع النظام؛
- ✓ ضعف إجراءات حماية البيانات والتعاملات على الشبكة.

4. معوقات تشغيلية:

- ✓ صعوبة استخدام النظام المصرفي عبر الانترنت؛
- ✓ بطء تنفيذ العمليات المصرفية؛
- ✓ تأخر نظام الانترنت المصرفي عن الإجابة عن استفسارات العملاء.

5. المعوقات الإدراكية:

- ✓ انخفاض إدراك القيادات لمفهوم وأهمية الانترنت المصرفي؛
- ✓ انخفاض دور المصرف في تقديم خدمات تشجيع العملاء على استخدام النظام المصرفي الإلكتروني؛
- ✓ انخفاض إدراك العملاء بمفهوم وأهمية الانترنت.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد عزلان، **مرجع سابق**، ص 274.

وهناك معوقات ومشكلات أخرى نذكر منها:

- ✓ التعرض لعمليات الاحتيال والنصب؛
- ✓ كشف تفاصيل الخدمات المصرفية وكشف أسرار العملاء؛
- ✓ حدوث أخطاء في البرمجة مما يؤدي إلى تسرب بعض المعلومات عن حسابات العملاء؛
- ✓ مشاكل تتعلق بعمليات ايداع مبالغ نقدية متكررة؛
- ✓ ارتفاع تكاليف جذب العملاء الجدد وتقديم الخدمات الإلكترونية لقاء عمولات؛
- ✓ عدم وجود تشريعات تحكم عمليات تقديم الخدمات المصرفية عبر الحدود؛
- ✓ عدم قبول بعض العملاء التعامل الإلكتروني وتفضيله على التعامل التقليدي.

المبحث الثالث: ماهية البنوك الإلكترونية

لقد أدت الثورة العلمية والتطور السريع والمتوالي في مجال الإلكترونيات، خلال القرن الحالي إلى قفزة نوعية في مجال الأعمال المصرفية مما أدى إلى السماح لزبائن البنوك بإجراء العمليات البنكية بآلية حديثة تواكب التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والتطور المسمى في مجال التقنية المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإلكترونية

يعد مفهوم البنوك الإلكترونية (Banking Electronic) مفهوما واسعا في العصر الحالي الذي يشهد تطورات متلاحقة وسريعة، ولعل هذا المصطلح يمتلك الكثير من المصطلحات مثل :بنك الأنترنيت(banking Internet) أو بنوك الويب(banking Web) أو البنك على الخط Banking (Online) أو البنوك الإلكترونية عن بعد(banking electronic Remote) أو البنوك المنزلية (banking Home)جميع هذه المصطلحات تقود إلى شيء واحد هو وجود بنك غير ملموس يقدم خدمات بنكية عن طريق شبكات الأنترنيت.

1. تعريف البنوك الإلكترونية:

لقد تعددت التعاريف التي طالت مفهوم البنوك الإلكترونية ولكي نستطيع الوصول إلى تعريف واضح وبسيط لمفهومها، لا بد من التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بها وأهمها:

- البنوك الإلكترونية هي البنوك التي تقوم بتقديم خدمات مصرفية أو خدمات متطورة من خلال شبكات اتصال إلكترونية والتي يستفيد منها المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال العملاء.[1]

- وعرفت أيضا: البنوك الإلكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب بل موقعا تجاريا وماليا وإداريا واستشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط، فإذا عجز البنك عن أداء خدمة ما من بين هذه الأطروحات الحل اللجوء إلى المواقع المرتبطة بنفس البنك.[2]

- عرفه رأي آخر: تعرف البنوك الإلكترونية بمعناها الحديث كذلك بأنها مؤسسات مصرفية تقدم خدمات مصرفية إلكترونية، دون وجود فروع، لا يحتاج فيها المستخدم فتح حسابات ليتقدم بالتعاقد، لكن عند إرسال المبالغ المسددة يتعين على صاحب الحساب تحويل أمواله الفعلية من البنك العادي إلى حساب البنك الإلكتروني.[3]

من خلال التعاريف السابقة التي أوردناها للبنوك الإلكترونية يمكن القول: أن البنوك الإلكترونية مثلها مثل البنوك التقليدية، فقط أن الوسيلة التي تنقل بها المنتجات والخدمات البنكية تكون بالوسائل الإلكترونية باستخدام الانترنت، وبذلك تمكن عملائها من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات، والحصول على المعلومات بسهولة أكبر وبطرق أسرع دون الحاجة إلى التنقل بين فروع البنك، وهذا مما فيه إختصار للوقت والجهد والمال، وبالتالي تحقيق أرباح أكثر بالنسبة لهذا البنك.

2. خصائص البنوك الإلكترونية:

تمتاز البنوك الإلكترونية بميزات عن البنوك التقليدية، من بين هذه المميزات نذكر ما يلي:

- اختفاء الوثائق الورقية للعملاء حيث أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة البنكية تتم إلكترونيا دون استخدام أي أوراق؛
- فتح المجال أمام البنوك صغيرة الحجم وذلك لتوسيع نشاطها عالميا باستخدام شبكة الانترنت دون الحاجة إلى التفرغ خارجيا وزيادة الاستثمار والموارد البشرية وغيرها؛

---

[1] ريان عثمان، **واقع البنوك الإلكترونية في الوطن العربي**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي جامعة محمد بوقرة بومرداس العدد 03 جوان 2019، ص13.

[2] السبتي وسيلة، **بنوك الانترنات: دوافعها، خدماتها ومخاطرها**، مجلة الميل الاقتصادي، المجل د1، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر،2018، ص 92.

[3] محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 25

- القدرة على إدارة العمليات البنكية للبنوك عبر شبكة الانترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي وبالتالي يستطيع البنك أن يختار أفضل الأماكن على مستوى العالم من حيث الاقتصاد المجتمع أو الأوضاع السياسية المستقرة، أو المعاملة الضريبية الأفضل ليمارس أعماله في بيئة مناسبة، وينشرها في جميع أنحاء العالم[1]؛
- عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرف التعاملات الإلكترونية كل منها الآخر مما يثبت السرية في التعامل بين البنك وعميله؛
- بإمكان تسليم بعض الخدمات إلكترونيا بسرعة وبدون الحاجة إلى الانتظار مثل كشف الحساب والرصيد وغيرها.[2]

3. أهمية البنوك الإلكترونية:

يمكن إبراز أهمية البنوك الإلكترونية بالنسبة للبنك في حد ذاته وبالنسبة للعملاء فيما يلي:[3]

- ✓ لم تعد البنوك الإلكترونية بنكا قائما يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا ماليا تجاريا وإداريا واستشاريا شاملا، لتقديم العروض والخدمات التي تتفق مع رغبات وطلبات الزبائن؛
- ✓ إن وجود البنك الإلكتروني مرهون بقدرته على التحول إلى موقع للمعلومة ومكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، وهو مؤسسة للمشورة، ولفتح آفاق العمل، وهو مكان لفرص الاستثمار وإدارتها، ومكان للخدمة المالية السريعة بأقل تكلفة، ومكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون مهما اختلفت؛
- ✓ إن البنوك غير الإلكترونية، تقدم جزءا من الحلول لمشكلات الزبون لكنها لا تقدم حلولا شاملة، فإذا علمنا أن التنافس عل أشده في سوق العمل المصرفي، وعنوانه الخدمة الشاملة، والأسرع بالتكلفة الأقل فإن البنوك الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق، وببساطة فإن الظن أن البنك الإلكتروني مجرد إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ، لأن التقنية تتيح للزبون بذاته أن يدير مثل هذه الأعمال؛ [4]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد الله، **الصيرفة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص29.

[2] وسيم محمد الحداد وآخرون، **مرجع سابق**، ص 127.

[3] ستار جابر خلاوي، **مخاطر الصيرفة الإلكترونية وعمليات غسيل الأموال**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، ص 5.

[4] يوسف مسعداوي، **البنوك الإلكترونية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية واقع وتحديات، البليدة،2010، ص229

- ✓ إن الإتجاه نحو الدفع النقدي الإلكتروني المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الإلكترونية يقدم مبررا لبناء البنوك الإلكترونية، فشركات التأمين، النفط، والطيران، الفنادق،...الخ، تتجه بخطى واثقة نحو عمليات الدفع عبر الخط أو الدفع الإلكتروني، وهي عمليات تستلزم،(إن لم يكن موقع الشركة يوفر وسائل الدفع النقدي) وجود حسابات بنكية أو حسابات تحويل أو نحوها، وترك الساحة دون تواجد يعني دفع القطاعات المشار إليها إلى ممارسة أعمال مالية على الخط لسد الاحتياجات التي لا توفرها جهات العمل المصرفي المتخصصة؛
- ✓ إن اللجوء إلى البنوك الإلكترونية هو اللجوء إلى وسائل المنافسة وهو أيضا لجوء إلى تقديم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين، ولقاء تكلفة أقل، بإعتبار أن البنك الإلكتروني يوفر في تكلفة موجودات البنك (المقر والموظفين والمصروفات والفروع وغيرها) لكن يجب معرفة أن الوفرة في تكلفة تقديم الخدمة لا يتعين أن تعود للبنك نفسه، فهذا لا يقيم فرقا بينها وبين الخدمات غير الإلكترونية، لهذا تقوم البنوك الإلكترونية على قاعدة رئيسية أخرى وهي أن الوفرة في تكلفة الخدمة عائد تشاركي بين البنك والعميل.

4. أهداف البنوك الإلكترونية:

- ✓ فتح أسواق جديدة أمام منتجات وخدمات البنك، ذلك أن التحول إلى الخدمات الإلكترونية يجب أن يصاحبه الحصول على عملاء جدد، وفتح آفاق جديدة، بما يغطي تكلفة استثماراته التكنولوجية، والمخاطر التشغيلية؛
- ✓ تحسين طرق إدارة العلاقات مع العملاء، وذلك لكون الخدمة الإلكترونية يميزها الدقة في الأداء، والأمن، وفي أي وقت وأي مكان، فبالتالي من المفروض أن تؤدي إلى تحسين العلاقات مع عملاء البنك؛
- ✓ تخفيض كلفة أداء الخدمة، فانخفاض تكلفة أداء الخدمة سمة من سمات الخدمات الإلكترونية، وذلك بالرغم مما تتطلبه من بنية تحتية، وبرامج، وحسابات، وتدريب، إلا أن ذلك يظل أقل تكلفة من تقديم الخدمة المصرفية بالوسائل التقليدية من خلال الفروع؛
- ✓ القدرة على مخاطبة كل عميل على حدة وتقديم الخدمة المناسبة له، أي إدارة العلاقات مع العملاء للمحافظة على رضاهم، وذلك نتيجة ما تتيحه الخدمات الإلكترونية من البرامج التي تمكنها من تحقيق شعور لدى العميل بأن الخدمة مقدمة له دون غيره[1].

[1] ناظم محمد نوري الشمري عبد الفتاح زهير عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص 35-36.

المطلب الثاني: أنماط البنوك الإلكترونية

ليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا إلكترونيا، ووفقا للدراسات العالمية وتحديدا دراسات جهات الاستشراف والوقاية الأمريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الانترنيت وهي:

1.الموقع المعلوماتي: يمثل المستوى الأساسي والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي، ويسمح هذا الموقع للمصرف بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية[1].

2.الموقع الإتصالي: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الاتصالي بين المصرف والعملاء مثل البريد الإلكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، وتعديل معلومات القيود والحسابات، الاستفسارات.[2]

3. الموقع التبادلي: ويمكن من خلاله أن يمارس المصرف نشاطاته في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل المصرف أو خارجه[3].

إن أغلبية البنوك في العالم قد أنشأت بشكل أو بآخر مواقع معلوماتية تعد من الموارد الدعائية، واتجهت معظم المواقع إلى استخدام بعض وسائل الاتصال التفاعلي مع الزبون، على عكس المواقع التبادلية والتي لا تزال اتجاهات البنوك نحوها تخضع لاعتبارات عديدة فهذه المواقع تعني قدرة الزبون على التعامل مع الخدمة المصرفية عن بعد، ومن خلال الانترنت، ولعل هذا ما يبين أن البنوك الإلكترونية هي التي تقع في نطاق النوع الثالث من الأنماط المذكورة.[4]

---

[1] وافي ميلود، داودي محمد، **واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية دراسة حالة الجزائر** مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر، مجلد1، العدد 1، 2017، ص7.

[2] بشرى محمد سامي، إمكانية **تبني وتطبيق مفهوم المصارف الإلكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك**"، محلة جامعة كربلاء، المجلد8 ، العدد1 ، 2010، ص131.

[3] ميهُوب سماح" **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**"، مذكرة ماجستيرٌ في البنوك والتأمينٌات جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر،2005/2004، ص 101.

[4]عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات التجارة الإلكترونية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2014 ، ص174.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب البنوك الإلكترونية

للبنوك الإلكترونية عدة مزايا كما انها لا تخلو من العيوب

1. المزايا:

- ✓ توفير الخدمات المالية للعملاء على مدار 24 ساعة؛
- ✓ تقديم معلومات حديثة على حسابات العملاء؛
- ✓ الحصول على نصائح عالية من المصرف سواء من خلال البريد الإلكتروني أو شكل مرئي من خلال الكاميرات؛
- ✓ الخفض الكبير في التكاليف فبعد أن كان المصرف يقوم بتخصيص الكثير من الأموال لفتح فروع جديدة له في كافة المناطق في محاولة منه للتقرب إلى العملاء أصبح المصرف الإلكتروني في منتهى القرب من العملاء بحيث أصبح أقرب من أي فرع مصرف تقليدي وفي نفس الوقت يقوم بكافة الخدمات التي يقوم بتوفيرها المصرف التقليدي العادي وعليه تم تخفيض تكاليف كثيرة من أموال وأيدي عاملة وأجهزة كان يتكبدها المصرف التقليدي في إنشاء فروع جديدة؛
- ✓ إمكانية استقطاب أوسع شريحة من الزبائن: تتفرد المصارف الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى شريحة أوسع من الزبائن دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية الحصول على الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل؛
- ✓ إضافة إلى سرية المعاملات التي تميز هذه المصارف زاد من ثقة العملاء فيها؛
- ✓ تعمل المصاريف الإلكترونية على تقديم جميع الخدمات المصرفية التقليدية، مع تقديم خدمات جديدة عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

مثال:

- إرسال نشرات إعلانية للخدمات المصرفية؛
- كيفية التعامل مع الكميات الإلكترونية؛
- معرفة كيفية إدارة المحفظة الاستثمارية؛
- معرفة تحويل الأموال بين الحسابات المختلفة؛
- إن المصارف الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق.

2. العيوب:

ينجم عن التعامل بنظام المصرف الإلكتروني عدة عيوب منها:

✓ اتساع الهوة في علاقة المصرف بالعميل وما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض دون ضمانات كافية، وتعرض المصرف لعمليات النصب؛

✓صعوبة مراقبة المصرف المركزي لحجم السيولة، حيث إن نظام المصرف الإلكتروني يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطه على زر الكمبيوتر أو التليفون خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، مما جعل الدولة عرضة للتأثر بأزمات السيولة سواء بالزيادة أو بالنقصان.[1]

[1] فريدة قلقول، **أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف** (دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، الجزائر،2013/2012، ص 14.

خلاصة الفصل:

وفي الختام يمكن القول إن الصيرفة الإلكترونية تلعب دوراً مهماً في تحول البنوك التقليدية إلى بنوك رقمية تلبي إحتياجات العملاء في عصر التكنولوجيا الحديثة، توفر هذه التقنيات سهولة في الوصول والراحة والأمان في إجراء العمليات المالية، مما يجذب المزيد من العملاء ويعزز الثقة في الخدمات المصرفية الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الصيرفة الإلكترونية في تحسين كفاءة عمليات البنوك وخفض التكاليف الإدارية، مما يعود بالفائدة على العملاء والبنوك على حد سواء.

تعد الصيرفة الإلكترونية مجالاً ديناميكياً يتطلب الاستمرار في التطوير والتحسين لمواكبة التحديات الجديدة وتلبية تطلعات العملاء في عصر التحول الرقمي. من المهم أن تستمر البنوك في تطوير الصيرفة الإلكترونية وتعزيز أمنها وفعاليتها من أجل توفير تجربة مالية مميزة ومبتكرة للعملاء.

الفصل الثانـي

الإطار النظري لوسائل الدفع

تمهيد:

تطورت وسائل الدفع على مر التاريخ والعصور بأشكال مختلفة بدءا من أسلوب المقايضة ثم استخدام النقود المعدنية مرورا بالنقود الورقية، ثم نشأت فكرة الشيكات كوسيلة للوفاء.

إن التطورات في وسائل الدفع ناتجة عن العيوب التي ظهرت في كل أسلوب من أساليب التعاملات السابقة فظهرت النقود البلاستيكية أو ما يعرف ببطاقات الائتمان التي تعد في الوقت الراهن البديل العصري للنقود.

إلا أنها هي الأخرى تجد أمامها الكثير من المخاطر التي تعيق نشاطها لذا استوجب إيجاد طرق للحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني وللتغلب على العيوب الناتجة عن استعمال وسائل الدفع الإلكتروني استوجب على كل الأطراف المتعاملة سواء البنك أو حامل البطاقة أو التاجر وضع إجراءات لتجنب هذه المخاطر.

وحتى نستطيع أن نتعرف على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بموضوعنا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: ماهية وسائل الدفع التقليدية؛

المبحث الثاني: مدخل نظري لوسائل الدفع الإلكترونية؛

المبحث الثالث: آليات تحديث نظم الدفع الإلكترونية.

المبحث الاول: ماهية وسائل الدفع التقليدية

لقد مرت وسائل الدفع بعدة مراحل لتصل إلى الأشكال التي نراها في وقتنا الحاضر، حيث كانت المعاملات في البداية بسيطة لا تتطلب وسائل معقدة بل كانت تعتمد على المقايضة والتبادل، حيث أصبحت النقود بمختلف أنواعها أهم أداة للتعامل في المجتمع كافة وقد تطورت هذه الوسائل على مر الزمان تبعا للتطور الإقتصادي وظروف السوق والتطورات التكنولوجية من وسائل الدفع التقليدية إلى وسائل الدفع الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية

تمثل وسائل الدفع والسداد أساس العملية التجارية وقد تطورت هذه الوسائل بشكل يضمن اليسر في التعامل لكي يستمر التدفق السلعي والخدمي بين مقدمي ومستخدمي تلك السلع والخدمات.

1. تعريف وسائل الدفع:

وسيلة الدفع هي الأداة التي تحظى بالقبول العام وتلعب دورا هاما في تسهيل تبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون والالتزامات وتتمثل هذه الوسيلة أساسا في النقود القانونية، لكن مع تطور الزمن وجدت وسائل أخرى مثل الأوراق التجارية وبعض أنواع السندات[1].

وهي أيضا" تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية، تبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون وتدخل في وسائل الدفع إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملها في التداول عندما يؤدون أعمالهم[2]."

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع هي كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.[3]

حيث يمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث جوانب أساسية وهي: [4]

- ✓ **أداة للتبادل:** يتم من خلال وسيلة الدفع تسهيل التداول وإجراء الصفقات بسهولة؛
- ✓ **أداة الدفع العاجل:** نجد النقود والشيكات بدرجة أقل؛

---

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015، ص37.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص31.

[3] الديمقراطية الجزائرية الشعبية، الأمر 03-11-1 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 المؤرخ في 26 أوت 2003، ص11.

[4] الظاهر لطرشن، **مرجع سابق**، ص 31.

✓ **وسيلة قرض:** حيث يمكن التخلي عنها حاليا واسترجاعها في المستقبل.

2. تطور وسائل الدفع:

كانت المقايضة الوسيلة الأولى المستعملة للدفع من خلال تبادل السلع في غياب وجود النقود، حيث تواصل العمل بتلك الطريقة لفترة طويلة، ومع مرور الزمن وتطور العلاقات التجارية وزيادة المعاملات ونمو وكثرة السلع وظهور الصعوبات التي أدت إلى تعطيل، تبادلها، لجأ التجار إلى التفكير في استخدام وسيط يتم من خلاله تبادل السلع بسرعة وبكل حرية مع تبرئة ذمة كل طرف في العملية التبادلية التجارية وقد توجه الأفراد إلى فكرة النقود للقيام بدور الوسيط وأصبحت وسيلة الدفع الملائمة لإقتناء السلع وتبادلها بين المستهلكين.

ولما استقرت الأطراف المتبادلة للسلع من بائعين ومستهلكين على قبول النقود كوسيلة لتسوية علاقاتهم التجارية، ظهرت مشكلة نقل وحفظ النقود وكان الخوف من ضياعها أو سرقتها بسبب حملها من مكان إلى آخر، وهذا ما أدى إلى البحث عن طريقة لحفظها من مخاطر السرقة والضياع وتم الوصول إلى إيجاد فكرة البنوك.

ومنذ أن أصبحت البنوك الوسيلة الضامنة للمحافظة على سلامة وحفظ ونقل النقود، قامت على تطوير الخدمات التي تقدمها لعملائها وساعد ذلك على تطور النقود بحيث أخذت أشكال مختلفة وذلك حسب الضرورة والحاجة وأهم تلك الأشكال نجد النقود المعدنية والنقود المصرفية، ومنها النقود الورقية والشيكات والحوالات، وبطاقات الدفع التي ظهرت مع ظهور التجارة الإلكترونية التي تعتمد أساسا على استخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعملت البطاقات الإلكترونية لأول مرة كوسيلة للوفاء لدى عملاء محطات الوقود والمحلات التجارية.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية

تتمثل وسائل الدفع التقليدية في النقود بمختلف أشكالها من نقود سلعية انتقالا إلى النقود المعدنية وصولا إلى النقود الورقية والأوراق التجارية من شيك، سفتجة، سند لأمر.

1. النقود:

1.1. تعريفها: تعتبر النقود وسيلة أساسية في التبادل المحلي والدولي ويمكن تعريفها بأنها وسيلة قانونية تحظى بالقبول العام، وتمثل التزاما على الجهة التي أصدرتها ولاستخدامها كوسيط للمبادلة ومقياس للقيمة وتخزينها وإبراء الذمة وتسوية الديون والوفاء بالالتزامات العاجلة والآجلة.[1]

[1] سعيد سامي الخلاف وآخرون، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 33.

كما يمكن إعطاء تعريف للنقود من عدة زوايا[1]

- ✓ كل أداة تستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة؛
- ✓ هي أداة تحظى بالقبول العام من طرف الأفراد؛
- ✓ أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة المالية من الديون.

2.1. أنواعها: تنقسم النقود إلى:[2]

- ✓ **نقود سلعية:** تعود تسمية هذا النوع من النقود بالنقود السلعية إلى طبيعة المادة المكونة أو المصنوعة، حيث تكون قيمة النقود مساوية لنفس قيمة السلعة المكونة لها، مما يجعلها قابلة للاستخدام في مجالات أخرى،
- ✓ **نقود ائتمانية:** تكتسب أهميتها الفعلية من خلال قبولها العام المبني على أساس قدرتها على توفير عنصر الثقة في تحويلها إلى السلع المرتبطة بها وعادة ما تكون هذه السلعة هي ذهب؛
- ✓ **النقود الورقية:** يعود تاريخ تداول النقود الورقية إلى الوقت الذي كان فيه شائعا الاحتفاظ بالعملات المعدنية لدى الصرافين الذين قبلوا إيداع الأفراد لأموالهم مقابل منحهم إيصالا يحتوي على المبلغ المودع؛
- ✓ **نقود الودائع:** هي أموال يودعها طرف معين لدى البنك التجاري ويمكن للمودع سحب هذه الأموال في أي وقت إذا رغب في سحبها بإصدار أمر من المودع إلى البنك التجاري عن طريق الشيك.

2. الشيك:

يعتبر الشيك من وسائل الدفع التقليدية التي يعتمد عليها المتعاملون للقيام بنشاطهم.

1.2. تعريفه: الشيك هو أداة الدفع والسحب، وهو عبارة عن مستند يمكن من خلاله استدعاء الشخص الساحب عن طريق إصدار أمر إلى البنك الذي يتعامل معه ويتم استدعاء المسحوب عليه لدفع مبلغ معين لطرف ثالث يسمى المستفيد، يمكن معرفة الأخير إذا كان اسمه مكتوبا على الشيك أو غير معروف إذا كان الشيك صادر لحامله.[3]

---

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **مرجع سابق**، ص 40.

2 إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الإقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 2014، ص ص 73-75.

[3] المحمد الصيري، **إدارة العمليات المصرفية العادية غير العادية الإلكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016، ص 179

ويتم تداول الشيك بانتقاله من يد إلى أخرى أي من الساحب إلى المستفيد عند إجراء المعاملات أو سداد الالتزامات وهنا الشيك لا يعتبر نوع من النقود بل هو وسيلة لتداول النقود الكتابية، أو ما يعرف بنقود الودائع بحيث يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال، حقيقية، بل بمجرد القيام بتسجيلات أو قيود محاسبية في دفاتر البنك عند استلامه للشيك.[1]

2.2. أشكاله: ويأخذ الشيك أشكالا عديدة منها[2]:

✓ **الشيك المسطر:** يتميز بوجود خطين متوازيين في الزاوية العليا اليسرى للشيك عادة ما يتم تحويل رصيد من حساب إلى حساب دون تحويله إلى نقود قانونية عند دفعه من طرف المستفيد إلى البنك، فإذا كتب بين الخطين إسم بنك معين يتم التحويل إلى ذلك البنك فقط، فإذا لم يكتب فإنه يتم التحويل إلى أي بنك.

✓ **الشيك المؤشر عليه:** يؤشر البنك على الشيك لعميله ويدل هذا على وجود رصيد كاف ولا يرتبط ذلك بزمن معين، إذ يمكن أن يتغير الرصيد بين لحظة وأخرى بسبب عملية سحب تتم بعد التأشير.

✓ **الشيك المصادق عليه:** هذا يعني أن هناك رصيد في المبلغ المدون على الشيك، ويقوم البنك بتجميد هذا الرصيد لفترة معينة، وهي فترة صلاحية الشيك، بحيث يسدده خلال هذه الفترة.

3. السند لأمر:

هو نوع من الأوراق التجارية يتم تحريرها بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة، فهو عبارة عن وثيقة يتعهد بموجبها شخص معين بدفع مبلغ معين لشخص آخر في تاريخ هو تاريخ الاستحقاق، فالسند لا يمثل وسيلة قرض حقيقية، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه

لحامل السند طريقتين لاستعماله قبل وصول تاريخ الاستحقاق:

أن يتنازل للبنك عن السند مقابل الحصول على سيولة بالمقابل فإن حامل السند سوف يخسر جزء من قيمته يسمى بمبلغ الخصم.

إجراء معاملة أخرى مع شخص آخر سواء في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض، ويتم استعماله بتقديم الدائن الجديد عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من هذا الأخير.وعندما

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص ص 38-39.

[2] **مرجع نفسه**، ص 38.

يتم قبوله يدخل في التداول وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع، ويكون قبل تاريخ الاستحقاق فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل الورقة إلى سيولة تامة أي نقود قانونية. [1]

4. السفتجة:

وهي عبارة عن ورقة تجارية مثل السند لأمر، بحيث تختلف عنه فقط في بعض الأمور، فهي تكون بين ثلاث أشخاص في آن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت، وهي عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين وبالتالي تتحول إلى وسيلة دفع.

فإذا اشترى شخص (أ) بضاعة من الشخص (ب) وكان على هذا الأخير دين إلى شخص (ج) فيمكن للشخص (ب) أن يحرر وثيقة بالمواصفات التقنية والشكلية بمبلغ معين بتاريخ استحقاق معين لا يتعدى في غالب الأحيان ثلاثة أشهر، يأمر فيها شخص (أ) بدفع ذلك المبلغ في التاريخ المبين إلى الشخص (ج)، وبالتالي بهذه الطريقة يكون قد تم تسوية دينين بورقة واحدة، حيث يسمى الشخص (ب) الساحب وهو الذي يأمر بالدفع، (أ) المسحوب عليه وهو المأمور بالدفع ويسمى الشخص (ج) المستفيد وهو الذي يؤمر له بالدفع.

تعالج السفتجة بنفس الطريقة مثلها مثل السند لأمر، حيث يمكن لحامل الورقة التجارية (السفتجة) الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق أو خصمها لدى البنك إذا احتاج حاملها إلى سيولة، وإما تسوية عمليات أخرى بواسطتها وذلك عن طريق تظهيرها إلى الغير، وإدخالها في التداول، وبهذا فهي تتحول من مجرد وسيلة قرض تجارية إلى وسيلة دفع.

عند دخول السفتجة في التداول يحق لكل شخص له عقد أن يطلب توقيعها من طرف المظهر، كما يحق له الرجوع إلى كل الموقعين عليها في حالة إعسار المدين أو المسحوب عليه وعدم قدرته على تسديد قيمتها عند حلول تاريخ الاستحقاق ودون الأخذ بالاعتبار ترتيبهم الزمني[2].

5. سند الرهن:

هو نوع من الأوراق التجارية خاصة بالتجار، ناتج عن احتفاظ التاجر بالسلع في مخازن عمومية مجهزة حسب طبيعة هذه السلع حيث يقوم صاحب المخزن بتحرير وثيقة تسمى سند الرهن تثبت الجهة التي تعود إليها ملكية هذه السلع وتظهر كميتها ومواصفتها، وقبل بيعها قد يحتاج صاحبها إلى سيولة، حيث إن لم تتوفر لديه تلك السيولة يمكنه الاقتراض من تجار آخرين

---

[1] محمد الصيرتي، **مرجع سابق**، ص ص 181 -182.

[2] طاهر لطرش، **تقنيات وأعمال البنوك**، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ص ص33-34.

أو مصارف مقابل تقديم سند ملكية البضاعة كضمان، أي رهن هذه البضاعة من أجل الحصول على السيولة، ويمكن لحامل السند الجديد تقديمه إلى الغير لنفس الغرض، وبالتالي يدخل في التداول، لتسوية المعاملات كذلك يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، وبالتالي يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات . [1]

6. سند الصندوق:

هو كذلك سند لأمر خاص بالقروض التي يمنحها شخص لبنك أو منشأة، من خلاله يلزم البنك أو المنشأة بدفع المبلغ المذكور في السند عند أجل معين إلى المستفيد أو لأمره أو لحامل السند.

ويسمح سند الصندوق لبنك أو مؤسسة بالحصول على أموال ذات أجل قصير (أقل من ستة أشهر) وخلال تلك الفترة يقوم البنك بدفع سعر فائدة لصاحب السند.[2]

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور نظام الدفع

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وحلول وسائل وأشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا، ومن أهمها:

1. تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

أصبح الإحساس بالأمان الذي ولدته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة[3]:

1.1. انعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر الهاتف لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى بالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها.

2.1. عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقيق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

---

[1] خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2015، ص 67.

[2] أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2006، ص ص 79-80.

[3] طارق عبد العالي حمادة، **التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية وتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ص146.

3.1. إنعدام الأمن: فالتوقيعات يمكن أن تزور ويمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبون الغش والاحتيال.

4.1. إرتفاع تكلفة المدفوعات :إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة بالكاد تغطي تكاليف المصروفات، وأكبر مشكل يواجهه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية وهو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة إجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.

2. استخدام شبكة الأنترنيت في المجال المصرفي:

لجأت إدارة المصارف تدريجيا إلى تقديم خدمات مصرفية في الآونة الأخيرة من خلال شبكة الانترنت التي أصبحت عماد الثورة المعلوماتية واقتصاد المعرفة وبظهور تكنولوجيا الشبكة العالمية، حيث أمكن توحيد الشكل الخارجي لجميع التطبيقات ومواقع الانترنت بالنظر لقلة تكلفتها التي ساعدت العملاء على استعمال هذه الخدمة والتأقلم معها والتدرب عليها.[1]

وقد أتاح انتشار استخدامات الانترنت للبنوك وسمح لعملائها بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع البنوك أو الانتظار لساعات طويلة وذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي حيث تم إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من المقر العقاري ومن ثم يسهل على العميل التعامل مع البنك وهو في منزله وإجراء كل عملياته المصرفية .[2]

3. التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

لقد أثير موضوع التجارة الإلكترونية لأول مرة في منظمة التجارة العالمية باقتراح قدمته الولايات الأمريكية في الاجتماع العام للمنظمة في فيفري1998، والتجارة الإلكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض تكلفة النقل وتكلفة الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات ومن دوافع ظهور التجارة الإلكترونية هي:[3]

✓ **تسيير المعاملات التجارية:** سمحت التجارة الإلكترونية بدمج واختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري فضرورة التسيير الفعال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحدا من الاهتمامات الدافعة للتجارة الإلكترونية.

---

[1] أحمد سفر، **أنظمة الدفع الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 36.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الإقتصاد الصناعي التجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 150.

[3] إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص45.

- ✓ **الفعالية التجارية:** الرغبة في الوصول إلى مستوى عالي من النجاعة في الإنتاج، يشكل كذلك دافعا مهما يمكن التجارة الإلكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها وحفظها بطريقة آلية.
- ✓ **تطوير أسواق جديدة:** اعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الإلكترونية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية جديدة.

4. الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكات الانترنت:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرفا فيها وقد كان انتشار التجارة الإلكترونية سببا كافيا لابتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الإلكتروني والتشفير والجدارية النارية وغيرها.[1]

5. ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:

من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائط لمختلف بلدان العالم والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع، وتم تقسيمها كمايلي:[2]

- ✓ **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:** لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة نادي حيث تمتلك كل منظمة العلامات التجارية للبطاقات الخاصة لكنها لا تقوم بالإصدار بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للمصارف، وأشهر هذه المنظمات هي شركتي فيزا كارد والماستر كارد ويطلق عليها اسم راعي البطاقة.
- ✓ **المؤسسات المالية العالمية:** وهي التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها :أمريكان اكسبريس، دينزكلوب ومؤسسات تجارية كبرى جي سي بي.

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر أكاديمي، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006/2005 ص47.

[2] أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية الافتراضية والسحب الميسر من الرصيد**، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003، ص33.

المبحث الثاني: عموميات حول وسائل الدفع الإلكترونية

ظهرت وسائل دفع جديدة تختلف كليا عن وسائل الدفع التقليدية التي اعتاد التاجر والزبون التعامل بها عبر زمن طويل، حيث تطورت وسائل الدفع الإلكترونية مع انتشار وتوسع تطبيقات التجارة الإلكترونية وإقبال الزبائن على هذا النوع من التعاملات نظرا لما يكتسيه من مزايا وتسهيلات في المعاملات بما أننا في زمن التطور التكنولوجي السريع.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

يعتبر نظام وسائل الدفع الإلكترونية لأي اقتصاد مؤشرا على مدى سيره وعمله وهو ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك أهمية التطوير وتحدي وسائل الدفع التقليدية، وهذا ما أدى إلى ظهور وسائل الدفع الإلكترونية.

1. تعريف وسائل الدفع الإلكترونية:

نجد تعريفات مختلفة لوسائل الدفع الإلكتروني بعضها تأخذ بالمفهوم الواسع والبعض الآخر بالمفهوم الضيق نذكر منها:

يقصد بوسائل الدفع الإلكتروني على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع تتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية.[1]

عرفت أيضا على أنها" :وسيلة إلكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة".[2]

وبالنسبة للتشريع الوطني فيعتبر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أول قانون جزائري يتضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 69 منه

---

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع في الجزائر ـ واقع وتحديات** ـ مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة عربي التبسي تبسة 2016، ص17.

[2] سمية عبابسة، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام بنكي الجزائري الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 247.

التي تنص " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل "[1]

مما سبق يتضح لنا أن وسيلة الدفع الإلكتروني" هي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة".

2. خصائص وسائل الدفع الإلكترونية:

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة مميزات وخصائص نذكر منها:[2]

- ✓ **يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛
- ✓ **يتم الدفع بإستخدام النقود الإلكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تسيطر في إدارة عملية التبادل؛
- ✓ **يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد:** حيث يتم إبرام العقد بين الأطراف المتباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد؛

يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

أ- الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما؛

ب-الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقة قابلة للسحب بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية.

---

[1] الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 هـ الموافق لـ 26 غشت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.

[2] هادف حيزية، **نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية** "استعراض لبعض الدول الأوروبية"، الجزائر، 2014، ص.4

- ✓ **يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:** أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم؛
- ✓ **يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:**

النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، يفترض وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم؛

النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط.

3. أطراف الدفع الإلكتروني:

تتضمن عملية الدفع الإلكتروني تواجد ثلاث أطراف رئيسية متمثلة في:[1]

1.3. مصدر أداة الدفع الإلكتروني: وهي مجموعة المصارف المنتشرة في جميع أنحاء العالم والتي تمنح الزبون أداة الدفع وتكون مسؤولة عن دفع مديونية الزبون؛

2.3. الزبون: هو ذلك الشخص الذي يقوم بالشراء الإلكتروني عبر الأنترنيت والذي لا بد أن يكون لديه وسيلة للدفع الإلكتروني كبطاقة الإئتمان؛

3.3. البائع: هي تلك المؤسسة المتعاملة مع الزبون والتي تقبل بطاقة الدفع الإلكتروني التي يحملها الزبون، ويجب أن يكون له حساب تجاري خاص به في إحدى المؤسسات المالية. التجارية؛

4.3. المؤسسة المصدرة لحساب الانترنت التجاري: هي مؤسسة يكون للتاجر والزبون حساب تجاري معها والتي تعطيه تفويضا بالخصم من بطاقة الائتمان الخاصة بالزبون بعد التأكد من أن البطاقة سارية المفعول وتقوم بتحويل المبلغ إلى حساب التاجر، وتحصل المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة على مستحقاتها عبر شبكة دفع مشتركة؛

5.3. منفذ الدفع: وهو ذلك النظام الذي تقوم المؤسسات المالية المتخصصة بتوفيره من أجل الربط بين المركز التجاري والمؤسسة المصدرة لحساب الانترنت التجاري الخاص بالتاجر والزبون؛

6.3. المعالج: هي مؤسسات مالية تقوم بإدارة عمليات بطاقة الائتمان وتتولى معالجة عمليات التحويل، والمعالج يرتبها بالمركز الإلكتروني نيابة عن المؤسسة المانحة للحساب التجاري الخاص بالانترنت ويتم عبر منفذ البيع.

---

[1] فواطمية حمزة، **مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر**، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2018، ص ص 9-10.

4. أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

إن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الإلكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسويق المعاملات المالية، وكان الدفع يتم بصورة سائلة بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع الإلكترونية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير عادية. كالعقود الإلكترونية التي تتم عبر شبكات الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية. من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية، لهذا يتم الدفع إلكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي.[1]

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكترونية

نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي أضحى يميز العمل البنكي، حولت البنوك أغلب وسائل الدفع إلى وسائل إلكترونية تعددت هذه الأخيرة واتخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر الانترنت من أهمها نذكر ما يلي:

1. البطاقات البنكية:

هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة والضياع أو التلف حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك.[2] وتتميز بالخصائص والميزات التالية:

- ✓ صادرة عن مؤسسة مالية أو مصرفية في حدود مبالغ معينة؛
- ✓ تستخدم كوسيلة تعامل عوضا عن النقود؛
- ✓ يستطيع حاملها أن يتمتع بالخدمات المالية إضافة إلى إمكانية استفادته من الائتمان الممنوح بموجبها للمصرف المصدر لها لتلبية حاجاته المختلفة.

كذلك تتميز بـ:[1]

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص30.

[2] سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية**، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2013/2012، ص 53.

- ✓ تحمل صورة العميل منعا للتزوير والسرقة؛
- ✓ يتم إصدارها بالعملتين المحلية والأجنبية؛
- ✓ توفر لحاملها الوقت والجهد؛
- ✓ تمثل مصدر دخل للبنك؛
- ✓ تنشط التعامل في الأسواق لسهولة التبادل من خلالها.

1.1. البطاقات الائتمانية:

وهي البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقا فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام بشرائه في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء من المبلغ المقترض إلى الشهر التالي ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على رصيد المدين.[2]

كما تعرف أيضا بأنها البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد.[3]

وتنقسم بدورها إلى بطاقات ائتمانية متجددة وبطاقات غير متجددة:

1.1.1 البطاقات الإئتمانية المتجددة: تصدر البنوك هذا النوع من البطاقات في حدود مبالغ معينة ويكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها فقط ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لاحقة وفي كلتا الحالتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بطاقة الائتمان المتجددة[4]، وتنقسم إلى نوعين:

---

[1] أحمد محمد غنيم، **الإدارة الإلكترونية "أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"**، جامعة المنصورة مصر،2004، ص306.

[2] زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعلومات المصرفية**، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية النقدية ،2011 ص 26.

[3] أمير فرج يوسف، **عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني**، المكتب الجامعي الحديث مصر 2009، ص 102.

[4] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص 142.

✓ **بطاقة فيزا كارد Visa Card:** هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية هذه البطاقة متجددة بإمكان صاحبها أن يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح أو أن يسدد جزءا من الالتزامات خلال مدة السماح وتسديد البقية بعد ذلك تعتبر هذه البطاقة من أكثر البطاقات انتشارا على الإطلاق حيث تتعامل مع ملايين المنشآت والمحلات التجارية وأجهزة الصراف الآلي[1].

تمنح فيزا العالمية تراخيص إصدار ثلاثة أنواع من بطاقتها وهي[2]:

- **بطاقة فيزا الفضية:** تمنح لأغلب الزبائن من التجار توفر جميع الخدمات من قبل منظمة فيزا؛
- **بطاقة فيزا الذهبية:** تمنح للزبائن ذوي الكفاء المالية العالية؛
- **بطاقة إلكترونية:** تستخدم في أجهزة الصراف الآلي الدولية أو في الأجهزة القارئة للشريط المغناطيسي.

والشكل الموالي يمثل بطاقة فيزا:

الشكل رقم(2-1): بطاقة فيزا كارد

المصدر:https://pro-apk.org/blog/fake-visa-card-numbers
أطلع عليه بتاريخ 2024/05/28 على الساعة 21:00.

✓ **ماستر كارد Master Card:** تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها تتعامل أيضا مع عدة منشآت ومحلات تجارية[3] لها عدة اشكال أهمها :

- ماستر كارد الفضية: بطاقة لديها سقف ائتمان محدود يحدده البنك المصدر للبطاقة[1].

---

[1] سمية عبابسة، **تحديات العمليات البنكية الإلكترونية في الجزائر**، دراسة حالة وكالت سوسيتي جنرال الجزائر SGA بقسنطينة، مذكرة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي , 2017/2016، ص 107.

[2] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان،" **البطاقات البنكية الاقراضية والسحب المباشر من الرصيد**"، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003، ص 35.

[3] سمية عبابسة، **مرجع سابق**، ص107.

- ماستر كارد الذهبية: سقف ائتمان اعلى مع ميزة الدفع اللاحق[2]؛
- ماستر كارد رجال الأعمال: صممت خصيصا لإدارة وحماية الأعمال ولكافة الشركات مهما كان حجم عملها[3].

الشكل رقم(2-2): بطاقة ماستركارد

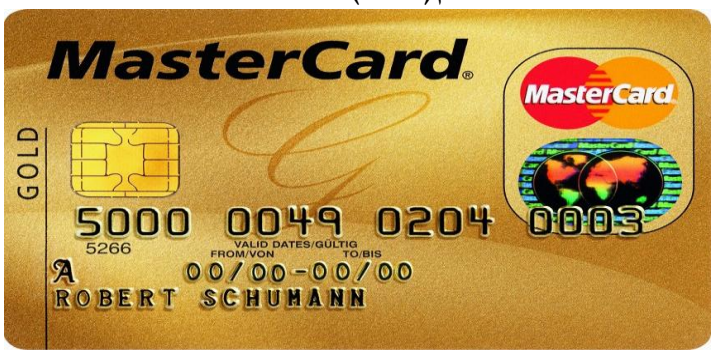

المصدر:https://tijareti.com/free-prepaid-mastercard-cards
أطلع عليه بتاريخ 2024/05/28 على الساعة 21:00.

2.1.1. البطاقات الإئتمانية الغير متجددة: وتسمى أيضا ببطاقات الصرف الشهري لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب بمعنى أن فترة الائتمان التي تمنحها هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر الواحد. تسمى أيضا ببطاقة الصرف الشهري أو بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب، والفرق الرئيسي بين هذه البطاقة وسابقتها أنه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فإنه يحصل آليا على (قرض ائتمان) مساوي لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن10 أيام من تاريخ استلامه لها وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه.[2]

2.1. البطاقات غير الائتمانية:

يتيح هذا النوع من البطاقات منح اعتمادات مالية لحاملها، إلا أنها تختلف عن سابقتها في أن السداد يتم بالكامل من قبل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز شهر[1].

---

[1] https://www.tnb.ps اطلع عليه بتاريخ28 /05/ 2024على الساعة 21:50

[2] https://muhanad.site123.me اطلع عليه بتاريخ28 /2024/05 الساعة 22:00

[3] WWW.Signaturecairoammanbank.jo اطلع عليه بتاريخ28 /2024/05 الساعة 22:10

هذا النوع من البطاقات يعتبر أوسع البطاقات انتشارا في العالم لأنه يقلل من مخاطر الديون المعدومة لدى البنوك المصدرة للبطاقات ويتميز هذا النوع بأنه لا يعطي العميل أي ائتمان. وتنقسم إلى:

1.2.1. البطاقات المدينة: يتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لتتم عملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة. [2]

إذ تسمح لحاملها تسديد مشترياتهم من خلال السحب على حساباته الجارية في المصرف مباشرة، أي أنه بدلا من الاقتراض من مصدر البطاقات والتسديد لاحقا كما هو الحال في البطاقة الائتمانية فإن العميل يحول الأموال العائدة له إلى البائع (التاجر) عند استعماله لهذه البطاقة فإذا كانت البطاقة المدينة على الخط فإن تحويل الأموال يتم عادة خلال اليوم نفسه الذي يتم فيه تنفيذ معاملات الشراء أما إذا كانت البطاقة المدينة خارج الخط فإن التحميل يتم خلال عدة أيام لاحقة[3]

2.2.1. بطاقات الدفع المسبق: حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها بمبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا وقد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.[4]

3.2.1. بطاقة الشيكات: يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة وتحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل ويقوم العميل بإبراز البطاقة للمستفيد والتوقيع على الشيك إضافة إلى التأكد من مدة صلاحية البطاقة للاستعمال وإذا تحققت هذه الشروط، وبخاصة تحرير الشيك وفقا للحد الأقصى المسموح به، وكتابة رقم البطاقة على ظهر الشيك وصحة توقيع

---

[1] عبد القادر بوعالم، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في الحد من عمليات تبيض الأموال**، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي BEA مستغانم، مذكرة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2016 /2017 ،ص12.

[2] حميث فشيت حكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**، الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية) المركز الجامعي عين الدفلى، 2011، ص 4.

[1] زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعلومات المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية النقدية ،2011، ص 28.

[4] سمية عبابسة، **مرجع سابق**، ص107.

الساحب، فإن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه.

الشكل (2-3): تقسيمات البطاقات البنكية

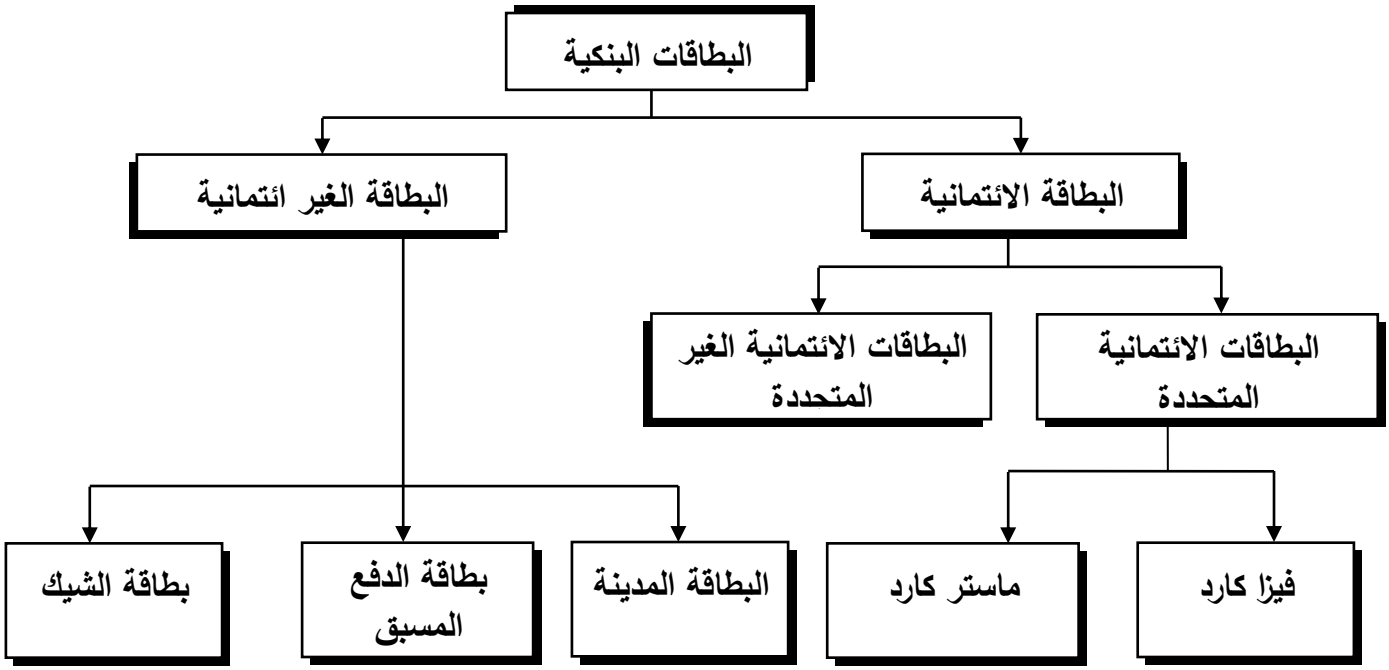

المصدر: من إعداد الطالبتين

2. البطاقات الذكية:

1.2. تعريفها: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مقاييس ومواصفات معينة ومحددة من قبل منظمة ايزو، وتحتوي هذه البطاقة على رقائق إلكترونية قادرة على تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، مثل الاسم والعنوان والبنك المصدر لها وأسلوب الصرف والمبلغ الذي تم صرفه وتاريخه وتاريخ حياة الزبون البنكية .[1]

هي بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية، والتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع، هذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب، ولا تتطلب تفويض أو تأكيد لصلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع.[2]

ما يميز هذه التقنية قدرتها على التخزين من خلال احتوائها على شريحة إلكترونية أو معالج دقيق، يضم هذا الأخير العناصر التعريفية لصاحب البطاقة ورصيده، كل العمليات التي أجريت

---

[1] الشكري عادل يوسف، "**الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الإلكترونية دراسة مقارنة**"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد والعدد 11، العراق، 2011، ص 92.

[2] دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، "**التجارة الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 215.

عليها بالإضافة إلى إمكانية تخزين كل التسهيلات الممنوحة من طرف البنك لصالح صاحبها، كما أنه بإمكانه تخزين خمسة أنواع مختلفة من العملات، وهذا وفق برنامج لا يقبل انتهاك أو تعديل المعلومات الموجودة فيها، وهذا يرجع للرأس الذي تحتوي عليه، هو كمبيوتر حقيقي مصغر، حيث يتم تخزين المعلومات وإدارتها ومعالجتها.[1]

2.2. استخدامات البطاقة الذكية:

من خلال ما سبق لابد من الاشارة إلى أهم الاستعمالات التي يمكن استخدام البطاقة الذكية فيها للاستفادة من فوائدها وهي:

أ. تستخدم كبطاقة تعريفية للشخص من خلال طباعة البيانات الشخصية على البطاقة بالإضافة إلى طباعة للبيانات نفسها داخل الشريحة، فتقوم الحكومات باستخدامها كهوية تعريف في حالات إعطاء جوازات السفر، ويمكن استخدامها أيضا في حالة إعطاء معلومات شخصية أو بيانات إلى المستشفيات او الأطباء بدون الحاجة إلى ملئ استمارة ورقية؛

ب. أصبح استخدامها من اهم الطرق التي يمكن من خلالها التأكد من شخصية طالب الخدمة عبر الانترنت وذلك قبل السماح له بإجراء أي معاملة (معاملات الحكومة الإلكترونية)، بالإضافة إلى استخدامها عند إجراء التحويلات المصرفية وعمليات البيع والشراء عبر شبكة الانترنت؛

ج. يستخدم حامل البطاقة الذكية بطاقته للمشتريات الصغيرة في المخازن الإلكترونية عندها تخفض قيمة الشراء أوتوماتيكيا من بطاقة المشتري ويتم إيداع هذه القيمة في أجهزة إلكترونية طرفية للبائع، ومن ثم يستطيع البائع أن يحول ناتج عمليات البيع والشراء لذلك اليوم إلى بنكه عن طريق الوصلات التلفونية وهذا يسمح لعمليات البيع والشراء ان تتم خلال ثواني معدودة؛

د. يمكن تحميل البطاقة بأرقام نقود تستخدم مثلما يستخدم صك المسافر وتتغير تلك الكميات من النقود عندما تصرف بالتكرار إلى ان يصبح الرصيد صفر؛

هـ. تستخدم كبطاقة صحية إذ يتم تخزين بيانات المريض على الشريحة الإلكترونية إلى جانب رصيد من المال يتم اقتطاعه لتسديد رسوم الخدمات الطبية (صرف أدوية ، فتح ملف مستشفى ، إجراءات علاجية أخرى) ، من خلال وحدة دفع آلية ، وتعاد تعبئة الرصيد عبر وحدات بيع متوافرة في المؤسسات وتحتوي الشريحة على البيانات الشخصية لحاملها بالإضافة إلى حالته الصحية من واقع ملفه الطبي فضلا عن بيانات رصيد البطاقة، وعند تجديد البطاقة لمدة أخرى

---

1 ميهوب سماح، "**أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية – حالة نشاط البنك عن بعد**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013 /2014، ص 92.

يضاف الرصيد إلى المدة الجديدة ويتم ملء الرصيد من خلال أمين الصندوق من منافذ إصدار البطاقات الذكية؛

و. تستخدمها أيضا بعض الشركات كمفاتيح حماية حيث تمرر في القارئ لكي يفتح الباب وفق مرتبة الموظف في الشركة وذلك عن طريق برمجة هذه البطاقة من جهتين: البرمجة في الحاسب لتطبيقات تقوم بقراءة البيانات بواسطة قارئ للبطاقات الذكية. (الجهاز)، والبرمجة للمتحكم الصفري الموجود بالبطاقة نفسها[1].

3.2. انواع البطاقات الذكية:

تقسم البطاقات الذكية من حيث كيفية تواصلها مع جهاز القارئ إلى ثلاثة أنواع:

1.3.2. البطاقات التلامسية Card Contact :هذا النوع هو من أشهر أنواع التصاميم المستخدمة، والبطاقات التي لها هذه الخاصية يجب ان تدخل في القارئ لكي تتم عملية نقل المعلومات وتحتوي هذه البطاقات على شريحة ذهبية صغيرة طول قطرها حوالي نصف بوصة في مقدمة البطاقة، بدلا من الشريط المغناطيسي الموجود في الخلف كما في بطاقات الائتمان، فعندما تدخل البطاقة في القارئ تستخدم ثمانية دبابيس إلكترونية لتتمكن من الاتصال الفعلي بالقارئ الذي يحتوي على ناقل تفرعي إلكتروني يقوم بنقل المعلومات من وإلى الشريحة.

2.3.2. البطاقات عديمة التلامس Card Contactless :هذا النوع من البطاقات شبيه ببطاقات الائتمان عدا ان هذه البطاقات تحتوي على شريحة إلكترونية وهوائي وهذه المكونات تتيح للبطاقة الاتصال بالقارئ بدون أي تلامس فعلي، تستمد هذه البطاقة الطاقة من مجال موجات الراديو المتولد من القارئ، هذا المجال يقوم بنقل المعلومات بين البطاقة والقارئ. ويستخدم هذا النوع من البطاقات لدى الحاجة للسرعة في إجراء المعاملات الخاصة بجمع ونقل الضرائب ودفع رسوم الطرق السريعة .

3.3.2. البطاقات ذات الخاصية المشتركة Card Combi :هذا النوع من البطاقات ذات الاستخدامات المتعددة تجمع في تصميمها بين إمكانية التواصل مع القارئ عن بعد وعن طريق الملامسة الفعلية. وهذا النوع من البطاقات يحتوي على ثمان دبابيس للاتصال بالقارئ وتحتوي أيضا على خاصية الهوائي للاتصال عبر موجات الراديو[2].

---

[1] محمد ناصر، أمل حسن، تغريد جليل، **البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من المخاطر المصرفية**، دراسة استطلاعية لعينة من زبائن مصرف الرافدين، فرع الخضراء، ص83.

[2] محمد ناصر، أمل حسن، تغريد جليل، نفس المرجع، ص84.

3. الشيكات الإلكترونية:

يعتبر المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي التقليدي، وهو رسالة إلكترونية موثقة ومشفرة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل فيه، ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه، وهو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الإلكترونية.[1]

يوجد الشيك الإلكتروني لدى شركتين وهما مؤسسة تكنولوجيا الخدمات الحالية (ESTC) وسايبر كاش، تسمح للعملاء باستخدام الشيكات الإلكترونية كوسيلة للسداد.[2]

1.3. خصائص ومزايا الشيك الإلكتروني :

تخضع الشيكات الإلكترونية إلى الإطار القانوني نفسه المقرر في الشيكات الورقية كما أنه يحقق دفتر الشيكات الإلكتروني الوظائف نفسها التي يقوم بها الشيك العادي بل ويعتبر أفضل لأنه يوفر السرية ويعتبر أكثر أمانا .[3]

أما بالنسبة لمزايا الشيك الإلكتروني نجد :

من مزايا الشيك الإلكتروني أنه يقوم بخفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة السرعة وتقليل تكلفة المواد الورقية والطباعة، وأيضا بتسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون كما أنه يزود هذا الأخير بمعلومات وتفصيلات أكثر في كشف الحساب، ومن مزايا الشيك الإلكتروني أيضا زيادة كفاءة إنجاز عملية الحسابات والودائع للتجارة والمؤسسات المالية.[4]

2.3. أنواع الشيك الإلكتروني: هناك نوعين من الشيك الإلكتروني[5]

---

[1] مصطفى كمال طه، وائل بندق، "**الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 350.

[2] طارق عبد العال حماد، **التجارة الإلكترونية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص148.

[3] يد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، مذكرة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011، ص 152.

[4] محمد نور، صالح لجداية، سناء جودت خلف، **التجارة الإلكترونية**، دار حامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان، الأردن 2009، ص 251.

[5] خرباش جميلة، **الشيك الإلكتروني أداة وفاء عن بعد في التجارة الإلكترونية**، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد1، 2018، ص 148.

1.2.3. الشيك الإلكتروني الورقي: السندات التجارية الإلكترونية الورقية هي التي تصدر منذ البداية بصورة تقليدية على محرر ورقي يتم معالجته إلكترونيا وادخال مضمونها على دعامة إلكترونية، أو هي عبارة عن تخزين معلوماتي للمعلومات المشكلة للشيك؛

2.2.3. الشيك الإلكتروني الممغنط: يختلف هذا النوع من الشيكات عن النوع الأول إذ يختفي في هذا النوع الورق منذ بداية انشاء الشيك حيث يتم تسجيل بيانات الشيك مباشرة على شريط ممغنط وبالتالي فهي شكل جد متطور بالمقارنة مع الشيك الإلكتروني الورقي.

الشكل رقم (2-4) نموذج عن الشيك الإلكتروني

المصدر: إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية-مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة-**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2008، ص 182.

4. التحويل المالي الإلكتروني:

هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهاتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق، فهو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر والجانب الدائن للمستفيد سواء تم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أو في بنكين مختلفين[1] ، أو بعبارة أخرى نقل مبلغ من حساب لحساب آخر بمجرد قيود في الحسابين، وقد تتم عملية التحويل بين حسابين في دولتين مختلفتين، فإن إجراء مثل هذا النوع من التحويلات يتم عن طريق الهاتف أو

[1] الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز، "**عصرنة وسائل الدفع: مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**"، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية، جامعة وهران، الجزائر، 27 أفريل 2011، ص 5.

البريد أو عن طريق شبكات مغلقة مثل شبكة الهيئة العالمية للاتصالات المالية بين البنوك (SWIFT) . ويجرى التحويل على ثلاث خطوات[1]:

- ✓ **الخطوة الأولى:** يقوم من خلالها أحد زبائن البنك بإصدار أمر دفع مبلغ معين من خلال تحويله لشخص آخر يسمى المستفيد للبنك الذي يتعامل معه وذلك باستخدام وسيلة من وسائل إصدار أمر التحويل؛
- ✓ **الخطوة الثانية:** يتحقق البنك من صحة الأمر الذي أصدره له زبونه من خلال التحقق من هوية مصدر الأمر إذا كان بالفعل من طرف زبونه وبناء على طلبه؛
- ✓ **الخطوة الثالثة:** يقوم البنك كخطوة ثالثة وأخيرة بتنفيذ أمر التحويل مع تحمل البنك مسؤولية الأخطاء الواردة، والتأخر غير المبرر.

5. النقود الإلكترونية:

1.5. تعريف النقود الإلكترونية:

يشمل مصطلح النقود الإلكترونية مجموعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية، وجراء تطور وتنوع هذه المنتجات فإنه من الصعب التوصل إلى تعريف جامع مانع يتضمن كافة نظم النقود الإلكترونية على النحو الذي يميزها بدقة من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية.[2]

وقد عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأوروبي بأنها مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونيا والتي تسمح بتبادل الأموال بدون تحرير أوراق، والتي توجب وجود علاقة ثلاثية الأطراف بين المصدر والمستفيد والحائز.[3]

كما جاء أيضا في تعريف المفوضية الأوروبية بأنها" قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا على وسيلة إلكترونية، مثل بطاقات ذات رقاقة أو ذاكرة كمبيوتر، وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة متعهدين كبديل عن العملات الورقية والمعدنية.[4]

---

[1] القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص 132.

[2] أحمد جمال الدين موسى، **الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ،2002، ص 121.

[3] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، "**النقود الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 10.

[4] محمد شايب، **تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسات النقدية**، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: الإقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الإقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس 2012، ص 8.

2.5. خصائص النقود الإلكترونية:

كما أن للنقود الإلكترونية عدة خصائص تكون في شكلين:

1.2.5. خصائص عملية متعلقة بالاستخدام: يتميز النقد الإلكتروني عن وسائل الدفع الأخرى بمايلي [1]:

- ✓ أنه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب بنكي؛
- ✓ أنه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة، كالانترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية؛
- ✓ أنه مصمم ليكون بسيط وسهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى؛
- ✓ أنه لا يستلزم وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة وتأكيد التبادل؛
- ✓ فعالة من حيث تكلفة المعاملات، فهي أرخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

2.2.5. خصائص متعلقة باحتياطات الأمن: لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان يتعين توفير العديد من الخصائص في صيغ النقود الإلكترونية أبرزها:[2]

- ✓ أن يتحقق الأمان عند استخدامها بحيث يصعب اختراقها من قبل القراصنة والمحتالين؛
- ✓ أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كل الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بها؛
- ✓ أن تتحقق الثقة في التعامل بشكل يجعل المتعاملين بها عاجزين عن إنكار قيامهم بالدفع التقليدي بعد إتمامه.

3.5. أنواع النقود الإلكترونية:

1.3.5. تنقسم النقود الإلكترونية من حيث متابعتها والرقابة عليها إلى:

- ✓ **نقود إلكترونية قابلة للتعرف عليها:** وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني وحتى يتم تدميرها في نهاية المطاف.
- ✓ **نقود إلكترونية غير اسمية:** تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها فلا تترك من ورائها أثر يدل على هوية من انتقلت منه وإليه.[3]

---

[1] طارق عبد العال حماد،" **التجارة الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003 ، ص110.

[2] أحمد سفر، "**أنظمة الدفع الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2008، ص ص 50-51.

[3] زبير عياش، سميرة مناصرة، **دور الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء البنكي**، الملتقى العلمي الوطني الثالث حول "الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد"، جامعة العربي بن مهيدي , 02 ديسمبر 2013، ص 38.

2.3.5. حسب الأسلوب المتعامل بها: تنقسم وفق هذا الأسلوب إلى:

- ✓ **نقود إلكترونية ناشئة عن طريق الشبكة:** وهي نقود رقمية تتم في بداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وبالضبط على الفأرة الخاصة، لهذا ترسل النقود الإلكترونية عبر الأنترنيت إلى المستفيد في ظل اجراءات تضمن لهذا المتعامل قدرا من الأمن والسرية فهي نقود حقيقية ولكنها رقمية وليست مادية.
- ✓ **نقود إلكترونية خارج الشبكة:** هنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال المباشر بالمصدر فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك وتتضمن مؤشر يظهر به التغيرات التي تطرأ على قيمتها المخزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي.

3.3.5. من حيث القيمة النقدية: وفقا لهذا المعيار يمكن التميز بين نوعين من النقود الإلكترونية:

- ✓ **بطاقة ذات القيمة النقدية الضعيفة:** وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات التي لا تتجاوز قيمتها دولار واحد فقط.
- ✓ **بطاقات ذات قيمة متوسطة:** وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار واحد ولكنها لا تتجاوز المائة دولار.[1]

6. المحافظ الإلكترونية:

1.6. تعريف:

يمكن تعريفها بأنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر. تعرف أيضا بأنها برنامج يقوم المستخدم بتنصيبه على جهاز الحاسب الشخصي، ويتم تخزين المعلومات الشخصية وأرقام البطاقات الائتمانية في هذا البرنامج، وعندما يقوم المستخدم بعملية الشراء نضغط على كبسة واحدة ليتم تعبئة المعلومات المطلوبة آليا، وظهرت هذه الطريقة بدلا من قيام الزبون بتعبئة نموذج الشراء عند كل عملية، ومن أهم الشركات المصدرة نجد فيزا كارد وماستر كارد.[2]

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، **التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية 2009، ص ص 91 –93.

[2] اكرام حجاب، وآخرون، "**تحديات نظام الدفع الإلكتروني وواقع تطبيقه في البنوك التجارية**"، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد 2، الجلفة، 2020، ص 136.

2.6. خصائص ومزايا المحفظة الإلكترونية :

تقوم المحفظة الإلكترونية بملء نماذج الفحص أوتوماتيكيا إذ يتطلب الشراء عبر الانترنت ضرورة ملء المتسوق لنماذج المعلومات الشخصية في كل معاملة مما يكلف كثيرا ويستغرق وقتا طويلا وقد ظهرت المحافظ الإلكترونية لتحل هذه المشكلة عن طريق إدخال المعلومات أوتوماتيكيا وتوفير مكان للتخزين حيث أن المحفظة الإلكترونية كما يشير اسمها لها وظيفة أساسية تتمثل في حفظ الوثائق الإلكترونية (كبطاقات الائتمان والنقد الإلكتروني) ومحاولة توفير تخزين آمن لها.[1]

أما بالنسبة للإيجابيات نجد :

أنها تقلص خطر السرقة في حالة إحتواء المحفظة على رمز سري كما تمتاز بسهولة الدفع من خلال عدة عملات دون القيام بعمليات الصرف (في حالة المحفظة متعددة العملات الصعبة) كما لها إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي، إذ تقوم بإرسال واستقبال المدفوعات في أي مكان في العالم من خلال دفعات وتحويلات سهلة (تحويلات غير محدودة)، وذلك من إمكانية إدارة الحساب من الهاتف المحمول وهذا لتفادي حمل النقود دوما وانعدام خطر عدم الدفع بالنسبة للتاجر حيث أن حقوقه تكون مضمونة. ومن إيجابيات المحفظة الإلكترونية أيضا الاقتصاد في عدد التعاملات البنكية بالنسبة للبنك.[2]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكترونية

بما أن وسائل الدفع الإلكتروني تعد من الوسائل الحديثة والتي تمتاز بمجموعة من المزايا والإيجابيات إلا أنها تعاب ببعض السلبيات.

1. المزايا:

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بمجموعة من الميزات الايجابية التي تساعد الفرد على استخدامها بشكل مستمر وسلس دون أي عراقيل التي قد تواجه مستخدميها.[3]

1.1. بالنسبة لحامل البطاقة : تحقق وسائل الدفع الإلكتروني العديد من المزايا لحاملها وذلك من خلال سهولة ويسر استخدامها، إضافة إلى ذلك فإن حاملي البطاقات الإئتمانية وغيرها من

---

[1] سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة الماجستير، جامعة قسنطينة،2011، ص 79.

[2] سمية عبابسة، **مرجع سابق**، ص 116.

[3] السايس ابتسام، نيلي صفاء، **وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية**، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، 2020/2019، ص ص15-16.

البطاقات الإلكترونية يستفيدون من الاقتراض من البنك أو الشركة المصدرة إلى أجل كما يمنح لهم فترة ائتمان مجاني يتراوح ما بين 25 و55 يوما وذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته للتعامل بالنقود، يؤدي استخدمها إلى التقليل من الفواتير و الايصالات الورقية المختلفة كذلك فإن حامل البطاقة يمكنه أن يتم صفقة شراء فورية عن طريق الهاتف بمجرد ذكر رقم البطاقة.

ومن المزايا الأخرى لحامل البطاقة أنه يمكنه إعطاء حق الاستخدام لمن يريد كالزوج والابن وذلك على نفس الحساب الائتماني؛

2.1. بالنسبة للتاجر: يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات وفي الوقت نفسه لا يملك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة على السداد. لأن عبء متابعة ديون الزبائن يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة إذ تعد وسائل الدفع الإلكتروني أقوى ضمان لحقوق البائع كما تساهم أيضا في زيادة المبيعات على أساس أن حاملها لا ينظر عادة إلى الإنفاق مثل الإنفاق بالنقود الورقية كما أن تجار التجزئة حققوا ميزة تخلصهم من اختلاسات الصندوق.

3.1. بالنسبة لمصدر البطاقة: يحقق مصدر البطاقة العديد من المزايا كجني الأرباح المرتفعة بالإضافة إلى رسوم العضوية والتجديد والرسوم المفروضة على السحب النقدي، كما قد يفرض مصدر البطاقة بعض الغرامات والفوائد نتيجة لما قد يرتكبه حامل البطاقة ومنها غرامات التأخير في السداد وغرامات فقدان البطاقة.

إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه، ترجع عليه كوديعة.

2. العيوب:

إضافة إلى الإيجابيات التي تتمتع بها أدوات الدفع الإلكترونية، إلا أنها لا تخلو من العيوب التي يتعرض لها الأطراف المتعاملين بها.[1]

1.2. بالنسبة لحامل البطاقة: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل رغبة حامل البطاقة لزيادة الاقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية و إن كانت الفائدة مرتفعة إلا أنه يقدم على ذلك مما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تفوق مقدرته المالية وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وارتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الائتمان ومخاطرها كما قد

[1] السايس ابتسام، **مرجع سابق**، ص 16.

يؤثر على الأسرة المستديمة عن طريق استخدام بطاقة الائتمان مما يجعل الأسرة تحت وطأة هذه الديون الكبيرة وبالتالي فعلى حامل البطاقة الالتزام بسداد ما تم شراؤه عن طريق هذه البطاقة حتى ولو سرقت منه إذ أن عدم سداد حامل البطاقة للقيمة في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

2.2. بالنسبة للتاجر: قد تؤدي مخالفته أو عدم التزامه بالشروط إلى إلغاء البنك التعامل معه ووضع اسمه في القائمة السوداء ما يترتب على ذلك من الصعوبات في ممارسة نشاطه التجاري.

3.2. بالنسبة لمصدر البطاقة: تتمثل أهم العيوب المترتبة عن مصدر البطاقة في أن ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة كما أن عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات الائتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك وفي حالة ضياع البطاقة أو سرقتها أو الاحتيال أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة هو الذي يتحمل النفقات.

المبحث الثالث: آليات تحديث نظم الدفع الإلكترونية

في ظل تحديات التطور التكنولوجي والإلكتروني ومواكبة لمفرزات العولمة عرفت مختلف المجالات بما فيها القطاع المصرفي استحداثات وتحولات هامة في أجهزتها، وأنظمة تشغيلها فكما سبق الذكر أنه هناك وسائل ووسائط في المعاملات المالية الإلكترونية التي تمثل الجانب المادي، سنتطرق في مبحثنا هذا إلى أهم نظم الدفع والتسوية الإلكترونية، والتي تحل محل المعاملات المالية التقليدية أو تلغيها في بعض الأحيان.

المطلب الأول: نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS

يهدف هذا النظام إلى تحسين الخدمة المصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الذي يرضي جميع المتعاملين به سواء كانت البنوك أم الزبائن.

1. مفهوم RTGS :

يعرف نظام التسوية الإجمالية الفورية على أنه ذلك النظام الذي تتم فيه عمليات التسوية لأوامر الدفع باستمرار وبشكل فوري دون تأخير .إن نظام RTGS، لا يعتمد في عمله على تنفيذ أوامر الدفع الدائنة والمدينة، بل تتم تسويتها أولا بأول شريطة توفر السيولة اللازمة لدى الطرف الدافع .وعلاوة على ذلك تستند عملية التسوية إلى التحويل الفوري لأوامر الدفع في البنك المركزي

وبالتالي يمكن أن يوصف نظام RTGS كنظام نقل الأموال القادر على توفير السيولة اليومية لأوامر الدفع.[1]

يعرف أيضا: على أنه نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل أو تأخير وعلى أساس إجمالي أي أن هذا النظام يتيح بطريقة إلكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة، حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس القيمة دون إلغاء أو تأخير، يتم العمل بهذا النظام بداية من الساعة الثامنة صباحا إلى غاية الخامسة مساءً بعد الظهر وكل يوم.

2. أهداف RTGS الرئيسية:

تهدف إقامة مشروع نظام التسوية الإجمالية الفورية إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ الوصول بنظام الدفع الدولي إلى المقاييس الدولية خصوصا تلك المتعلقة بتسيير المخاطر؛
- ✓ إجراء التحويلات المالية آليا، وضمان وصولها إلى المستفيد فورا؛
- ✓ خفض تكاليف الخدمات المالية المصرفية عموما، والتكاليف الإجمالية للمدفوعات خصوصا؛
- ✓ تسوية عمليات البطاقات المصرفية وجميع وسائل الدفع الأخرى في وقت حقيقي؛
- ✓ تلبية مختلف احتياجات الزبائن بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية؛
- ✓ تقليل المخاطر المالية والاستغناء عن حمل النقد بغرض التحويل من بنك إلى آخر؛
- ✓ تخفيض آجال التسوية؛
- ✓ تعزيز الأداء المالي، وتنظيم المدفوعات المالية في القطاع المصرفي؛
- ✓ تقوية العلاقات بين المصارف وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية؛
- ✓ إرساء الأسس التقنية والإجرائية للتطورات المستقبلية مثل التجارة الإلكترونية.

3. وظائف نظامRTGS:

تتمثل الوظائف التي يقوم بها RTGS فيما يلي:[2]

- ✓ تسوية الأوامر وفق طبيعتها وأولويتها؛

---

[1] مسري الجيلالي، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر. البطاقات والنقود الإلكترونية نموذجا**، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، غير منشورة، سوريا، 2007، ص 163.

[2] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 227.

- ✓ تخصيص مبالغ المقاصة؛
- ✓ المعالجة تتم في نهاية اليوم؛
- ✓ إدارة ومراقبة الحسابات لعمليات المعالجة بواسطة النظام.

المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية

إن عصرنة نظم الدفع عرفت تطورا ملحوظا مما جعل من المقاصة التقليدية غير قادرة على تلبية حاجيات القطاع المصرفي وكذا الاستجابة لمتطلبات البنوك الحديثة، لذا كانت المقاصة الإلكترونية أنجح حل تلجأ إليه البنوك الحديثة في ظل آلية النظام النقدي.

1. مفهوم نظام المقاصة الإلكترونية:

يعتمد نظام المقاصة الإلكترونية على المعالجة عن بعد لتسوية المعاملات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية التي تتم عن طريق الشيكات، الأوراق التجارية، التحويلات، الاقتطاعات الآلية وعمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية، ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالإعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي.[1]

ويقصد بها أيضا إجراء تقاص الشيكات بين البنك المركزي بموجب صور إلكترونية للشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك.

2. أهداف المقاصة الإلكترونية:

وتنحصر في العناصر التالية:

- ✓ الانتقال من نظام المقاصة التقليدية إلى نظام المقاصة الإلكتروني؛
- ✓ التوقف عن تداول الشيكات الورقية عند مرحلة إيداعها في البنوك؛
- ✓ زيادة الثقة بالشيكات؛
- ✓ الحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة؛
- ✓ مواجهة عملية تبييض الأموال؛
- ✓ تحسين تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية؛
- ✓ تمكين البنك المركزي من التحكم ومراقبة الكتلة النقدية؛
- ✓ تأمين أنظمة الدفع العام.

---

[1] بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص111.

3. الفوائد من تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية:

هناك العديد من الفوائد التي تحققها المقاصة الإلكترونية سواء بالنسبة للعملاء أو البنوك.

1.3. بالنسبة للبنوك: تتمثل هذه الفوائد في:

- ✓ معرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقا؛
- ✓ التوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك؛
- ✓ الحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات؛
- ✓ التقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من وإلى البنك؛
- ✓ إمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الإلكترونية بسرعة وسهولة؛
- ✓ يعمل النظام على مدار 24 ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

بالنسبة للعملاء: تتمثل هذه الفوائد في:

- ✓ معرفة وضع الشيك مقبولا أو ومرفوضا في نفس الوقت؛
- ✓ أصبح تحويل الشيك في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه؛
- ✓ التعامل مع جهاز الحاسوب والاستفسار عن قواعد البيانات.

المطلب الثالث: نظامSWIFT والتحويلات المالية الإلكترونية

بالإضافة إلى نظام RTGS والمقاصة الإلكترونية باعتبارهما شائعين في أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية، هناك أيضا بعض الأنظمة ساهمت في تنويع وزيادة سرعة ودقة الخدمات المصرفية والمالية على اختلاف أنواعها نتطرق إليها كالآتي:

1. نظامSWIFT:

يعتبر نظام سويفت بمثابة النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية والبنكية المتبادلة لما يتمتع به من السرعة في إنجاز الحوالات وتوافر الأمان والتكلفة المنخفضة بالإضافة إلى كونه نظام يعمل دون انقطاع[1].

[1] محرز نور الدين، صيد مريم، **نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، يومي 18-19 ماي، 2011، ص 25.

1.1. خصائص نظامSWIFT:

- ✓ السهولة في الاتصالات حيث يعمل هذا النظام على مدار 24 ساعة؛
- ✓ المرونة في استخدام النظام لعمليات متنوعة مع استيعابه للمجالات المختلفة؛
- ✓ الدقة المتناهية في المعلومات المرسلة؛
- ✓ السرية المطلقة للبيانات والعمليات المصرفية علما بأنه يتضمن برنامجا للأرقام السرية؛
- ✓ السرعة الفائقة في ايصال الرسائل المتبادلة؛
- ✓ يمكن حفظ البيانات في ذاكرة الجهاز مما يسهل عمليات التدقيق إضافة إلى إمكانية سحب كشوفات يومية بالعمليات المنجزة .

2.1. مجالات إستخدم نظام SWIFT :

لنظام سويفت عدة مجالات استخدام هي:[1]

- ✓ أوامر الدفع؛
- ✓ إدارة النقد؛
- ✓ الأسواق المالية؛
- ✓ التجمعات؛
- ✓ شيكات السياحة؛
- ✓ الرسائل الإدارية.

3.1. كيفية عمل نظامSWIFT :

يحتاج مستخدم الشبكة إلى المعلومات التالية:

- ✓ الشفرات التعريفية لكافة المؤسسات المالية في العالم؛
- ✓ أسماء وعناوين المؤسسات المالية في العالم؛
- ✓ معلومات هامة عن الدول؛
- ✓ كشوفات العملاء ورموز الدول؛
- ✓ أحزمة التوقيت العالمي.

[1] فيصل فارس، **التقنيات البنكية**، الطبعة الأولى، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر العاصمة، الجزائر،2013 ، ص294 .

2. نظام التحويلات المالية الإلكترونية (EFT):

تعد التحويلات المالية واحدة من أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك سواء كان بنكا تقليديا أو بنكا إلكترونيا، ويعد نظام التحويلات المالية الإلكترونية جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الإلكترونية التي تعمل عبر الانترنت، يتيح هذا النظام نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى آخر وكذا المعلومات المتعلقة بها بطريقة إلكترونية آمنة وسهلة.

1.2. تعريف النظام EFT:

نظام التحويلات الإلكترونية للأموال هو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر عوضا عن استخدام الأوراق.

تنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية وهي شبكة تعود ملكيتها وحتى تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، ومنذ عام 1978 أصبحت مؤسسة التحويلات المالية تتيح للشركات والمؤسسات تحصيل تحويلاتها المالية إلكترونيا عبر المقاصة الآلية، وتتميز هذه الخدمة عن النظام القديم (أي النظام الورقي) بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل :خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها وخدمة تحصيل الأقساط.

وبفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الإلكترونية تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين، هذا فضلا عما يتيحه هذا النظام من اختصار للزمن وتوفير للجهد والتكلفة ويسر في التعامل، فمن خصائص هذا التحويل قابليته للتجزئة، إذ يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد.[1]

2.2. كيفية عمل نظام التحويل الإلكتروني:

تتم عملية التحويل المالي الإلكتروني وفقا للمراحل التالية[2]:

- ✓ يوقع الزبون نموذجا معتمدا لمنفعة الجهة المستفيدة، يتضمن هذا الأخير اقتطاع القيمة المحددة من حساب الزبون يوميا أو أسبوعيا أو شهريا؛

---

[1] محمود يونس وآخرون، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 32.

[2] منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، **التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات**، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2004، ص16.

- ✓ يختلف هذا النموذج عن الصك في أنه يصلح لأكثر من عملية تحويل، كما يتعامل المصرف أو الزبون مع الوسطاء (يتواجدون في الانترنت بكثرة) ليوفر لهم البرمجيات اللازمة؛
- ✓ يقوم الزبون بإرسال التحويلات المالية عن طريق المودم إلى الوسيط، ويبدأ هذا الأخير بتجميع التحويلات المالية ويقوم بإرسالها إلى دار المقاصة الآلية التي ترسل بدورها نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى مصرف الزبون، بعد مقارنة التحويل مع الرصيد، وفي حالة عدم تغطية الرصيد يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط الذي يشعر بدوره الزبون، أما إذا كان الرصيد كافي للتغطية فيتم الاقتطاع لحساب المستفيد في وقت السداد المحدد بالنموذج؛
- ✓ يمكن للمستفيد التقيد بالتحويلات المالية عبر دار المقاصة الإلكترونية دون الوسيط، يوجب عليه شراء البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء العملية، وهي مؤمنة بكلمة مرور خاصة، ويتم ذلك بإرسال النموذج مع صك مصادق عليه لصالحه إلى دار المقاصة الآلية فتقوم بإرسال الاعتماد إلى المصرف لاقتطاع المبلغ لصالح المستفيد من حساب الزبون، وهنا لا حاجة للتحقق من كفاية الرصيد لأن الصك المصادق عليه يضمن ذلك.

3.2. فوائد نظام التحويل الإلكتروني للأموال:

يستفيد كل من العميل والتاجر من تطبيق نظام التحويل الإلكتروني للأموال، فهو يوفر لكليهما فضلا عن اليسر، السرعة في إنجاز الأعمال وتكبد عناء التنقل إلى البنك فوائد أخرى أهمها:[1]

- ✓ **تنظيم الدفعات:** حيث يتم تنظيم عمليات الدفع من خلال الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد التحويلات المالية، وهو ما يقطع أي شك في عملية السداد؛
- ✓ **السلامة والأمن:** فقد أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية أو ضياعها والحاجة إلى تناقل الأموال؛
- ✓ **توفير المصاريف:** حيث تقلل شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة؛
- ✓ **تيسير العمل:** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.

[1] منير محمد الجنبهي، ممدوح محمد الجنبهي، **مرجع سابق**، ص17.

خلاصة الفصل

في الختام، يمكن القول إن التحول نحو وسائل الدفع الإلكترونية هو تطور لا مفر منه في عصر الرقمنة والتكنولوجيا. حيث يتطلب هذا التحول ابتكاراً مستمراً في تطوير الحلول الإلكترونية لتلبية احتياجات وتطلعات المستهلكين والشركات، كما يجب على الجهات المعنية مثل البنوك والشركات التكنولوجية والحكومات، العمل سوياً لتعزيز أمان وفعالية وسائل الدفع الإلكترونية من أجل تعزيز الثقة بين جميع الأطراف.

الفصل الثالث

تحديث نظم الدفع في الجزائر

تمهيد:

الجزائر على غرار الدول النامية شهدت إصلاحات مصرفية شاملة استعدادا للتحول لنظام السوق وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي، ولهذا نجد أن القطاع المصرفي الجزائري قام بوضع خطط للارتقاء وعصرنة منظومته المصرفية بتقديم خدمات بنكية إلكترونية كخطوة للنهوض بالقطاع تعتمد على التكنولوجيا والإعلام والاتصال، حيث باشرت بعدة مشاريع دخلت حيز التنفيذ ، انطلاقا من إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك في إطار تحديث وسائل الدفع من خلال تبني نظم الدفع الإلكتروني كحل لمشاكل النقد بين المصارف والأفراد.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم نظم الدفع الإلكترونية التي اعتمدتها الجزائر لتحديث وسائل الدفع فيها، من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الاول: الجهود المبذولة لتطوير نظم الدفع في الجزائر؛

المبحث الثاني: ظهور وتطور نظم الدفع الإلكترونية في الجزائر؛

المبحث الثالث: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: الجهود المبذولة لتطوير نظم الدفع في الجزائر

يعد نظام الدفع لأي دولة مؤشرا على مدى فعالية ونشاط اقتصادها، إذ يجب أن يتضمن هذا النظام نظاما معلوماتيا واتصالات كفء بين الهيئات المكونة له، لذلك بادرت الجزائر إلى إدخال أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية معصرنة تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عملها لتدارك التأخير واستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، لذلك سنقوم بالتعرف على دافع ومتطلبات تطوير هذه الأنظمة، وبرنامج مشروع تحديث أنظمة الدفع وأهدافه.

المطلب الأول: دوافع ومتطلبات تطوير نظام الدفع في الجزائر

1. دوافع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

هناك العديد من الدوافع للقيام بعمليات إصلاح نظام الدفع في الجزائر تتمثل في[1]:

1.1. على المستوى المحلي:

- ✓ رفع من نسبة تعامل الجمهور مع البنوك؛
- ✓ التحكم في نشاط السوق، والقضاء على السوق الموازية التي تتعامل بالسيولة النقدية؛
- ✓ تطوير الخدمات البنكية المعروضة على الزبائن وخاصة المرتبطة بنظام الدفع البنكي وتدعيمه بنظام دفع إلكتروني يسهل من عملية الدفع والسحب؛
- ✓ ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات التقليدية المعمول بها في إتمام عملية المقاصة يؤدي إلى عرقلتها لفترة قد تطول[2].
- ✓ ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية.

2.1. على المستوى الدولي:

- ✓ عولمة التبادلات البنكية، ومسايرة تطور الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تحديث نظام الدفع البنكي وجعله يساير التطور العالمي؛
- ✓ ضبط آليات نظام الدفع (وسائل الدفع، إجراءات التبادل) حسب مقاييس دولية.

---

[1] عبد القادر بحيح، **إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية حالة الجزائر (1962-2010)**، مجلة الباحث، العدد 09، سيدي بلعباس، الجزائر، 2011، ص 33.

[2] عبد القادر شارف، **البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2007، ص 5.

2. متطلبات تطوير نظام الدفع في الجزائر:

يتكون نظام الدفع من مؤسسات الوساطة المالية (البنوك) ، وسائل الدفع وإجراءات الدفع والتحصيل، إضافة لنظام الإعلام والاتصال بين المؤسسات المالية، فتطوير نظام الدفع يستوجب التركيز على تطوير مكوناته من خلال:[1]

- ✓ إنشاء بنى تحتية بنكية تسمح بمعالجة العمليات بين البنوك وصفقات السوق المالي بطريقة جد فعالة وخاصة تطوير وإنشاء نظام دفع مخصص للمدفوعات كبيرة المبلغ؛
- ✓ تبني المعايير الضرورية لتطوير نظام مقاصة المدفوعات صغيرة المبلغ مسبقا (كتنميط وسائل الدفع وتوجيه الزبائن نحو استعمال وسائل الدفع الحديثة الإلكترونية التي تعتبر أساس تشغيل أنظمة الدفع الحديثة) ؛
- ✓ عصرنة نظام الإعلام الخاص ببنك الجزائر كمكمل ضروري وأداة داعمة لأنظمة الدفع لمعالجة عمليات السياسة النقدية وتغطية أخطار الصرف؛
- ✓ تعزيز قاعدة الاتصالات (البنية التحتية) بين بنك الجزائر والمقر الاجتماعي للبنوك والمؤسسات المالية، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية والمحتفظ المركزي بالأوراق المالية، أي وبصفة عامة مع المشاركين في نظام الدفع لتسهيل عملية تبادل أوامر الدفع ومعالجتها بنفس البنك (عمليات داخلية) أو ما بين البنوك؛
- ✓ تبني وإنشاء إطار قانوني ينظم عمليات الدفع وتشغيل النظام لحماية الأمان التقني.

المطلب الثاني: خطة عمل مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية، ولهذا بدأت الجزائر بتبني مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر، وهنا سنتطرق إلى أهم المشاريع ومراحل تطبيقها:

1. برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

يعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق المعالجة مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال، ولاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة

[1] عصام بدور، **تسيير الأخطار المالية لأنظمة الدفع "حالة الجزائر"**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2017، ص ص 151-152.

والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي[1].

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا.

ويعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي، وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال قانون النقد والقرض أو من خلال تعديلاته بموجب الأمر 03-11، الصادر في 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- ✓تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للإنجاز؛
- ✓تخصيص الموارد (المالية والبشرية) ؛
- ✓توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية ...الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2001-2002 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 16,5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات: [2]

1.1. مجموعة الهندسة الإجمالية: تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية.

---

[1] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 197.

[2] عبد القادر دبوش، **انعكاسات سياسية التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية استراتيجية عمل البنوك لمواجهته**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي، بن مهيدي، أم البواقي، 2008/2009، ص 146.

2.1. مجموعة وسائل الدفع: تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى الموزعات الآلية GAB/DAB والدفع بالبطاقة ومحاولة معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة نظر بنك الجزائر والبنوك التجارية والعملاء.

3.1. المجموعة النقدية: يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية.

4.1. مجموعة القانون: يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

2. أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

يهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات مع احتياجات المتعاملين (الزبائن، المؤسسات، الإدارات، والأفراد) لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة.
- ✓ تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج.
- ✓ ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية .
- ✓ تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري، وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.
- ✓ تطوير وسائل الدفع الإلكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع.
- ✓ تخفيف تكاليف إدارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

3. مراحل تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر:

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي GAB والموزع الآلي البنكي DAB وتم ذلك على مراحل[1]

[1] أمغني سليمة، **وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة**، مذكرة الماستر في الحقوق، جامعة خميس مليانة، الجزائر 2014، ص 69.

1.3. المرحلة الأولى: كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الآلي للنقود الخاص بالبنك مصدر البطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

2.3. المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة سنة 1997، حيث تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية إجراء السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر، وبذلك حولت شبكة SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك، La carte Interbancaire de retrait CIB ولقد عملت على استثمار 3,6 مليون أورو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة المصرفية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزعات الآلية للنقود وكذا إقامة طرفيات دفع عند التجار.

ولأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية INGENCO متخصصة في صنع البطاقات و SATIM بمبلغ 400.000 أورو، ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك البركة ولقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة2003.

3.3. شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM :

1.3.3. تعريف شركة SATIM:

إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية SATIM والتي أنشئت في 25 مارس 1995، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من : بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ثم التحق بها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأس مالها 26 مليون دينار جزائري، أما الآن فهي تظم 17 عضوا منها 7 بنوك عمومية و 9 بنوك خاصة إضافة إلى بريد الجزائر، من بين هذه البنوك زيادة إلى البنوك المساهمة: بنك الإسكان للتجارة و التمويل، بنك السلام، بنك الخليج الجزائري، بنك ترست، سوسيتي جنرال، بنك باريس.[1]

[1] سمية عبابسة، **مرجع سابق**، ص 351.

2.3.3. مهـام شركة SATIM:

من المهام التي تؤديها شركة SATIM هي كالآتي:[1]

- ✓ تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة سحب ودفع إلكتروني بين البنوك؛
- ✓ تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك؛
- ✓ ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي؛
- ✓ توسيع استخدام وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر؛
- ✓ يخضع تداخل هذه الشبكة الى اتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات وتساهم شركة SATIM بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:
  - المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الأوتوماتيكية؛
  - تسيير الشبابيك المنشأة (الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة)؛
  - صناعة بطاقات الدفع؛
  - صناعة الصكوك (منح الرمز السري).

كما قامت بإنشاء نظام كشف الهوية البنكية RIB لغرض التحكم في المبادلات الإلكترونية بين المصارف الجزائرية ومحاربة التزوير، حيث تتشكل الهوية الجديدة من أرقام وحروف سرية تصل الى 20 حرفا منها 3 أحرف تمثل رمز البنك، 5 أحرف تمثل رمز الوكالة، 10 أحرف تمثل رقم الحساب البنكي وحرفين يشكلان مفتاح المراقبة.[2]

وفي إطار تحسين الخدمات المقدمة لمستخدمي الأنظمة النقدية الوطنية البريدية منها و البنكية ، أبرمت شركة النقد الالي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM اتفاقية مع المجمع النقد الالي GIE MONETIQUE و مؤسسة بريد الجزائر ، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 5 جانفي 2020 ، مفادها السماح لزبائن بريد الجزائر الحاملين للبطاقة الذهبية الاستفادة من خدمات سحب الأموال من الشبابيك الآلية البنكية المتصلة بالنظام بين البنوك الذي تشرف عليه SATIM و

---

[1] دلال بري، **أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية .2017/2016، ص ص 6-7.

2 بصيري محفوظ، **نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**، مجلة دراسات وأبحاث «المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية «، مجلد 11، العدد الرابع، أكتوبر 2019، ص63.

بالمقابل يستطيع حملة البطاقة البنكية CIB بالسحب من الشبابيك المتصلة مع النظام لبريد الجزائر ، كما تمنح لحاملي البطاقتين إمكانية القيام بعمليات التسديد عبر نهائيات الدفع الإلكتروني التابعة لبريد الجزائر و البنوك و المنضمة لتجمع النقد الآلي .[1]

الشبكة النقدية الإلكترونية المشتركة بين البنوك RMI

سنة1996 أطلقت شركة SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك ما بين البنوك، نتج عنه شبكة النقدية الإلكترونية مشتركة في الجزائر تدعى RMI، تهدف إلى ضمان إنشاء نظام بنكي مشترك للنقد، أمن تبادل المعلومات لمكافحة عملية الغش وتوحيد المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة.

تتكون هذه الشبكة من:

- موزع (SERVEUR) يسير هذه الشبكة على مدار اليوم وطوال الأسبوع بحيث يعالج عمليات السحب في فترة قصيرة؛
- شبكة نقل وارسال المعطيات (DZ Pack)؛
- حضيرة من الموزعات الآلية النقدية (DAB) المنتشرة عبر الوكالات البنكية والبريدية المتصلة عبر شبكة الاتصال تسمح بقبول جميع البطاقات عبر كل الأجهزة المتصلة بهذه الشبكة، فيقوم بمعالجة عمليات السحب التي تتم عبر الموزعات وتحضير التحويلات المالية المتعلقة بالمقاصة الناتجة عنها.[2]

المبحث الثاني: ظهور وتطور أنظمة الدفع الآلية في الجزائر

في إطار تجديد أساليب التسوية والتحصيل، قام بنك الجزائر بالتعاون مع البنوك العمومية ووزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي وانسجاما مع التوجيهات الحكومية سنة 2006، بإنشاء نظامين حديثين للتسديد بين المصارف يتمثلان في نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ونظام المقاصة الإلكترونية للدفع المكثف بدلا من المعالجة الورقية، يهدف كل منهما إلى تأمين تحويل الأموال بصفة فعالة، سريعة ومضمونة.

---

1 https:// www.satim.da,

2 زواش زهير، روابح عبد الباقي، **بطاقات الدفع البنكية ودورها في تسريع المعاملات المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المنعقد في 23و24 أفريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص9.

المطلب الأول: نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة في الجزائر

بهدف تطوير نظام المصارف الجزائرية، سعت الجزائر في خطوة ثابتة إلى تحديث نظام الدفع فقام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية ومساعدة البنك العالمي إلى انجاز نظام دفع إلكتروني حديث وهو نظام التسوية الإجمالية الفورية.

1. تعريف مشرع نظام ARTS :

هو نظام مركزي إلكتروني أنشئ بموجب الأمر رقم05- 04 الصادر في 2005/10/13 ويتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر والمسمى بنك الجزائر للتسوية Algeria Reel Time Settlement نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام.[1]

ولقد بدأ العمل بهذا النظام في أواخر ديسمبر من سنة2006 ، بالإضافة إلى ذلك يحق لجميع البنوك بما فيها الخزينة العمومية ومؤسسة بريد الجزائر من المشاركة في هذا النظام والتعامل به، فقط يشترط أن تمتلك حساب تسوية لدى بنك الجزائر وتكون معينة بعمليات الدفع ما بينها وذلك تحت إشراف بنك الجزائر، هذا الأخير سيتمكن عن طريقه من مراقبة حثيثة وعن قرب لحركة التحويلات المالية وإمكانية التأكد من قانونيتها، وخلوها أو عدمه من عمليات تبييض الأموال.

2. أهداف نظام ARTS :

يكمن الهدف من تبني نظام ARTS إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى؛
- ✓ تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني؛
- ✓ تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الإلكترونية؛
- ✓ تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛
- ✓ جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- ✓ تقوية العلاقات بين المصارف الجزائرية (العمومية والخاصة)؛
- ✓ تشجيع إقامة المصارف الأجنبية؛

[1] الأمر رقم 05-04، المؤرخ في 2005/10/13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2006/01/15، ص29.

- ✓ مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفي الجزائري؛
- ✓ ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.

3. تقييم تطور نظام ARTS في الجزائر:

ان ما يميز نظام الجزائر للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة هو الأهمية النسبية لنشاطه، والذي يمكن تقييمه من خلال تقييم حجم العمليات المصرفية المعالجة بين المؤسسات المالية المشاركة في هذا النظام وقيمتها الحقيقية.

والجدول الموالي يظهر تطور حجم العمليات وقيمتها خلال فترة الدراسة 2016-2022.

جدول رقم (3-1): نشاط نظام ARTS خلال الفترة 2016-2022

السنوات	نسبة تداول نظام ARTS	عدد العمليات	المتوسط اليومي لعدد العمليات	عدد ايام العمل	معدل نمو العمليات
2016	100	328.404	1314	-	%1.9+
2017	100	339.227	1346	252	%3.30+
2018	100	360.919	1432	252	%6.39+
2019	100	353.455	1403	252	%2.1-
2020	100	333.672	1306	254	%6.16-
2021	100	363.894	1450	251	%9.72+
2022	100	396.343	1537	252	8.92%+

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة(2016-2022)
اطلع عليه في 2024/05/02 على 18:00.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وحسب سنوات الدراسة، أن نسبة تداول نظام ARTS 100% ما يوضح الاعتماد عليه في تسوية المدفوعات بين المشاركين فيه، أي أن نسبة الاستغلال الأقصى لنظام ARTS طوال أيام العمل، يعكس مدى تطابقه مع المقاييس الدولية وكذا أهمية هذا النظام.

نلاحظ أيضا أن نظام ARTS شهد تطورا معتبرا، والذي يوضحه التزايد في عدد العمليات عموما بالرغم من انخفاض طفيف بمعدل 2.1 % و6.16 في سنة 2019 و2020 بعدد عمليات 353.455 و333.672 عملية على التوالي، ليواصل بعدها بالارتفاع في 2021 حيث

سجلت 363.894 عملية بمعدل 9.72% مقارنة ب 333.672 عملية سنة 2020، ثم تسجل أكبر عدد من العمليات 396.343 عملية سنة2022 بمتوسط يومي قدر بـ 1570عملية منذ اعتماد هذا النظام الى غاية سنة 2022 وحسب الإحصائيات المتحصل عليها.

وغالبا يفسر التراجع في عدد العمليات لسنة 2019 و2020 بالتغيير في حجم التحويلات المعالجة عبر هذا النظام، حيث نلاحظ انخفاض نسبة حجم التحويلات مصرف لمصرف أين سجل 69.7% و71.82% على الترتيب مقارنة بسنة 2022 كانت نسبة التحويلات مصرف لمصرف 76.46%، إذ تدل هذه النسبة الأخيرة على تزايد استخدام نظام ARTS في التحويلات ما بين المصارف، ما يبين أن هذا النظام يساهم بشكل كبير في تحديث النظام المصرفي الجزائري والشكل الموالي يوضح تطور حجم التحويلات خلال سنة 2022.

الشكل (3-5): حجم التحويلات المعالجة من خلال نظام ARTS سنة 2022

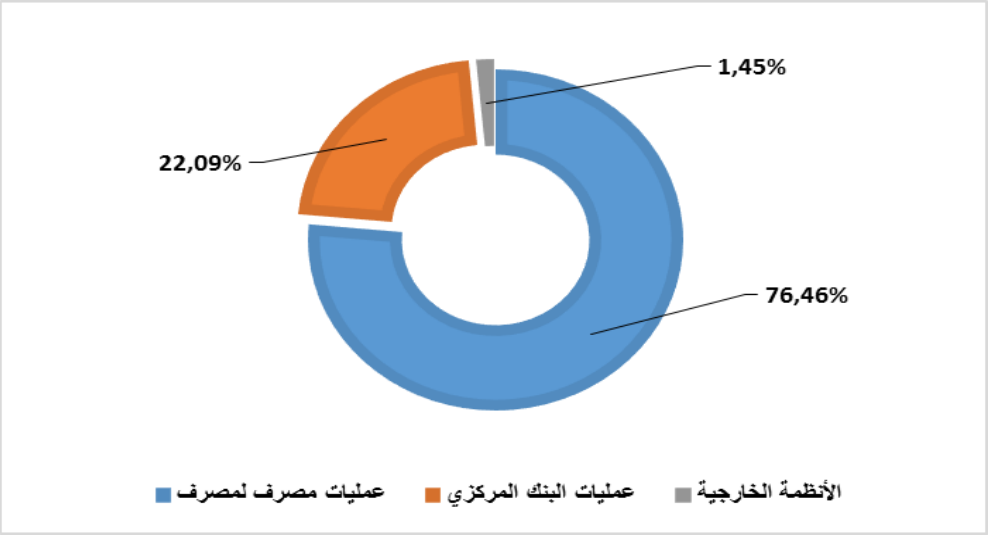

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائر

المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية عن بعد في الجزائر ATCI

تعد المقاصة الإلكترونية أحد أهم وسائل الصيرفة الإلكترونية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وذلك لوجود شبكة معلومات كبيرة تسمح بنجاح هذه العملية في البنوك الجزائرية.

1. تعريف نظام المقاصة الإلكترونية عن بعد ATCI:

إن نظام المقاصة الإلكترونية أحد نظم الدفع المطورة وفق المعايير الدولية (بنك التسويات الدولية)، التي تستهدف تحسين الخدمات البنكية، وتسريع عمليات التسوية.

وقد بدأ العمل بهذا النظام في 15 ماي2006 ، حيث تولى مركز المقاصة القبلية–شركة ذات أسهم، وهي فرع لبنك الجزائر، تم فتح رأسمالها أمام مساهمة البنوك بمعية مساعدة تقنية أجنبية بوضع الأرضية لإنشاء مواقع الربط لـ 19 مشارك (18 بنكا بالإضافة إلى بريد الجزائر).

2. أهداف نظام المقاصة الإلكترونية عن بعد ATCI:

ثمة أهداف حددت من وراء تطبيق هذا النظام والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ الانتقال من التبادل التقليدي–اليدوي – ما بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون إلى التبادل الآلي؛
- ✓ تقليص أجال التحصيل خاصة فيما يتعلق بالشيكات من مدة أربعة أيام إلى يومين على الأكثر؛
- ✓ ضمان أمن المبادلات ما بين المشتركين في النظام وذلك تفاديا لحدوث خسائر محتملة أو مشاكل محتملة تتعلق بالمحاسبة، وكذلك تمكين المشتركين من بنوك ومؤسسات مالية من تحسين إدارة سيولتها؛
- ✓ تكريس الثقة أكثر لدى أفراد المجتمع– زبائن البنوك–من أجل تعاملهم أكثر من وقت مضى بوسائل الدفع؛
- ✓ تسهيل مهمة بنك الجزائر في التحكم أكثر في الكتلة النقدية، وتمكينه من مراقبتها بشكل فعال ومن محاربة جرائم غسيل الأموال القذرة؛
- ✓ التسيير المحاسبي اليومي للحسابات، وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة.

3. تقييم تطور نظام ATCI في الجزائر:

يتمثل نشاط نظام المقاصة في الجزائر في عدد العمليات المعالجة بواسطته وقيمتها الحقيقية والمعبر عنها في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-2): نشاط نظام ATCI خلال الفترة 2016-2022

السنوات	عدد العمليات (مليون)	قيمة العمليات المنجزة (مليار دينار)	زيادة في الحجم (%)	زيادة في القيمة(%)	متوسط اليومي لعدد العمليات (مليون)	المتوسط اليومي لقيمة العمليات (مليار)
2016	21.000	17639.5	1.1	11	0.82296	69.2
2017	22.946	18753.7	9.3	6.3	0.91419	74.7
2018	25.030	17016.8	-	-	0.100	67.8
2019	27	17950.76	7.92	5.5	0.108	71.517
2020	34.629	16140.31	29.14	7.63-	0.13334	63.545
2021	48.018	17980.11	38.66	11.40	0.191	71.634
2022	54.928	20166.32	14.39	12.16	0.218	80.025

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة(2016-2022).
اطلع عليه في 2024/05/02 على 18:00.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد أوامر الدفع المعالجة بواسطة نظام ATCI و قيمتها قد شهد تطورا ايجابيا خلال سنوات الدراسة وهذا ما يعكس لنا مدى الاعتماد عليه في تسوية العمليات على مستوى النظام المصرفي، حيث أن سنة2016 سجلت 17 639.5 مليون عملية عولجت بنظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض ، لترتفع سنة 2022 وتسجل ما يعادل 54.928 مليون عملية بقيمة 20 166.32 مليار دج أي بارتفاع قدره 14.39% من حيث الحجم و 12.16% من حيث القيمة على خلاف ما كان عليه في سنة 2021 التي سجلت 48.018 مليون عملية بقيمة 17 980.11 مليار دج .

وسنوضح في الجدول الموالي نوعية النشاطات التي أدت إلى هذا التزايد المستمر في عدد العمليات المعالجة بالاعتماد على نظام ATCI مقابل التغير في قيمتها في كل سنة من سنوات الدراسة.

الجدول رقم (3-3): نشاط نظام المقاسة الإلكترونية حسب طبيعة النشاط خلال 2016-2022

		الصكوك	الأوراق التجارية	التحويلات	الاقتطاعات	عمليات بالبطاقة	المجموع الإجمالي لحجم وقيمة العمليات
2016	حجم %	40.4	1.15	47.9	0.05	10.5	21 مليون
	القيمة %	-	-	-	-	-	17639.5مليار
2017	حجم %	36.17	0.96	49.79	0.02	13.05	22.946 مليون
	القيمة %	92.62	2.14	5.04	0.02	0.18	18753.752 مليار
2018	حجم %	33.05	0.81	51.77	0.02	14.35	25.030 مليون
	القيمة %	91.08	2.43	6.22	0.02	0.25	17016.831 مليار
2019	حجم %	30.27	0.81	53.49	0.08	15.35	27.01 مليون
	القيمة %	87.26	2.43	6.57	3.45	0.29	17950.76 مليار
2020	حجم %	20.63	0.50	41.47	0.09	37.31	34.629 مليون
	القيمة %	84.79	1.93	7.49	4.41	1.38	16140.316 مليار
2021	حجم %	15.92	0.35	33.94	0.09	49.70	48.018 مليون
	القيمة %	84.56	1.73	7.65	3.68	2.38	17980.11 مليار
2022	حجم %	14.09	0.29	32.42	0.09	53.11	54.928 مليون
	القيمة %	85.12	1.57	7.57	3.61	2.18	20166.329 مليار

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة(2016-2022)
اطلع عليه في 2024/05/02 على 18:00.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المعاملات بالبطاقات والتحويلات المعالجة بهذا النظام أكثر من نسبة الصكوك والأوراق التجارية خاصة في السنوات 2020، 2021، 2022 حيث تمثل نسبة المعاملات لكل من البطاقة والتحويلات في السنوات المذكورة على التوالي (37.31%، 41.44%)، (49.70%، 33.94%)، (53.11%، 32.42%).

إلا أن قيمة الصكوك التي يتم تسويتها عبر نظام المقاصة الإلكتروني تبقى دائما تحقق أكبر نسبة من اجمالي المدفوعات المعالجة سنويا حسب الجدول أعلاه، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن قيمة مدفوعات الصكوك مبالغها كبيرة تفوق مليون دينار جزائري وبذلك تعالج وتعبر عبر النظام في حين أن قيمة المعاملات بالبطاقة البنكية يكون قليل لأن قيمة المدفوعات بالبطاقة عبارة عن مبالغ صغيرة لاتصل إلى الحد الذي يسمح بمعالجتها عبر هذا النظام،

بالرغم من الارتفاع والزيادة المسجلة في حجم عمليات الدفع المعالج في نظامATCI إلا أنه مزال أقل من الأحجام المعالجة في أنظمة الدفع في الدول القابلة للمقارنة (نفس مستوى التطور بالجزائر).

تعتبر البنوك العمومية الجزائرية بنوكا ذات شبكات كبرى وتمثل المدفوعات داخل المصارف حجما أكبر بما يزيد عن خمس مرات حجم مدفوعاتها بين المصارف أي أنها لا تمر بنظام . ATCI إذ تبقى تطغى التعاملات المباشرة للأفراد مع المصارف ومع الأفراد فيما بينهم.

المبحث الثالث: تقييم واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

تظهر ملامح السداد الإلكتروني في الجزائر جليا في العديد من الجوانب، من خلال إصدار العديد من المصارف والمؤسسات المالية لبطاقات إلكترونية تسمح لصاحبها القيام بعمليات الدفع والسحب للأموال من حسابه الشخصي متى شاء، وكذلك عن طريق الأجهزة المتاحة لاستخدام هذه البطاقات والمتمثلة في موزعات الصراف الآلي ATM ونهائيات الدفع الالكتروني TPE، بالإضافة إلى حجم المعاملات المعالجة عبر شبكة الانترنت على مستوى البلد.

المطلب الأول: دراسة تطور البطاقات البنكية والدفع عبر الانترنت في الجزائر

في إطار دعم وتشجيع الدفع الإلكتروني بادرت بعض المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية بالاتفاق مع شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك على إصدار مجموعة من البطاقات الإلكترونية الوطنية والدولية، نذكرها فيما يلي:

1. البطاقات البنكية في الجزائر:

1.1. البطاقات البنكية الوطنية :

هي بطاقة بلاستيكية ذات استعمال شخصي مستندة على حساب بنكي صادرة عن أحد المصارف العمومية أو الخاصة في الجزائر، تحمل شعار CIB للخدمات المصرفية الإلكترونية بالإضافة إلى اسم البنك المصدر لها، رقم البطاقة، تاريخ نهاية صلاحيتها، اسم ولقب صاحبها، كما أنها مجهزة بمعالج دقيق يعرف باسم الشريحة يسمح لحاملها بدفع مشترياته، سحب الأموال والاطلاع على الرصيد مع إمكانية متابعة العمليات، وذلك عبر مختلف نقاط البيع TPE وعلى جميع أجهزة الصراف الآلي ATM المتواجدة في الإقليم الوطني أو عن طريق الانترنت يوميا وعلى مدار 24 ساعة، وهي صالحة لمدة سنتين قابلة للتجديد أوتوماتيكيا [1]، ونميز فيها نوعين:

[1] Benmadani Sadika, Les moyens de paiement électronique en Algérie : Etat des lieux et perspectives, Revue Etudes Economiques, volume : 16/ N° : 01, 2022, p799

✓**البطاقة البنكية الكلاسيكية: CIB** توفر خدمات الدفع والسحب ما بين البنوك للزبائن محليا (صالحة للاستعمال فقط في الجزائر) وفقا للمعايير المعمول بها من طرف كل بنك، إذ تمنح في الغالب للأفراد ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط (تحديد مبلغ الدخل هو أمر نسبي يختلف من بنك لآخر).

✓ **البطاقة البنكية الذهبية:(GOLD)** توفر خدمات الدفع والسحب النقدي للزبائن محليا أيضا، بحيث تعطى لذوي الدخول العالية، أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، مع تقديم امتيازات تفضيلية فيما يتعلق بمبلغ السحب أو الدفع وغيرها.[1]

الشكل رقم (3-6): البطاقة البنكية CIBالكلاسيكية -الذهبية

المصدر: https://www.cpa-bank.dz اطلع عليه في 2024/05/05 على الساعة 16:30.

✓ **البطاقة البريدية EDAHABIA:** بعد انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية /الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 منذ ذلك أصبحت البطاقة البريدية ضمن نشاط الدفع الإلكتروني.

✓ هذه البطاقة عبارة عن بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر، يمكن لحاملها أن يجري مختلف عمليات السحب بأمان وفق معيار الأمان الدولي EMV المعتمد فيها، تمنح هذه البطاقة للزبائن الذين يملكون حسابات بريدية جارية.

الشكل رقم (3-7): البطاقة البريدية EDAHABIA

المصدر: https://eccp.poste.dz اطلع عليه في 2024/05/05 على الساعة 16:30.

[1] https://www.badrbanque.dz, consulté le 20/05/2024 à 17 :00

2.1. البطاقات البنكية الدولية Visa et MasterCard:

منذ سنوات قامت بعض البنوك الجزائرية مثل بنك التنمية المحلية وبنك الجزائر الخارجي بإصدار بطاقات وفقا ل معيار EMV الدولي، تعبئة المحدد في التعليمة رقم 04/05 المؤرخة في 02 أوت 2004 التي أصدرها البنك المركزي، تسمى ببطاقات فيزا وماستركارد، تمكن كل منهما صاحبها بإجراء عمليات السحب والدفع بالعملة الأجنبية على أجهزة الصراف الآلي ATM ونقاط البيع الإلكترونية TPE المتواجدة في جميع دول العالم أو عن طريق شبكة الانترنت. تعد بطاقة فيزا أكثر البطاقات الدولية استخداما، ونميز فيها نوعين:

- ✓ **بطاقة الفيزا الكلاسيكية:** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما سقف الدفع فيقدر بـ 700 أورو في اليوم على 06 عمليات.
- ✓ **بطاقة الفيزا الذهبية:** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب لهذه البطاقة 550 أورو في اليوم على 7عمليات في اليوم أما سقف الدفع فيقدر بـ 1500 أورو في اليوم على 10 عمليات.

الشكل رقم (3-8): بطاقة الفيزا الكلاسيكية والذهبية

المصدر: https://www.cpa-bank.dz اطلع عليه في 2024/05/05 على الساعة 16:30.

3.1. تطور البطاقات البنكية في الجزائر:

في إطار مسعى تحديث وسائل الدفع في الجزائر، قامت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك بإصدار المزيد من البطاقات البنكية لتعميم استخدامها وترقية خدماتها، إذ لوحظ عودة لا يستهان بها في مجال استعمال هذه البطاقات في السنوات الأخيرة.

ووفقا لإحصائيات شبكة تجمع النقد الآلي GIE الذي يوضح تطور ملحوظ في عدد البطاقات البنكية المصدرة إذ بلغت عدد البطاقات البنكية في الجزائر في مارس 2024 إلى حوالي 17 مليون بطاقة بزيادة قدرها 33% عن سنة 2022 حيث كان عدد البطاقات حوالي 13.5 مليون بطاقة.

الشكل رقم (3-9): تطور حجم البطاقات البنكية في الجزائر خلال الفترة (2016-مارس 2024)

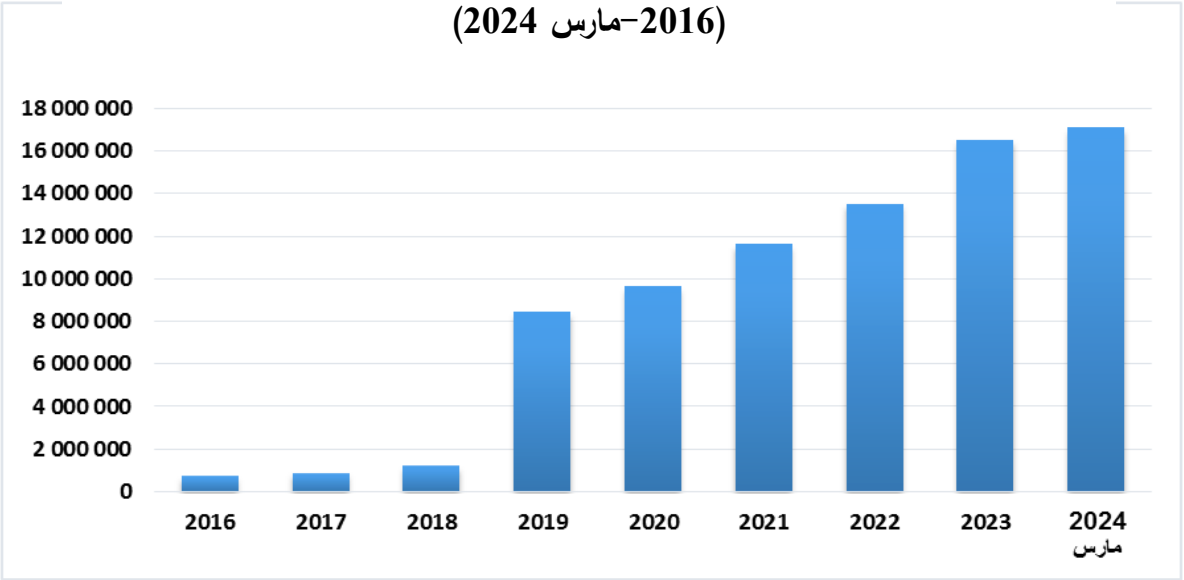

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://www.giemonetique.dz
وتقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dza
اطلع عليه في 2024/05/07 على الساعة 17:00.

يظهر من الشكل السابق تطور لافت في عدد البطاقات البنكية ابتداء من سنة 2019 إلى مارس 2024 مقارنة بالسنوات السابقة ويرجع هذا الارتفاع إلى جائحة كوفيد 19 واضطرار الزبائن لإنجاز معاملاتهم عن بعد واعتمادهم على السحب الإلكتروني لتفادي الاحتكاك المباشر كإجراء وقائي خاصة خلال الفترة 2019-2021. يمكننا تفسير استمرار التزايد في عدد البطاقات في السنتين التاليتين بتغير في سلوك الفرد الذي بدأ يعتاد على إجراء معاملاته بواسطة البطاقة وبدأ يتعافى تدريجيا من عدم الثقة في القطاع البنكي عامة والتعاملات الإلكترونية خاصة. من خلال ما تقدم من المعطيات يمكن التنبؤ باستعمال مكثف للبطاقات البنكية في السنوات المقبلة وتخلي الافراد عن عاداتهم التقليدية في تسوية وتحصيل معاملاتهم ليبعث ميلاد ثقافة رقمية جديدة.

2. دراسة تطور الدفع عبر الانترنت في الجزائر:

في ظل سياسة الدولة الجزائرية لرقمنه القطاعات وترسيخا للإدارة الإلكترونية وبصدور قانون التجارة الإلكترونية ماي 2018 والذي يبرر انتعاش مواقع التجارة الإلكترونية، لجأ أفراد المجتمع الجزائري إلى التوسع في التعامل عبر الانترنت خاصة في السنوات الأخيرة بسبب تفشي فيروس كورونا من تسديد مختلف مشترياتهم عبر شبكة الانترنت أو الهواتف الذكية سواء عن طريق البطاقات البنكية أو الذهبية، خاصة في السنوات الأخيرة بسبب تفشي فيروس كورونا.

تم إطلاق نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال شهر أكتوبر 2016، والذي يمكن حاملي بطاقة ما بين البنوك CIB أو البطاقة البريدية EDAHABIA من تسديد قيمة الفواتير والاستفادة من تشكيلة الخدمات المقدمة عبر المواقع الإلكترونية المعتمدة كان أكبر المستفيدين من تقنية الدفع عن بعد مستخدمي الهاتف الثابت والنقال، شركة توزيع الكهرباء والغاز، شركات توزيع المياه، شركات التأمين وبعض الإدارات، لتعمم بعدها وتشمل جميع المتعاملين، فمنذ انطلاق هذه الخدمة بلغ عدد التجار المنخرطين في نظام الدفع الإلكتروني 254 مشتركا سنة 2021 أما في 2023 بلغ حوالي 510 تاجر ويب منخرط كما نتجت حوالي 9.048 مليون معاملة سنة 2022 بقيمة 18.151مليار دج مقابل 7.821 مليون معاملة وقيمة 11.176 مليار دج سنة 2021، لتبلغ حوالي 15.351 مليون معاملة بمبلغ إجمالي 32.196 مليار دج لقيمة المعاملات:

الجدول رقم (3-4): تطور نشاط الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016 -مارس 2024

القطاعات / السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	مارس 2024
هاتف / اتصالات	6536	87286	138495	141552	4210284	6993135	7490626	8400869	2343533
نقل	388	5677	871	6292	11350	72164	195490	371317	147830
تأمين	51	2467	6439	8342	4845	8372	23571	36996	147830
مصدر فاتورات	391	12414	29722	38806	85676	120841	302273	640485	147830
خدمة ادارية	0	0	1455	2432	68395	155640	153957	4086659	147830
خدمات	0	0	0	5056	213175	457726	705114	1055672	257469
بيع السلع	0	0	0	0	235	13468	24169	51154	257469
رياضة وترفيه	0	0	0	0	0	0	152925	708212	95080

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://www.giemonetique.dz اطلع عليه في 2024/05/02 على 18:00.

الشكل رقم (3-10): تطور نشاط الدفع عبر الانترنت حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2016-مارس 2024)

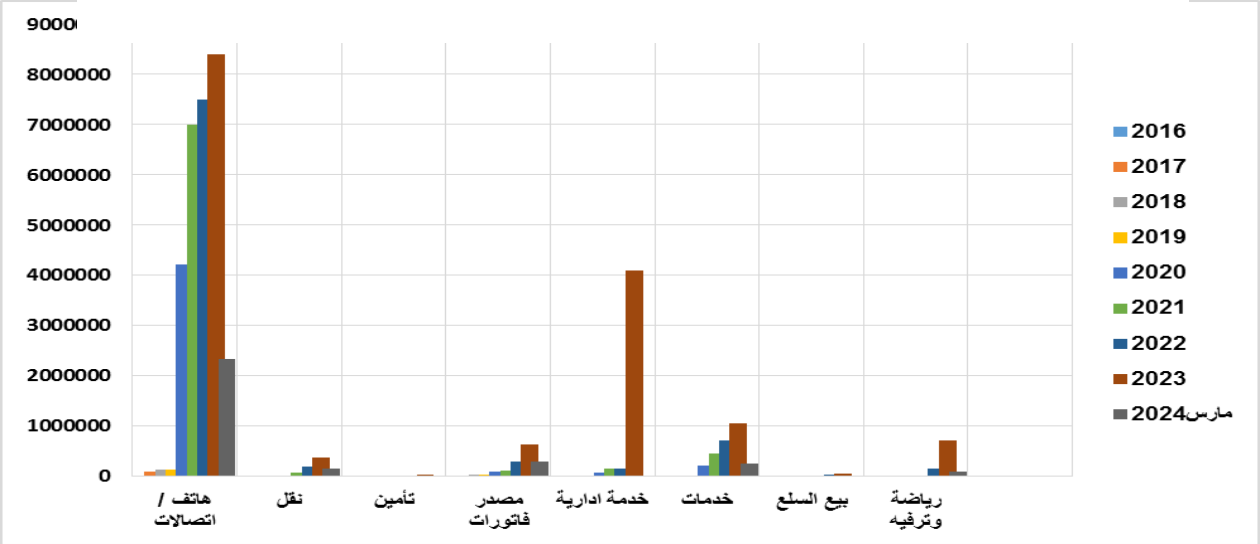

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول السابق.

اطلع عليه في 2024/05/07 على الساعة 17:00.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عمليات الدفع التي تتم عبر الانترنت تخص كل من قطاع: الاتصالات، النقل، تسديد الفواتير، الخدمات الإدارية، تأمين، الخدمات، بيع السلع، الترفيه والرياضة.

- ✓ **بالنسبة لقطاع الهاتف والاتصالات:** نلاحظ تطور عدد المعاملات عبر الانترنت حيث تمت 6536 معاملة سنة 2016 تنتقل إلى 2.343.533 معاملة في مارس 2024. وهذا دلالة على زيادة تسديد فواتير الهاتف والاشتراكات عبر الهاتف النقال.
- ✓ **بالنسبة لقطاع النقل:** نلاحظ تطور عدد المعاملات عبر الأنترنت حيث تمت 388 معاملة سنة 2016 لتصبح 147.830 معاملة في مارس 2024.
- ✓ **بالنسبة لقطاع التأمين:** نلاحظ زيادة عدد المعاملات لتتطور من 51 معاملة سنة 2016 إلى147830 معاملة في مارس 2024.
- ✓ **بالنسبة لقطاع تسديد الفواتير:** نلاحظ تطور عدد المعاملات حيث تمت 391 معاملة في سنة 2016 عبر الأنترنت لتصل سنة 2024إلى147830 معاملة وهذا يدل على اعتماد خدمة الانترنت عن بعد في تسديد الفواتير.
- ✓ **أما بالنسبة للخدمات الإدارية:** فتم الدفع عبر الانترنت فيها بداية من سنة 2018 أين تمت 1455معاملة لتتطور في مارس 2024إلى147830.

✓ **بالنسبة للخدمات:** تم اعتماد الدفع عبر الانترنت سنة 2019 حيث تمت 5056 معاملة لتتطور إلى 257.469 في مارس 2024.

✓ **بالنسبة لبيع السلع:** بدأ الدفع عبر الانترنت بالنسبة للسلع سنة 2020 حيث سجلت 235 معاملة وارتفعت إلى257.469 معاملة في مارس 2024.

✓ بالنسبة للرياضة والترفيه: تم اعتماد الدفع عبر الانترنت سنة2022 حيث سجلت 152.925 معاملة لتصبح 95.080 في مارس 2024.

والشكل الموالي يوضح العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر الانترنت والمبلغ الإجمالي لهذه العمليات بالدينار الجزائري.

الشكل رقم (3-11): تطور العدد الاجمالي للمعاملات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2016-مارس 2024)

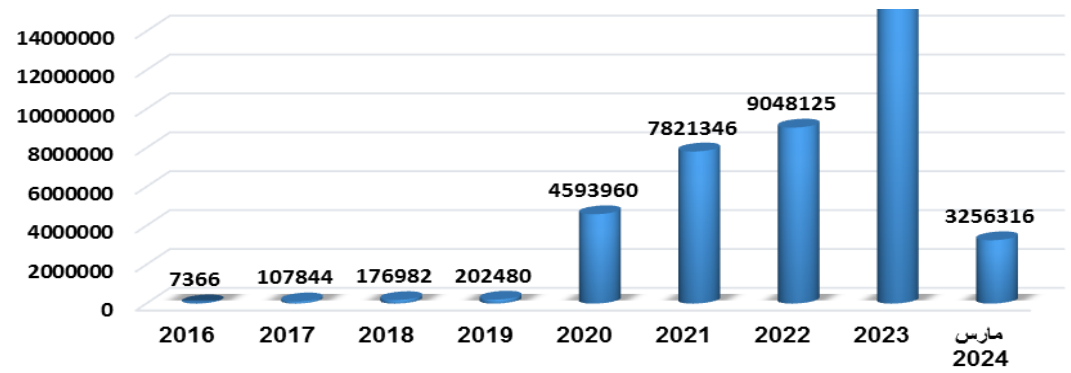

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://www.giemonetique.dz اطلع عليه في 2024/05/07 على الساعة 17:00.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه ان المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر الانترنت في الجزائر عرف تطورا مستمرا وملحوظا حيث سجل سنة 2016 مبلغ 7366 دج ليرتفع إلى4.593.960 دج وأستمر في الارتفاع ليصل في مارس سنة 2024 إلى3.256.316 دج، وهذا يدل على انتشار تقنية الدفع عبر الانترنت في الجزائر.

نستخلص مما سبق أن استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني شهد رواجا ملحوظا في السنوات الأخيرة ، حيث انه في سنة 2016 كان ضعيف بسبب غياب الثقافة البنكية الإلكترونية في الجزائر ونقص الوعي والخوف من التقنيات الجديدة ، وبدأ انتشار الدفع الإلكتروني عبر هذه التقنيات في 2018 بعد قانون التجارة الإلكترونية التي تليها تسجيل قفزة نوعية خلال السنوات من 2020 /2021 بسبب الظروف التي عرفتها البلاد وهي ظهور جائحة كورونا فيروس

وانتشارها في كل ربوع العالم ما أرغم المواطنين على اعتماد هذه التقنيات واستعمال وسائل الدفع وهذا للحد من انتشار هذه الجائحة واتباع شروط السلامة، ولزال نشاط الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائر يسجل ارتفاع وتطور من عام لآخر، لكن رغم هذا مزال الدفع الإلكتروني دون المستوى المطلوب في البنوك الجزائرية ويتوجب على هذه الأخيرة تعزيز آليات وأنظمة الدفع الإلكترونية وتطبيقها على أرض الواقع.

المطلب الثاني: دراسة تطور أجهزة الصراف الآلي ATM نهائيات الدفع الإلكتروني TPE في الجزائر

من مظاهر تطوير نظام الدفع، التحكم والتوفر في التقنيات والوسائل الإلكترونية التي تسمح لكل شخص إجراء عمليات السحب والدفع متى شاء، لذلك حرصت شركة SATIM على توفير عدد من أجهزة الموزعات الآلية ونهائيات الدفع الإلكتروني لتسهيل عمليات استخدام البطاقة.

1.تطور نشاط الدفع عبر أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفتر (2016-مارس 2024):

تتوزع الصرافات الآلية للنقود الورقية في جميع البنوك التجارية الجزائرية وبريد الجزائر، ويوجد نوعان منها (GAB و DAB) وتعتبر كمنافذ لتقديم خدمات البطاقات البنكية، وتشرف على عملية تسيير هذه الصرافات الآلية شركة ساتيم عبر شبكة إلكترونية تربط مابين البنوك التجارية وبريد الجزائر. على الرغم من التطور البطيء الذي شهدته أجهزة الصراف الآلي بين البنوك خلال الفترة 2016-2024، إلا أنه تم تسجيل نموا ملحوظا بين سنتي 2020 و2023. والشكل التالي يوضح تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر.

الشكل رقم (3-12): إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي بين البنوك في الجزائر خلال الفترة (2016-مارس 2024)

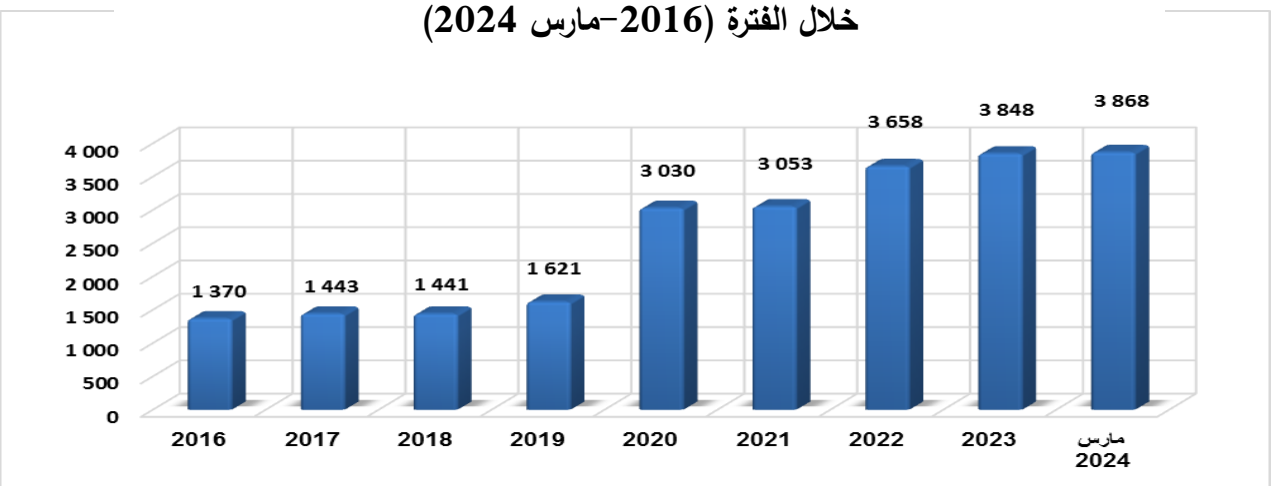

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://www.giemonetique.dz اطلع عليه في 2024/05/08 على الساعة 19:00.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عدد أجهزة الصراف الآلي عرفت تطورا طفيفا خلال السنوات من 2016 إلى 2019 حيث ارتفع عدد الأجهزة من 1370 إلى 1621، وابتداء من سنة 2020 شهد عدد الصرافات الآلية قفزة نوعية تقدر بحوالي ضعف عدد الأجهزة سنة 2019 واستمر في التزايد ليصل حوالي 3868 جهاز في نهاية مارس 2024 وذلك راجع للجهود المبذولة من طرف SATIM لتغطية كامل الإقليم الجزائري بأجهزة الصراف الآلي من أجل تطوير وتسريع نظام الدفع الإلكتروني ما بين البنوك خاصة خلال الأزمة الصحية (كوفيد19) التي شهدها العالم.

ويمكن أيضا أن نلمس التطور الحاصل على هذه الموزعات من خلال مقدار المعاملات المنفذة بواسطتها والمبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): تطور عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة (2016-مارس 2024)

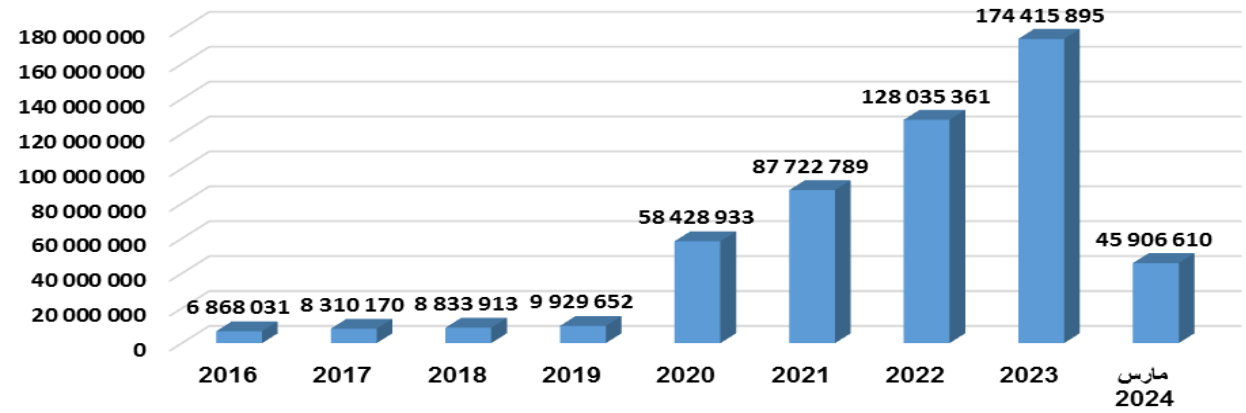

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://www.giemonetique.dz اطلع عليه في 2024/05/08 على الساعة 19:00.

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أعلاه أن تطور عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي كانت ضعيفة ومتقاربة وأن معدل النمو فيها كان ضئيل، حيث سجلت العمليات6.886.031، 8.310.170، 8.833.913، 9.929.652 عملية في السنوات 2016، 2017،2018، 2019 على التوالي، وهذا بسبب تخوف المواطنين من استعمال هذه التقنيات والأساليب الجديدة. وفي سنة 2020 نلاحظ تزايد كبير في عدد عمليات السحب بتسجيل 58.428.933 وتواصل ارتفاع عدد عمليات السحب لتصل إلى ذروتها سنة 2023 حيث سجلت 174.415.895 عملية، ويعود هذا الارتفاع إلى تفشي فيروس كوفيد 19 واضطرار

الزبائن لإنجاز معاملاتهم عن بعد واعتمادهم على السحب الإلكتروني لتفادي الاحتكاك المباشر كإجراء وقائي.

الشكل رقم (3-14): تطور المبلغ الجمالي عمليات السحب عبر أجهزة الصرف الآلي خلال الفترة (2016-مارس 2024)

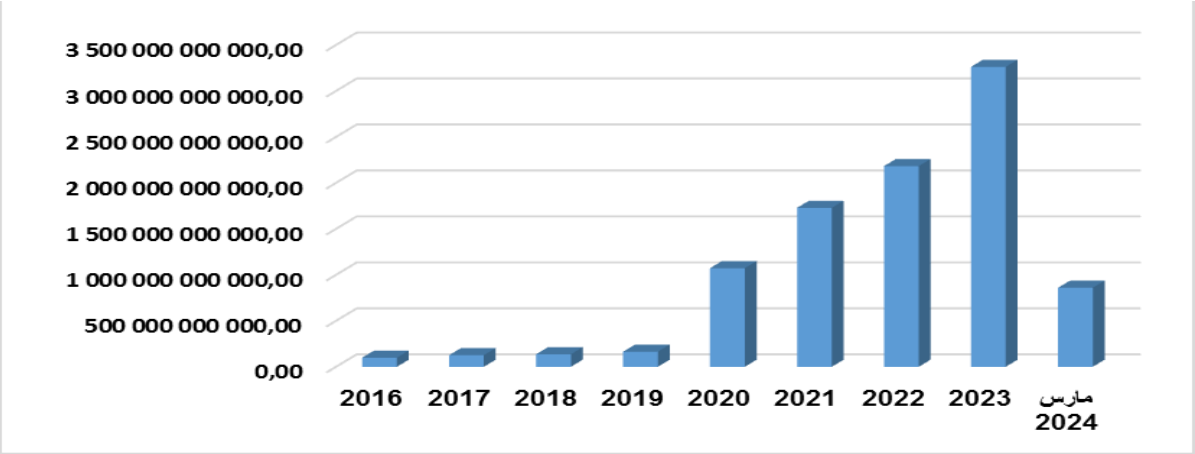

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://www.giemonetique.dz اطلع عليه في 2024/05/08 على الساعة 19:00.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه ان تطور المبالغ الإجمالية لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي عرفت تطورا مستمر في السنوات الأربع الأولى بنسب ضعيفة إذ سجلنا في سنة 2016 مبلغ 98.822.524.500 دج ليرتفع هذا المبلغ لـ 164.116.233.000 دج سنة 2019، ثم ارتفع المبلغ الإجمالي لعمليات السحب بشكل ملحوظ وكبير سنة 2020 اين سجلنا1.073.004.953.000 دج واستمرار ارتفاع المبلغ الإجمالي ليصل لـ 3.262.245.367.500 سنة 2023 .

2. دراسة تطور الدفع عبر نهائيات TPE في الجزائر:

تولت البنوك التجارية ومؤسسات البريد في الجزائر مهمة توزيع أجهزة سداد إلكترونية على المنشأة الاقتصادية عبر مختلف ربوع الوطن من أجل تقديم خدمة الدفع الآلي لزبائنهم، والتي عرفت انتشارا واسعا كما يظهره الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-15): تطور عدد نهائيات نقاط البيع TPE خلال الفترة (2016-مارس 2024)

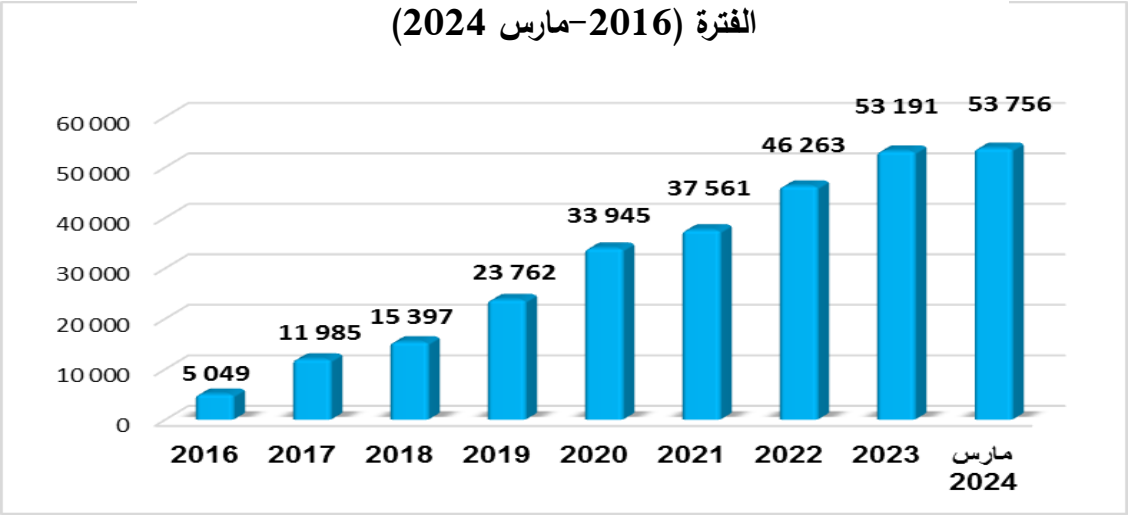

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع: https://www.giemonetique.dz
اطلع عليه في 2024/05/08 على الساعة 19:00.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد نهائيات نقاط البيع الإلكترونية حيز الخدمة عرف تطورا ملحوظا ومستمرا خلال السنوات المدروسة، حيث كان عدد أجهزة نهائيات الدفع 5049 جهاز سنة 2016 ثم ارتفع سنة 2017 إلى 11985 جهاز ليواصل الارتفاع بمعدل متزايد في السنوات 2018، 2019 ، 2020، 2021 ،2022،2023، مارس2024، ليصل في مارس سنة 2024 الى 53756 جهاز بمقدار عشرة أضعاف ما كان عليه في السنة الأولى للدراسة ، يرجع ذلك الى جهود بريد الجزائر في وضع أجهزة الدفع الآلي تحت تصرف التجار خاصة وهذا يدل على انتشار أجهزة نهائيات نقاط البيع الإلكترونية في الجزائر لكن بأعداد صغيرة نظرا لحجم الجزائر وعدد سكانها.

الشكل رقم (3-16): تطور عدد معاملات الدفع الإلكتروني عبر نهائيات TPE (2016- مارس 2024)

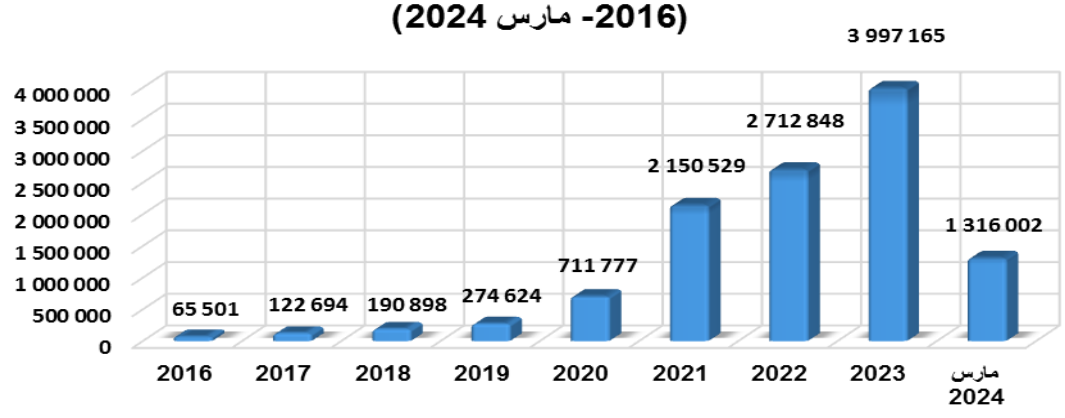

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقعhttps://www.giemonetique.dz :
اطلع عليه في 2024/05/08 على الساعة 19:00.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه ان معاملات الدفع الإلكتروني باستخدام نهائيات نقاط البيع الإلكترونية عرفت تطورا ملحوظا حيث تمت 65501 معاملة سنة 2016 واستمر عدد المعاملات في الارتفاع ليصل إلى أكبر قيمة وهي 3.997.165 معاملة سنة 2023 وخلال الثلاثي الأول من سنة 2024 سجلت 1.316.002 معاملة وهذا الرقم يفوق الأرقام المسجلة خلال السنوات من 2016 إلى 2020.

الشكل رقم (3-17): تطور المبلغ الجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات TPE خلال الفترة (2016-مارس 2024)

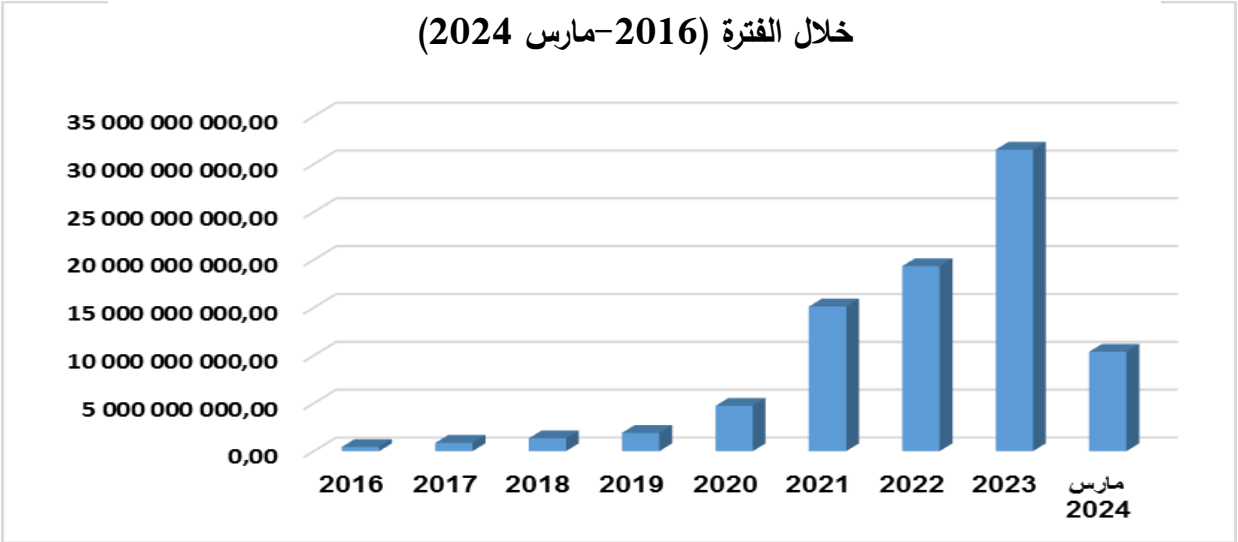

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات تجمع النقد الآلي على الموقع https://www.giemonetique.dz : اطلع عليه في 2024/05/08 على الساعة 19:00.

كما تبين الأعمدة البيانية أعلاه تطور المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع عبر نهائيات نقاط البيع الإلكترونية بشكل ملحوظ ومستمر حيث كانت سنة2016 تقدر بـ 444.508.902دج لتصل سنة2023 إلى 31.518.739.249 دج

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ما سبق وعرضنا أن نظام الدفع الإلكتروني هو العمود الفقري للنظام المصرفي وعليه تقوم العمليات المصرفية، وأن الجزائر سعت إلى تطوير وترقية الجهاز المصرفي وذلك بتبني وتحسين نظام الدفع الإلكتروني من خلال وضع نظم وآليات ساعدت على انتشاره في الجزائر، وإنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية لتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، إلا أن الجزائر مازالت تعاني من العديد من مشاكل منها ضعف البنية التحتية التكنولوجية ونقص وعي المواطنين وضعف استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وكذا مشاكل الأمان وغيرها وعليه الواجب على الجزائر الاسراع في تحديث البنية التحتية التكنولوجية والتحديث المستمر للنظام المصرفي والخدمات المصرفية ووضع القوانين والتشريعات لحماية عمليات الدفع واعتماد التجارة الإلكترونية ووضع قانون خاص بها ونشر الوعي عن أهمية الدفع الإلكتروني للقضاء على هذه المشاكل وهذا لتحسين واقع أنظمة الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية والارتقاء بها للمستويات المطلوبة في المستقبل القريب.

خاتمة

يعتمد قياس حركية القطاع البنكي في اي اقتصاد على درجة التحكم والتطور في نظام دفعه وهذا ما جعل البنوك تسعى لتطوير نظم الدفع بها واستخدام وسائل دفع الكترونية تتماشى مع الوضع الحالي بما يتطلب من سرعة ودقة في معالجة المعاملات والصفقات والتقليل من نسبة الخطأ.

ان ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى عالم الخدمات المصرفية استدعى ابتكار أنظمة دفع الكترونية كبدائل للأنظمة التقليدية، وهذا ما سارعت إليه الجزائر خاصة بعد ادراكها حتمية التطور وضرورة استخدامها لآليات حديثة تتلاءم مع التطورات العالمية.

وعلى ذلك الأساس باشرت الجزائر سنة 2006 بمشروع تحديث وعصرنة أدوات الدفع حيث بدأت بإنشاء نظامين للتسديد والتسوية بين المصارف وهما نظام الدفع الاجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ونظام المقاصة الالكترونية، الذي من شأنه تأمين عملية تحويل الأموال بالإضافة إلى إنشاء هيئات تعمل على تلبية حاجات المستهلكين على رأسها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية SATIM كما ركزت الجزائر على تعميم استخدام مختلف تقنيات الصيرفة الإلكترونية كالصراف الآلي ونقاط البيع وتوزيع البطاقات الإلكترونية.

أولا: اختبار صحة فرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى: تعتبر الصيرفة الإلكترونية وسيلة لتطوير الجهاز البنكي.

إن ادخال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الجهاز البنكي في تنفيذ الخدمات والعمليات المصرفية زادت من فاعلية وكفاءة المعاملات، حيث أشارت الإحصائيات إلى زيادة حجم العمليات وقيمتها عبر التقنيات الإلكترونية، مما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. الفرضية الثانية: قامت الجزائر بتبني نظم حديث للتسوية.

سعت الجزائر لتحديث نظامها البنكي من خلال تبني نظم دفع إلكترونية لتسهيل عملية التسوية والتحصيل، تمثل أهمها في نظام التسوية الإجمالي الفوري والمدفوعات المستعجلة ARTS المخصص لتسوية المبالغ الكبيرة التي تفوق 1 مليون دينار جزائري، كذلك نظام المقاصة الإلكترونية عن بعد ATIC للمبالغ الصغيرة أقل من 1 مليون دج، تم إدخال هذه الأنظمة الإلكترونية التي تستجيب إلى المعايير الدولية في سنة 2006 بموجب قوانين بنك الجزائر، الذي يسهر على السير الحسن لهذه الأنظمة، وعلى أساس ما تقدم يمكننا إثبات صحة الفرضية الثانية.

3. الفرضية الثالثة: حقق مشروع تحديث وسائل الدفع في الجزائر أهدافه المرجوة.

من خلال دراستنا نجد أن هذه الفرضية لم تتحقق كون أن الجزائر حققت بعض من أهدافها في مشروع تحديث وسائل الدفع، التي جسدته الجهود المبذولة لشركة SATIM والتي أوضحتها الأرقام المحققة لعدد البطاقات البنكية المصدرة التي وصلت لحوالي 17 مليون بطاقة بنكية في الثلاثي الأول من سنة 2024 وكذا الزيادة في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني والموزعات الآلية، في انتظار سعي السلطات لتحقيق ما تبقى من الأهداف المسطرة.

4. الفرضية الرابعة: مازال استخدام نظم ووسائل الدفع الإلكترونية في المعاملات المصرفية في الجزائر ضعيفا.

بعد الدراسة نثبت صحة هذه الفرضية حيث استخدام أنظمة والوسائل الدفع الإلكتروني مازال ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة و الدول المتقدمة إلا أننا لا يمكن تجاهل التطور اللافت في مجال استخدام البطاقات البنكية والدفع عبر الأنترنت وقنوات الصيرفة الإلكترونية مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ما أظهرته الدراسة التطبيقية من خلال زيادة حجم وقيمة المعاملات عبر قنوات الصيرفة الإلكترونية سواء البنكية أو البريدية مما جعلها تصبح أكثر الوسائل استعمالا خاصة بعد الاتفاقية المبرمة بين بريد الجزائر وشركة النقد الآلي (إتفاقية 05 جانفي 2020م) حيث تم التمكين من استخدام كل من البطاقتين البنكية والذهبية في أي جهاز صراف آلي موجود في أي مكان سواء البنوك أو البريد وحتى عبر الأنترنت. خاصة بعد تيقن الأفراد من كفاءتها بعد أزمة الكوفيد19.

ثانيا: نتائج الدراسة

على ضوء ما تم عرضه توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيمايلي:

- ✓ تطور ملحوظ لاستخدامات وسائل الدفع الإلكتروني خاصة البطاقات البنكية بعد أزمة الكوفيد لكن لا يمكننا اعتبار هذا الحكم مطلقا إذ يتعين علينا الانتظار لفترات لاحقة ومراقبة استمرارية هذا الارتفاع حتى نشيد بنجاح الجزائر في مشروعها لتبني تحديث أدوات الدفع؛
- ✓ رغم التطور الملحوظ في عدد البطاقات أو حجم المعاملات عبر الإنترنت إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التطورات العالمية، حيث أن الجزائر اقتصرت استعمالها على البطاقات الممغنطة متجاهلة مختلف وسائل الدفع المنتشرة عالميا؛

- ✓ في ظل أزمة الصحية (كوفيد19) أصبح استخدام الدفع الالكتروني ضرورة ملحة لتخفيف الضغط على البنوك ومراكز البريد والتقليل من استخدام النقود؛
- ✓ تعتبر تجربة الجزائر في تحديث وسائل دفعها ونظم الدفع الإلكتروني تجربة فتية لا نستطيع الحكم عليها بالفشل أو النجاح لأنها رغم زيادة اقبال الأفراد على التعامل بوسائل الدفع الالكترونية في تحسن مستمر حتى لو كان بوتيرة بطيئة في السنوات الأخيرة الا أنها تزال تواجه تحديات عديدة.
- ✓ نظم الدفع الإلكتروني كان لها أثر إيجابي على السرعة والأمان في تسوية المعاملات والصفقات؛
- ✓ ساهم تبني الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بتطوير وسائل الدفع الإلكترونية؛
- ✓ أشارت الحصيلة إلى نمو سنوي لافت في عدد أجهزة السحب والدفع الإلكترونية، غير أن تجمع النقد الدولي يوضح أن هاته الأرقام تبقى ما دون مستوى الوسائل القدرات التي تمت مباشرتها في ميدان الدفع من طرف الفاعلين في المجال.

ثالثا: توصيات الدراسة

بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة ارتأينا أن تقديم عدد من الاقتراحات يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ تشجيع الجمهور على استخدام البطاقات البنكية في مختلف تعاملاتهم؛
- ✓ القيام بحملات توعية وتسويق للمنتجات الإلكترونية وكيفية استخدامها بطريقة صحيحة يقلل من الخطأ ويعزز ثقة الجمهور فيها؛
- ✓ تشجيع التجار على استعمال أجهزة إلكترونية TPE وتسهيل اجراءات الترخيص، ومنح تحفيزات جبائيه للتجار الذين يقبلون على التعامل بها؛
- ✓ دعم وتعميم التجارة الإلكترونية الذي تسمح بتنشيط استخدام البطاقات البنكية في عملية الدفع عبر الإنترنت، وفتح حسابات معتمد على الويب تحميها التشريعات البنكية تضفي ممن خلالها الأمان والمصداقية على التعاملات؛
- ✓ تشجيع الأفراد على فتح حسابات بنكية، وبدورها شركةSATIM توفر بطاقات بمزايا مختلفة تراعي فيها قدرة العميل واحتياجاته؛

- ✓ مواصلة الدولة في عملية تطوير القطاع البنكي من خلال اقتناء مختلف الأنظمة ووسائل الدفع الإلكترونية المستحدثة وأنظمة الحماية لتصبح أكثر أمانا ولتخطي مخاطر القرصنة وبذلك كسب وتعزيز ثقة المتعاملين؛
- ✓ على الدولة التحسين من سرعة تدفق الأنترنيت لتجنب التعطل أو العطب في الأنظمة؛
- ✓ تكثيف الدورات التدريبية للموظفين للتحكم في الأنظمة الإلكترونية للتقليل من نسبة الخطأ وتحقيق الفعالية والكفاءة في أداء وظائفهم؛
- ✓ توفير الصيانة وضمان المراقبة لضمان استمرارية خدمتها دون توقف من أجل الوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور؛
- ✓ تعميم أجهزة الدفع الإلكتروني وزيادة عدد الموزعات الآلية خاصة في الفضاءات التجارية؛
- ✓ نشر الوعي لدى الأفراد والتجار بتكثيف حملات تحسيسية في مجال الدفع الإلكتروني وتوعيتهم بمزايا وأهمية وسائل الدفع الإلكتروني وتحفيزهم على استعمالها.

رابعا: آفاق الدراسة

إن موضوع " تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية كأحد متطلبات الصيرفة الإلكترونية " واسع جدا وعليه يمكن اقتراح مواضيع ذات صلة والتي يمكن أن تكون عناوين لأبحاث مستقبلية مثل:

- ✓ مقارنة بين أداء البنوك في ظل أنظمة الدفع الإلكترونية وأنظمة الدفع التقليدية؛
- ✓ تأثير استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل وتطوير التجارة الإلكترونية؛
- ✓ دور التقنيات الجديدة للتكنولوجيا المالية في تعزيز الصيرفة الإلكترونية؛
- ✓ تأثير استخدام نظم الدفع الإلكتروني في تحسين عوائد البنوك.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

2- أبو سلمان عبد الوهاب إبراهيم، **البطاقات البنكية الافتراضية والسحب الميسر من الرصيد**، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003.

3- أحمد جمال الدين موسى، **الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002.

4- أحمد سفر، **أنظمة الدفع الإلكترونية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

5- أحمد محمد غنيم، **الإدارة الإلكترونية** "**أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**"، كلية التجارة، جامعة المنصورة مصر،2004.

6- السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2010.

7- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

8- القزويني شاكر، **محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.

9- المحمد الصيري، **إدارة العمليات المصرفية العادية غير العادية الإلكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

10- أمير فرج يوسف، **عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

11- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

12- جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الالكتروني**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.

13- حبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، بدون طبعة دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.

14- دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، **التجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.

15- رأفت عبد العزيز غنيم، **دور جامعة الدول العربية في تنمية وتسيير التجارة الإلكترونية**، دار الكتب للنشر، مصر، 2001.

16- سعيد سامي الخلاف وآخرون، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

17- صلاح الدين حسن السيسي، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية**، ج 01، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2012.

18- طارق عبد العال حماد، **التجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

19- طارق عبد العالي حمادة، **التجارة الإلكترونية الأبعاد التكنولوجية والمالية وتسويقية والقانونية**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005.

20- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات التجارة الإلكترونية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

21- عصام عبد الفتاح مطر، **التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية والعربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009.

22- علي محمد ابو العز، **التجارة الإلكترونية واحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008.

23- فيصل فارس، **التقنيات البنكية**، الطبعة الأولى، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2013.

24- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **الاقتصاد الصناعي، التجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر.

25- محمد نور، صالح لجداية، سناء جودت خلف، **التجارة الإلكترونية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2009.

26- محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

27- محمود يونس وآخرون، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

28- مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

29- منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **التوقيع الإلكتروني وحجيته في الإثبات**، بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2004.

30- منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، "**النقود الإلكترونية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005.

31- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد الله، **الصيرفة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

32- وائل الدبيسي، **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي الواقع والآثار القانونية**، طبعة الثانية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2010.

33- وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1- السايس ابتسام، نيلي صفاء، **وسائل الدفع في التجارة الالكترونية**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2020/2019.

2- السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وافاق تطورها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2011.

3- بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

4- دلال بري، **أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017/2016.

5- سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

6- عبد القادر دبوش، **انعكاسات سياسية التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية استراتيجية عمل البنوك لمواجهته**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي، بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2009/2008.

7- ميهّوب سماح، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستيرٌ في البنوك والتأمينّات جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر، 2005/2004.

8- فريدة قلقول، **أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف (دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية BADRأم البواقي)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.

19- أمغني سليمة، **وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014.

11- بالحرش عائشة، **الصيرفة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات البنكية ومردوديتها دراسة حالة**، شهادة ماستر في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2016/2015.

12- بركان أمينة، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

13- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

14- زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعلومات المصرفية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011.

15- سماح شعبور، **مصباح مرابطي، وسائل الدفع في الجزائر ـ واقع وتحديات ـ** مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة عربي التبسي تبسة، الجزائر، 2016.

16- سماح ميهوب، "**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية – حالة نشاط البنك عن بعد**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، الجزائر 2014/2013.

17- سمية ديمش، **التجارة الإلكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

18- سمية عبابسة، **تحديات العمليات البنكية الإلكترونية في الجزائر –دراسة حالة وكالت سوسيتي جنرال الجزائر SGA بقسنطينة**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2017/2016.

19- عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

20- عبد القادر بوعالم، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في الحد من عمليات تبيض الأموال، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي BEA مستغانم**، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017/2016.

21- عصام بدور، **تسيير الأخطار المالية لأنظمة الدفع "حالة الجزائر"**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2017.

22- فواطمية حمزة، **مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، الشعبة: علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، 2008.

23- مسري الجيلالي، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر. البطاقات والنقود الإلكترونية نموذجا**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

24- وهيبة عبد الرحيم، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر أكاديمي، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ثالثا: المجلات والمطبوعات

1- أحمد هني، **العملة والنقود**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2006.

2- أكرام حجاب، وآخرون، "**تحديات نظام الدفع الالكتروني وواقع تطبيقه في البنوك التجارية**"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 3، العدد 2، الجلفة، الجزائر، 2020.

3- السبتي وسيلة، **بنوك الأنترانت: دوافعها، خدماتها ومخاطرها**، مجلة الميل الاقتصادي، المجل د1، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر ،2018، ص 92.

4- الشكري عادل يوسف، "**الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الالكترونية دراسة مقارنة**"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد والعدد 11، العراق، 2011.

5- بشرى محمد سامي، **إمكانية تبني وتطبيق مفهوم المصارف الإلكترونية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف التجارية في مدينة دهوك**"، محلة جامعة كربلاء، المجلد 8، العدد 1، 2010.

6- بصيري محفوظ، **نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**، مجلة دراسات وأبحاث "المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية "، مجلد 11، العدد الرابع، أكتوبر 2019.

7- خديجة خالدي، عبد الرزاق بن حبيب، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2015.

8- خرباش جميلة، **الشيك الإلكتروني أداة وفاء عن بعد في التجارة الإلكترونية**، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد،3 العدد،1 ،2018.

9- دردوري الحسن، بلقاسمي سمية، **واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2017.

10- ريان عثمان، **واقع البنوك الإلكترونية في الوطن العربي**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي جامعة محمد بوقرة بومرداس، العدد 3، الجزائر، 2019.

11- زبير عياش، سمية عبابسة، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة وتطور البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، جامعة الإخوة منثوري قسنطينة، الجزائر، 2016.

12- ستار جابر خلاوي، **مخاطر الصيرفة الإلكترونية وعمليات غسيل الأموال**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط.

13- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015.

14- سمية عبابسة، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 6، ديسمبر 2016.

15- سمية عبابسة، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام بنكي الجزائري الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

16- عبد القادر بحيح، **إشكالية التحكم في وسائل الدفع البنكية وأثرها على الخدمات المصرفية حالة الجزائر**

(2010-1962)، مجلة الباحث، العدد 09، سيدي بلعباس، الجزائر،2011.

17- عبد القادر شارف، **البنوك الشاملة والأدوار الجديدة في ظل العولمة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2007.

18- وافي ميلود، داودي محمد، **واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر، المجلد1، العدد 1، جوان 2017.

رابعا: المداخلات والملتقيات

1- الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز، "**عصرنة وسائل الدفع: مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**"، الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية، جامعة وهران، الجزائر، أفريل 2011.

2- حميث فشيت، حكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**، الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية) المركز الجامعي عين الدفلى، الجزائر 2011.

3- زبير عياش، سميرة مناصرة، **دور الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء البنكي**، الملتقى العلمي الوطني الثالث حول "الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد"، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر 2013.

4- زواش زهير، روابح عبد الباقي، **بطاقات الدفع البنكية ودورها في تسريع المعاملات المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المنعقد في 23و24 أفريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

5- محرز نور الدين، صيد مريم، **نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية**، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي، خميس مليانة، الجزائر، يومي 18 و19 ماي، 2011.

6- محمد شايب، **تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسات النقدية**، الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 13 و14 مارس 2012.

7- يوسف مسعداوي، **البنوك الإلكترونية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة. شلف، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.

8- يوسف مسعداوي، **البنوك الإلكترونية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، البليدة، الجزائر، 2010.

خامسا: القوانين والمراسيم

1- الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 هـ الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52

2- الأمر رقم 05-04، المؤرخ في 2005/10/13، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2006/01/15،

سادسا: المواقع

1- https://www.giemonetique.dz

2- https://www.bank-of-algeria.dz

3- https:// www.satim.dz

4- https://www.tnb.ps

5- https://muhanad.site123.me

6- WWW.Signaturecairoammanbank.jo